



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد البشير الإبراهيمي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

من إعداد الطالبتين:

- سندس سعد السعود

- ريان فدفاد

بعنوان:

دور التحليل المالي في التنبؤ بالفشل المالي

دراسة حالة المؤسسة الوطنية أنابيب بروج بوعريريج 2020-2023

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا

أستاذ محاضر - أ -

عامر عبد اللطيف

مشرفا

أستاذ محاضر - أ -

إيمان بن السراج

مناقشا

أستاذ مساعد - أ -

رانيا تناح

السنة الجامعية: 2023-2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام

(وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)

أرى أن مرحلة الدراسة قد شارفت على الانتهاء بالفعل، بعد تعب ومشقة دامت سبعة عشر سنة في سبيل الحلم والعلم حملت في طياتها أمنيات الليالي، وأصبح عنائي اليوم للعين قرّة، ها أنا اليوم أقطف ثمار تعبي وأرفع قبعتي بكل فخر، فاللهم لك الحمد قبل أن ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا، لأنك وفقّني على إتمام هذا النجاح وتحقيق حلمي ...

وبكل حب أهدي ثمرة نجاحي وتخرجي:

إلى الذي زين اسمي بأجمل الألقاب، من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل، إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة، داعمي الأول في مسيرتي وسندي وقوتي وملاذي بعد الله، فخري واعتزازي: **والدي**

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها، واحتضني قلبها قبل يديها وسهلت لي الشدائد بدعائها، إلى القلب الحنون والشمعة التي كانت لي في الليالي المظلمات، سر قوتي ونجاحي، جنّتي: **والدي**

إلى من ساندوني بكل حب عند ضعفي وأزاحوا عن طريقي المتاعب ممهدين لي الطريق، زارعين الثقة والإصرار بداخلي، إلى من شد الله بهم عضدي فكانوا خير معين: **إخوتي**

إلى الأقارب الذين وقفوا إلى جانبي، فأمنياتهم اللطيفة لي بالنجاح ودعمهم وتشجيعهم، مكنتني من اجتياز مرحلة من مراحل حياتي، فلکم جزيل الشکر ووافر الاحترام.

إلى من تخطيت معها صعابا كبيرة وخضنا تجارب ونجاحات كثيرة: **صديقتي ريان فدفاد**

إلى كل من جمعني معهم المشوار الدراسي من بدايته إلى اليوم وخاصة طلبة تخصص إدارة مالية دفعة 2024.

إلى كل من سهر وبذل ولو مقدار ذرة في سبيل وصولي إلى هنا.

وأخيرا من قال أنا لها " نالها " وأنا لها رغما عنها أتيت بها، ماكنت لأفعل لولا توفيق من الله، ها هو اليوم العظيم الذي أجريت سنوات دراستي الشاقة حاملة بها حتى توالت بمنه وكرمه لفرحة التمام، فالحمد لله الذي ما تيقنت به خيرا وأملا إلا وأغرقتني سرورا وفرحا ينسيني مشقتي.

إهداء

من قال أنا لها " نالها " وأنا لها رغما عنها أتيت بها

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام لم تكن رحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون، لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق كان مخوفاً بالتسهيلات لكني فعلتها ...

أهدي هذا النجاح لنفسى أولاً، ثم إلى كل من سعى معي لإتمام هذه المسيرة دمتم لي سنداً لا عمر له ...
إلى ركني العظيم في الحياة إلى من أحل اسمه بكل فخر إلى ذلك الرجل العظيم الذي بذل كل ما بوسعه مأمني الوحيد
وفرحتي الدائمة: " أبي العزيز " متعه الله بالصحة والعافية

إلى معنى الحب والحنان والتفاني وبسمة الحياة وسر الوجود، إلى من كان نجاحها سر نجاحي، وحنانها بلسم جراحي
داعمي الأول ووجهتي التي أستمد منها القوة: " أمي الحبيبة "

إلى من وهبني الله نعمة وجودهم في حياتي إلى العقد المتين من كانوا عوناً في رحلة بحثي: " أخي وإخوتي "
إلى من كانفتني ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح في مسيرتنا العلمية، إلى رفيقة دربي: " سندس سعد السعود "
وأخيراً إلى كل من ساعدني، وكان له دور من قريب أو بعيد في إتمام هذه الدراسة، سائلة المولى عز وجل أن يجزي
الجميع خير الجزاء في الدنيا والآخرة.

ثم إلى كل طالب علم سعى بعلمه ليفيد الإسلام والمسلمين بكل ما أعطاه الله من علم ومعرفة.

شكر وعرهان

نحمد لله ونشكره على فضله وعلى توفيقه لنا في إنجاز هذا العمل المتواضع.

نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة "بن السراج إيمان" على كل ما قدمته لنا من نصائح وتوجيهات، حرصا منها على إنجاز هذه المذكرة وتقديمها بالصورة المطلوبة فجزاها الله خيرا وأدامها ذخرا للأمة. كما نتقدم بالشكر إلى جميع الأساتذة الذين تتلمذنا على أيديهم وأخذنا منهم الكثير.

والشكر أيضا للمناقشين الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الدراسة وبذلا الوقت والجهد في التدقيق وإثراء هذه المذكرة شكلا ومضمونا.

الملخص

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مساهمة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية في تحليل الوضعية المالية ونماذج التنبؤ في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الوطنية أنابيب بيج بوعريريج، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2023، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج التحليلي، مع استخدام أسلوب دراسة حالة في تطبيق النسب المالية وبعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن النسب المالية لها دور كبير في التنبؤ بفشل المؤسسة الاقتصادية، وخاصة نسب الربحية ونسب السيولة ونسب النشاط والتي اعتمدت عليها نماذج التنبؤ بالفشل المالي، حيث بينت الدراسة أنه يمكن الكشف عن حالة ووضعية المؤسسة من خلال تحليل النسب المالية المستخدمة في نماذج التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة محل الدراسة، فحسب نموذج ألتمان وشيروود فإن المؤسسة مهددة بخطر الفشل المالي أما نموذج كيدا يتوقع أن المؤسسة في وضعية سليمة وهي في مأمن من الفشل المالي.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية، الفشل المالي، نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

Abstract:

This study aimed to determine the contribution of financial balance indicators and financial ratios contribute to analyzing the financial situation and forecasting models in predicting the financial failure of the National Company of Tubes Bordj Bou Arreridj, in the period extending from 2020 to 2023. For this purpose, reliance was placed on the analytical approach, while using the method a case study in the application of financial ratios and some financial failure prediction models.

The study reached several results, the most important of which is that financial ratios have a major role in predicting the failure of an economic institution, especially profitability ratios, liquidity ratios, and activity ratios, on which models for predicting financial failure are based. The study showed that the state and position of the company can be revealed through analyzing the financial ratios used. In models for predicting the financial failure of the company under study, according to the Altman and Sherrod model, the company is threatened with the risk of financial failure, while the Kida model predicts that the company is in a sound position and is safe from financial failure.

Keywords: Financial balance indicators, Financial ratios, Financial failure, Financial failure prediction models.

قوائم المذكرة

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	شكر وعرفان
-	ملخص الدراسة
II	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول
V	قائمة الأشكال
VI	قائمة الملاحق
ب	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي والتنبؤ بالفشل المالي	
7	المبحث الأول: عموميات عن التحليل المالي والتنبؤ بالفشل المالي
43	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة أنابيب الوطنية	
51	المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة محل الدراسة
58	المبحث الثاني: نتائج الدراسة تحليلها وتفسيرها ومناقشتها
83	الخاتمة
87	قائمة المراجع
95	الملاحق
112	فهرس المحتويات

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
26	الفرق بين الفشل المالي والعسر والتعثر والإفلاس المالي	01
40	درجات المخاطرة حسب نموذج شيرود	02
41	مؤشرات نموذج شيرود	03
46	الفرق بين المذكرة الحالية والدراسات السابقة	04
58	الميزانية المالية المختصرة للسنوات (2020، 2021، 2022، 2023) جانب الأصول	05
61	الميزانية المالية المختصرة للسنوات (2020، 2021، 2022، 2023) جانب الخصوم	06
63	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة للسنوات (2020، 2021، 2022، 2023)	07
65	رأس المال العامل من أعلى الميزانية	08
65	رأس المال العامل من أسفل الميزانية	09
66	احتياج رأس المال العامل	10
66	الخزينة	11
67	نسبة السيولة العامة	12
68	نسبة السيولة السريعة	13
68	نسبة السيولة الجاهزة	14
69	معدل دوران الأصول	15
70	معدل دوران الأصول الثابتة	16
70	معدل دوران الأصول المتداولة	17
71	الملاءة العامة	18
72	الاستقلالية المالية	19
72	نسبة التمويل الدائم	20
73	المردودية التجارية	21
74	معدل العائد على الأصول	22
74	هامش الربح الصافي	23
75	المردودية الاقتصادية	24

75	المردودية المالية	25
77	نتائج نموذج ألتمان (Altman)	26
78	نتائج نموذج شيرود (Sherood)	27
80	نتائج نموذج كيدا (kida)	28

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
52	بطاقة فنية لمؤسسة أنابيب	01
56	الهيكـل التنظيمي لمؤسسة أنابيب	02
59	التمثيل البياني للأصول 2020	03
59	التمثيل البياني للأصول 2021	04
60	التمثيل البياني للأصول 2022	05
60	التمثيل البياني للأصول 2023	06
61	التمثيل البياني للخصوم 2020	07
62	التمثيل البياني للخصوم 2021	08
62	التمثيل البياني للخصوم 2022	09
63	التمثيل البياني للخصوم 2023	10
67	تطور مؤشرات التوازن المالي	11
69	تطور نسب السيولة	12
71	تطور نسب النشاط	13
73	تطور نسب المديونية	14
76	تطور نسب الربحية والمردودية	15
81	تطور نماذج التنبؤ بالفشل المالي	16

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
95	الميزانية المالية لجانب الأصول 2020	01
96	الميزانية المالية لجانب الأصول 2021	02
97	الميزانية المالية لجانب الأصول 2022	03
98	الميزانية المالية لجانب الأصول 2023	04
99	الميزانية المالية لجانب الخصوم 2020	05
100	الميزانية المالية لجانب الخصوم 2021	06
101	الميزانية المالية لجانب الخصوم 2022	07
102	الميزانية المالية لجانب الخصوم 2023	08
103	جدول النتائج حسب الطبيعة 2020	09
105	جدول النتائج حسب الطبيعة 2021	10
107	جدول النتائج حسب الطبيعة 2022	11
108	جدول النتائج حسب الطبيعة 2023	12

A decorative scroll graphic with a central text box. The scroll is white with a black outline and is partially unrolled. The word "مقدمة" is written in the center of the scroll in a bold, black, Arabic calligraphic font. The scroll has a small grey circular element at the top right corner, suggesting a binding or a roll.

مقدمة

لقد شهدت السنوات الأخيرة العديد من التغيرات في المؤسسة الاقتصادية التي تعمل في ظروف محيطية بمخاطر كثيرة تهدد وجودها، ومن ضمن هذه المخاطر هي ظاهرة الفشل المالي، حيث يعد من أهم المواضيع التي تشغل بال العديد من الاقتصاديين لما ينتج عنه من آثار سلبية على مستوى المؤسسة والاقتصاد ككل، لذلك وجب على الباحثين والمختصين بالتنبؤ به عن طريق إعطاء أهمية للتحليل المالي من خلال اطلاعها على كل المستجدات والاستخدامات التي توصلت لها الأبحاث والدراسات الميدانية المتعلقة بهذا الموضوع.

وعليه فإن استعمال وسائل حديثة في التحليل المالي والاعتماد على النسب المالية يسمح لنا بتشكيل نماذج من شأنها أن تعطينا تنبيه وإنذار مبكر، وهي تساعدنا على معرفة حالة المؤسسة وما إذا هي سليمة أم فاشلة.

إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة الدراسة حول السؤال الرئيسي التالي:

❖ كيف يساهم التحليل المالي في التنبؤ بالفشل المالي؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

❖ ما هو دور مؤشرات التوازن المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟

❖ كيف تساهم النسب المالية في تقييم وتقييم الوضعية المالية للمؤسسة؟

❖ كيف تساهم النماذج في التنبؤ بالفشل المالي؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم للإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

❖ تمكنا مؤشرات التوازن المالي من اكتشاف الاختلال في التوازن المالي والعمل على معالجته من أجل تحسين الوضعية المالية للمؤسسة.

❖ تساهم النسب المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ومعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف، ومن ثم العمل على تعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف.

❖ تمكنا نماذج التنبؤ بالفشل المالي من معرفة مدى قدرة المؤسسة على مواصلة نشاطها في المستقبل.

أهمية الدراسة:

- ❖ تكمن أهمية الدراسة في فائدة التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة قبل حدوثه، مما يساعد في إعطاء إرشادات مالية قيمة لمحللي الإدارة.
- ❖ التعرف على مختلف النسب المالية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي.
- ❖ تفتح المجال أمام الباحثين المهتمين لعمل أبحاث وتقديم مقترحات وتوصيات حول ظاهرة الفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية.

أسباب اختيار الموضوع:

- هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:
- ❖ توافق الموضوع مع التخصص العلمي.
- ❖ الاهتمام بمجال التحليل المالي والتوسع فيه.
- ❖ أهمية الموضوع التي من شأنها توضيح الوضعية المالية للمؤسسة.
- ❖ دراسة خطر الفشل المالي في المؤسسات من بين المواضيع الحساسة في مجال الإدارة المالية.

أهداف الدراسة:

- ❖ التعريف بالتحليل المالي والتعرف على الأدوات المستخدمة قصد تقييم الأداء المالي للمؤسسة.
- ❖ دراسة مختلف المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الاقتصادية التي أدت إلى الفشل المالي.
- ❖ اقتراح حلولاً للحد من الفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية.
- ❖ دراسة نماذج للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية.

منهج الدراسة:

في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وهو المنهج الأكثر استخداماً وشيوعاً في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وقد تم الاعتماد على أداة دراسة الحالة في الفصل التطبيقي.

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: تمت الدراسة في الفترة الممتدة (2020-2024)

الحدود المكانية: تمت الدراسة على مؤسسة أنابيب الوطنية ببرج بوعرييج.

صعوبات الدراسة:

❖ صعوبة الحصول على البيانات المالية الكافية.

هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى مبحثين، المبحث الأول الأدبيات النظرية، أما المبحث الثاني الدراسات السابقة، أما في الفصل الثاني تطرقنا إلى دراسة حالة لمؤسسة الأنابيب العمومية، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين المبحث الأول تم فيه تقديم المؤسسة محل الدراسة، أما المبحث الثاني تم فيه دراسة النتائج تحليلها وتفسيرها ومناقشتها، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تتضمن نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة، وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتحليل المالي والتنبؤ

بالفشل المالي

تمهيد:

إن التحليل المالي هو عبارة عن الدراسة المنهجية لنشاط الشركة وأدائها وهيكلها المالي من خلال المعلومات المالية والاقتصادية التي تتعلق بالماضي أو الحاضر أو المستقبل، هدفه الرئيسي هو إنشاء تشخيص مالي للشركة من أجل تحديد نقاط ضعفها وقوتها، وكذلك تقييم المخاطر ومن أهم هذه المخاطر خطر الفشل المالي الذي يترك آثار وخيمة على المؤسسة قد يؤدي بها إلى الزوال والتصفية في حال عدم اكتشافه ومواجهته في الوقت المناسب، لذا وجب عليها القيام بعملية التنبؤ وذلك بالاعتماد على التحليل المالي.

لذا سنقوم في هذا الفصل بدراسة الإطار النظري للتحليل المالي والفشل المالي بالإضافة إلى التنبؤ بالفشل المالي من خلال مبحثين: بالنسبة للمبحث الأول سنتناول في المطلب الأول مفهوم التحليل المالي، أنواعه وأهدافه، إضافة إلى أساليبه وأدواته، أما في المطلب الثاني فسنتناول تعريف الفشل المالي، أنواعه وأسبابه، مراحلته وفي المطلب الأخير سنتطرق إلى ماهية التنبؤ بالفشل المالي طرقه وأساليبه ومختلف نماذجه. أما بالنسبة للمبحث الثاني سنتناول فيه الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.

المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي والتنبؤ بالفشل المالي

يعتبر التحليل المالي أحد الأدوات التي تفيد في تشخيص الحالة المالية للمؤسسات واستخلاص المعلومات المالية الهامة التي تساعد في اتخاذ القرارات المالية لتجنب الوقوع في الفشل المالي المحتمل الذي قد تتعرض إليه المؤسسة.

المطلب الأول: مفاهيم عامة عن التحليل المالي

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى مفهوم التحليل المالي، أنواعه وأهدافه بالإضافة إلى أساليبه وأدواته.

الفرع الأول: ماهية التحليل المالي

أولاً: نشأة التحليل المالي

يرجع نشأة التحليل المالي إلى التوسع في حجم التسهيلات الائتمانية دعا المجلس التنفيذي لجمعية المصرفيين في نيويورك عام 1895 إلى إعداد توصية لأعضاء الجمعية تفيد أن على المقترض أن يقدم بيانات المكتوبة حول الأصول (الموجودات) والخصوم (المطلوبات وحق الملكية) عند طلب الحصول على تسهيلات مصرفية. وفي عام 1906 تمت التوصية باستخدام هذه البيانات لأغراض التحليل الشامل لوضع الشركة المقترضة وبشكل يسمح بمعرفة نقاط القوة والضعف في تلك البيانات، وفي عام 1908 تمت التوصية باعتماد القياس الكمي بواسطة النسب للبيانات المقدمة من قبل المقترضين بهدف تحديد الجدارة الائتمانية.¹

كان للأزمة الاقتصادية العالمية في الفترة الممتدة (1929-1939) أثر كبير في تطور تقنيات التسيير وخاصة التحليل المالي، في سنة 1933 أسست الولايات المتحدة الأمريكية لجنة الأمن والصراف، وبدأت هذه الأخيرة تساهم في نشر الإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي.²

وقد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا، حيث أظهر المقرضون اهتمامهم في تحديد خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة، ومع تطور المؤسسات ووسائل التمويل في الستينات

¹ عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي (الاتجاهات المعاصرة)، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص17.

² ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، ط1، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1988، ص10.

الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي والتنبؤ بالفشل المالي

انصب الاهتمام على نوعية المؤسسات، حيث تكونت في فرنسا سنة (1967) لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الاختيار الجيد وتأمين العمليات المالية التي تنشرها المؤسسات المحتاجة إلى مساهمة الادخار الحكومي.¹

ثانياً: تعريف التحليل المالي

توجد العديد من التعاريف، نذكر منها:

- **التعريف الأول:** "يعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل".²
- **التعريف الثاني:** "التحليل المالي هو فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة لمنشأة معينة عن فترة أو فترات ماضية بقصد تقديم معلومات تفيد عن مدى تقدم المنشأة خلال فترة الدراسة والتنبؤ بنتيجة أعمال ونشاط المنشأة عن فترات مقبلة ولا يسمح عادة للمحلل المالي بالحصول على البيانات الداخلية غير المنشورة".³
- **التعريف الثالث:** "التحليل المالي بأنه تقييم ظروف المشروع الحاضرة والتعمق في دراسة الأداء الماضي وإمكانية التنبؤ بإمكانية تحقيق الأهداف المرغوبة في المستقبل، فهي أداة هامة للاقتراب واكتشاف حقيقة الأوضاع المالية السائدة في المنظمة من خلال تحليل التقارير المالية".⁴
- **التعريف الرابع:** "هو فحص ودراسة بيانات القوائم المالية بشكل تفصيلي ودقيق مع استقراء العلاقات القائمة بين عناصرها وأجزائها والتوصل إلى مجموعة من المؤشرات".⁵

¹ مزهود طارق، بلعاب حمزة، دور التحليل المالي في التنبؤ بخطر الإفلاس، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريش، الجزائر، 2018-2019، ص6.

² توفيق عبد الرحيم يوسف وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص157.

³ محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص133.

⁴ جابر شعيب إسماعيل، المالية للقادة أفضل الممارسات المالية للقادة وكبار التنفيذيين، ط1، دار الكتب العلمية، عمان، الأردن، 2018، ص38.

⁵ مصطفى يوسف كافي، بورصة الأوراق المالية، ط1، دار رسلان، دمشق، سوريا، 2014، ص268.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التحليل المالي يعتبر تشخيص للوضع المالي للمؤسسة لفترة معينة والتي تساعدنا في اتخاذ قرارات التسيير المناسبة وتقييم المؤسسة وكذا معرفة نقاط قوتها وضعفها.

ثالثا: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

تتعدد الأطراف المستفيدة من معلومات التحليل المالي كما تتنوع أغراض استخدامها وذلك وفقا لتنوع علاقتهم بالمؤسسة من جهة، ولتنوع قراراتهم المبنية على هذه المعلومات من جهة أخرى، وتمثل هذه الجهات فيما يلي:¹

- إدارة المؤسسة: تستفيد من التحليل المالي في المجالات التالية:
 - ✓ مدى نجاح المؤسسة في تحقيق السيولة.
 - ✓ مدى نجاح المؤسسة في تحقيق الربحية.
 - ✓ معرفة الوضع المالي للمؤسسة بالمقارنة مع المؤسسات المنافسة.
 - ✓ تقييم منجزات المؤسسة في مجال التسويق والبيع والإنتاج.
 - ✓ التنبؤ بالمستقبل.
 - ✓ المساعدة بالرقابة المالية.
- الدائنون: تستفيد هذه الجهات من التحليل المالي في معرفة الوضع الائتماني للمؤسسة وهيكل تمويلها ودرجة السيولة لديها ومدى قدرتها على السداد في المدى الطويل والقصير، ودرجة ربحية المؤسسة.
- المستثمرون: يستفيدون من التحليل المالي في معرفة القوة الإدارية للمؤسسة، ونصيب جملة الأسهم في المؤسسة من الأرباح، وسياستها في توزيع الأرباح ومدى استقرار الأرباح من سنة إلى أخرى ونسب النمو والتوسع في المؤسسة.
- بيوت الخبرة المالية: تستفيد من التحليل المالي من خلال معرفة معلومات عن المؤسسة ومدى مساهمتها في الاقتصاد المحلي.

¹ محمد عبد الله شاهين محمد، محافظ الأوراق المالية (إدارة، تحليل، تقييم)، ط1، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 2017، ص ص17، 18.

الفرع الثاني: أنواع التحليل المالي وأهدافه

أولاً: أنواع التحليل المالي

هناك أنواع عديدة من التحليل المالي ناتجة عن طريقة التبويب التي يستخدمها المحلل أو المختص والأسس التي يعتمدها في التحليل بصورة عامة سنشير إلى بعض هذه الأنواع:

1- حسب الجهة القائمة بالتحليل:¹

1-1- تحليل داخلي:

إذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة من الأشخاص من داخل المؤسسة نفسها، وعلى بيانات المؤسسة ولغايات معينة تطلبها المؤسسة فيعتبر التحليل داخلياً، وغالباً ما يهدف إلى خدمة إدارة المؤسسة في مستوياتها الإدارية المختلفة.

1-2- تحليل خارجي:

هذا النوع من التحليل تقوم بإجرائه جهات من خارج المنشأة كالبنوك والمصارف والغرف التجارية والصناعية، وفي أيامنا هذه المكاتب المتخصصة في الحسابات والتدقيق.

2- حسب الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل:²

2-1- تحليل مالي قصير الأجل:

يرتكز هذا النوع من التحليل على تحليل الهيكل، وقد يكون رأسياً أو أفقياً ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة، ويستفاد منه في قياس قدرات وإنجازات المؤسسة في الأجل القصير، وغالباً ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المؤسسة في الأجل القصير على تغطية التزاماتها الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية، لذلك غالباً ما يسمى بتحليل السيولة وهذا النوع من التحليل يهتم بالدرجة الأولى الدائنون والبنوك.

¹ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، منشورات أكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2004، ص ص 28، 29.

² إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي والإدارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 85.

2-2- تحليل مالي طويل الأجل:

يركز على تحليل هيكل التمويل العام والأصول الثابتة والربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية التزامات المؤسسة طويلة الأجل بما في ذلك القدرة على رفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها.

3- حسب الهدف:

- التحليل المالي لتقويم ربحية المنشأة.
- التحليل المالي لتقويم الأداء.
- التحليل المالي لتقويم التناسق في الهيكل التمويلي العام للمشروع.

ثانياً: أهداف التحليل المالي

يمكن القول بأن التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لاتخاذ قرارات مستنيرة لأجل تعزيز الاتجاهات الايجابية في المؤسسة، ولمعالجة بعض الممارسات الخاطئة مثل السيطرة على بعض التكاليف أو معالجة نقص متوقع في السيولة، وبشكل عام يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية:

- ✓ معرفة حقيقة الوضع المالي للمؤسسة.
- ✓ تحديد قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقدرتها على الاقتراض.
- ✓ تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة.
- ✓ الحكم على مدى كفاءة الإدارة.
- ✓ معرفة الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة.
- ✓ تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة.
- ✓ الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم.
- ✓ معرفة وضع الشركة في قطاعها.¹

¹ مفلح مجد عقل، الإدارة المالية والتحليل المالي، ط1، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، ص ص239، 240.

الفرع الثالث: أساليب التحليل المالي وأدواته

أولاً: أساليب التحليل المالي

نستطيع تمييز ثلاث أساليب من التحليل المالي، ويمكن تعريفهم كالاتي:

1. التحليل الرأسي (التحليل الساكن): ويقوم هذا الأسلوب على دراسة العلاقة بين البنود المالية المختلفة بالقائمة المالية عن فترة زمنية محددة، أو في تاريخ إعداد القائمة، بهدف تحديد الوزن النسبي لكل بند من البنود القائمة بالقياس إلى مجموع هذه القائمة، وكذا بالقياس إلى باقي البنود، أي قياس العلاقة النسبية للمفردات في قائمة واحدة.¹
2. التحليل الأفقي (تحليل الاتجاه أو التحليل المتحرك): يقوم هذا الأسلوب بدراسة سلوك كل بنود القائمة المالية بمرور الزمن، وتتبع حركتها زيادة أو نقصاً، أي أنه تحليل ديناميكي، بين التغيرات التي تحدث، ويقوم أنواع ونشاطات المنشأة في ضوء هذا السلوك.²
3. التحليل بالنسب المالية: إن التحليل المالي باستخدام النسب المالية يعتبر من أهم وسائل وأدوات التحليل للقوائم المالية ومن أكثرها شيوعاً لدرجة أن الغالبية تخطئ بين التحليل بالنسب المالية للقوائم المالية والتحليل المالي الذي هو أعم وأشمل من مجرد تحليل القوائم المالية.³

ثانياً: أدوات التحليل المالي

لإبراز أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وقبل التطرق لأدوات التحليل المالي لابد من التطرق إلى القوائم المالية التي تستخدم في التحليل المالي، والتي تتمثل فيما يلي:

¹ صلاح التيسي، الموسوعة المصرفية العلمية والعملية، الجزء الثاني، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2011، ص 230.

² محمد الفاتح البشير المغربي، الإدارة المالية، دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة، مصر، 2014، ص 127.

³ عبد الرحمان توفيق، المناهج التدريبية المتكاملة، ط3، مركز الخبرات المهنية للإدارة، مصر، 2004، ص 28، 29.

✓ قائمة المركز المالي:

هي كشف شامل بأصول وخصوم المنشأة بالقيم الحقيقية ليعبر عن المركز المالي لها بتاريخ معين، كما يتم فيها عرض الوضع المالي لمنشأة معينة في نقطة زمنية معينة، حيث يجب أن تفصل إلى المتداول وغير المتداول من أصول وخصوم.¹ ويعتمد التحليل المالي لقائمة المركز المالي لمدخلين رئيسيين وهما:

أ- التحليل المالي من منظور سيولة - استحقاق:

إن التحليل سيولة - استحقاق يقارن بين درجة سيولة الأصول ودرجة استحقاق الخصوم قصد تجنب خطر العسر المالي. وبعد الحصول على الميزانية المالية يتم استخراج مجاميع الكبرى منها كالتالي: في جانب الأصول أعلى الميزانية نجد الأصول الثابتة أما أسفل الميزانية فنجد الأصول المتداولة وهي بدورها تحتوي من الأعلى إلى الأسفل بالترتيب قيم استغلال وقيم محققة وقيم جاهزة، أما في جانب الخصوم أعلى الميزانية فنجد أموال دائمة والتي بدورها تحتوي أموال خاصة وديون طويلة الأجل، أما أسفل الميزانية جانب الخصوم فنجد ديون قصيرة الأجل وهي بدورها تتضمن الديون قصيرة الأجل للاستغلال وخارج الاستغلال ثم خزينة الخصوم.²

ب- التحليل المالي من المنظور الوظيفي:

يحاول هذا التحليل تجاوز القصور الذي ظهر في تحليل سيولة - استحقاق، وذلك بتقديم معيار آخر لترتيب عناصر الأصول والخصوم يتناسب مع المفهوم الجديد للمؤسسة الذي يعرفها على أنها وحدة اقتصادية تتضمن ثلاث وظائف أساسية تتمثل في وظيفة الاستغلال، الاستثمار، التمويل.³

¹ بن فرج زوبنة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية والتطبيق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014/2013، ص 68.

² محمد البشير مركان، وآخرون، التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسات دراسة حالة مؤسسة بريد الجزائر، مجلة العلوم الادارية والمالية، مجلد 04، العدد 03، ص 177، 178.

³ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 75.

✓ قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج):

تتضمن قائمة الدخل نتائج الأعمال المتحققة خلال الفترة المالية تستخدمها المؤسسات التجارية والصناعية، حيث ازدادت أهمية هذه القائمة لأنها تعكس مدى نجاح المؤسسة في أعمالها وقابليتها على الاستمرار في النشاط.¹

✓ قائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة)

وهي قائمة تبين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال فترة زمنية معينة، وتبين مصادر هذه التدفقات والتي تشمل التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية، والتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية، وتعتبر هذه القائمة مكملة للقوائم الأخرى.²

✓ قائمة التغير في حقوق الملكية (جدول تغير الأموال الخاصة)

تعرف بأنها التقدير الذي يتم من خلال بيان تأثير صافي الدخل وتوزيعات الأرباح والمسحوبات على الوضع المالي للمنشأة خلال الفترة المحاسبية.³

1- التحليل باستخدام النسب المالية:

بما أن النسب المالية عبارة عن علاقات بين بنود الميزانية فيما بينها أو بين بنود الميزانية وبنود قائمة الدخل فإنه يمكن للقارئ أن يتصور عدد المؤشرات الممكن تركيبها، وعلى الرغم من تعدد مداخل التحليل المالي إلا أنه من الممكن تصنيف النسب المالية إلى:

- ✓ نسب السيولة.
- ✓ نسب النشاط.
- ✓ نسب المديونية.
- ✓ نسب الربحية.
- ✓ نسب المرودية.⁴

¹ هادي رضا الصفار، مبادئ المحاسبة المالية الأسس العلمية في القياس الحاسبي، الجزء الأول، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص84.

² محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والتطبيقية، عمان، الأردن، 2008، ص22.

³ بن فرج زويينة، مرجع سابق، ص81.

⁴ علاق وليد، مرجع سابق، ص43.

1-1-1-1 نسب السيولة:¹

تتم نسب السيولة هذه بتقييم القدرة المالية للمنشأة في الأمد القصير، أي مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها. فإذا كانت نسب السيولة منخفضة، كان ذلك مؤشراً على ضعف قدرة المنشأة، في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل. وإذا ما كانت هذه النسب مرتفعة، كان ذلك مؤشراً على عدم قدرة المنشأة على استغلال أموالها بشكل مربح في نشاطاتها. تضم نسب السيولة النسب التالية:

1-1-1-1-1 نسبة التداول: تكشف هذه النسبة مدى تغطية الموجودات المتداولة لكل دينار من الالتزامات قصيرة الأجل في المطلوبات المتداولة وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$$

1-1-1-2-1 نسبة السيولة السريعة:² وتقيس هذه النسبة مدى قدرة المنشأة على سداد ديونها في الأجل القصير من أصولها السريعة ويقصد بالأصول السريعة الأصول المتداولة بعد استبعاد الأصول المتداولة التي يصعب تحويلها إلى نقدية بسرعة مثل المخزون والمصرفات مقدمة حيث أن:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزونات}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$$

1-1-1-3-1 نسبة السيولة الجاهزة:³ هذه النسبة هي أصدق نسبة في درجة الأمان للوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل، فأحياناً تكون نسبة التداول غير معبرة لأنها محسوبة على أساس أصول قد لا تحصل في فترة قصيرة وتقاس هذه النسبة على النحو التالي:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$$

1-2-1-2 نسب النشاط

تستخدم هذه المجموعة من النسب لقياس قدرة الشركة على تحويل حسابات الميزانية العمومية إلى مبالغ نقدية أو مبيعات، كما تستخدم في الغالب لتقييم أداء الشركات المتعلقة بالمركز المالي قصير الأجل، كمؤشر على نشاط الشركة في تاريخ معين أو فترة زمنية معينة، تضم نسب النشاط النسب التالية:⁴

¹ فريد فهمي زيارة، وظائف منظمات الأعمال، ط1، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2022، الأردن، ص183.

² مايك باير، المحاسبة بمنتهى البساطة، ط1، دار حميثرا، القاهرة، مصر، 2023، ص36.

³ مايكل جريفين، كيفية قراءة وتفسير القوائم المالية، ط1، دار حميثرا للنشر والترجمة، 2023، ص211.

⁴ حسن مجد القاضي، الإدارة المالية العامة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص218.

1-2-1- معدل دوران الأصول:¹ يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الشركة على استقلال كافة الأصول المتاحة في تحقيق المبيعات، وارتفاع هذه النسبة يشير إلى أن الشركة تستخدم موجوداتها بكفاءة عالية في تحقيق المبيعات، ويتم احتساب معدل دوران الأصول بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول} = \text{رقم الأعمال خارج الرسم} / \text{مجموع الأصول}$$

1-2-2- معدل دوران الأصول الثابتة:² يحسب معدل دوران الموجودات الثابتة بتقسيم المبيعات على الموجودات الثابتة الإجمالية. ويقيس المعدل درجة الكفاءة في استعمال الموجودات الثابتة للإنتاج فإذا كان هذا المعدل عاليا فإنه يدل على استعمال جيد للطاقة الإنتاجية المتاحة، أما إذا كان المعدل منخفضا، فإنه يدل على عدم وجود توازن ما بين المبيعات وحجم الاستثمارات في الموجودات ثابتة.

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \text{رقم الأعمال خارج الرسم} / \text{الأصول الثابتة}$$

1-2-3- معدل دوران الأصول المتداولة:³ يشير معدل دوران الأصول المتداولة إلى مدى كفاءة المؤسسة لاستخدام أصولها المتداولة في توليد مبيعات و تحسب بالعلاقة:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \text{رقم الأعمال خارج الرسم} / \text{الأصول المتداولة}$$

1-2-4- معدل دوران المخزون:⁴ يوضح هذا المعدل عدد المرات التي يتحول فيها المخزون إلى المبيعات وهو مؤشر على تحويل المخزون إلى سيولة، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \text{رقم الأعمال خارج الرسم} / \text{متوسط المخزون}$$

$$\text{متوسط فترة المخزون} = \text{معدل دوران المخزون} / 360$$

¹ إبراهيم السيد، المحاسبة الدولية وعلاقتها بالتجارة الالكترونية، ط1، دار الغيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص92.

² محمد أمين عزت، الإدارة التمويلية في الشركات، ط6، مكتبة العكيبان، الرياض، السعودية، 2010، ص ص13، 136.

³ عاطف وليم أندروس، التمويل والإدارة المالية، ط2، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006، ص90.

⁴ رائد محمد عبد ربه، مبادئ المحاسبة المالية، ط1، دار اليافا العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2016، ص ص73، 72.

1-2-5- معدل دوران المدينون: يقيس هذا المعدل قدرة المنشأة على تحصيل مستحقاتها من العملاء من خلال تحديد عدد مرات تحويل الديون إلى نقدية:

$$\text{معدل دوران المدينون} = \text{صافي المبيعات الآجلة السنوية داخل الرسم} / \text{رصيد الحسابات المدينة متوسط فترة التحصيل} = 360 / \text{معدل دوران المدينون}$$

1-2-6- معدل دوران الموردين:¹ يبين هذا المعدل المدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة حتى تتمكن من تسديد ما عليها من ديون، وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الموردين} = \text{مشتريات داخل الرسم} / \text{الموردون والحسابات الملحقة متوسط التسديد} = \text{معدل دوران الموردين} / 360$$

1-3-3- نسب المديونية:

تعبّر عن مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها المستحقة عند تواريخ الاستحقاق والشروع في عملية بيع أصولها وتضمن ما يلي:²

1-3-3-1- الملاءة العامة:³ تهدف هذه النسبة قياس مساهمة الديون في تحويل أصول الشركة وكلما كانت النسبة عالية دل ذلك على اعتماد الشركة على الديون في تمويل أصولها، ووجب على الشركة في هذه الحالة تحقيق معدلات ربحية تفوق معدلات الفوائد المستحقة على الديون، وكلما قلت النسبة زادت حقوق المساهمين الموجودة لتأمين حقوق الدائنين.

$$\text{الملاءة العامة} = \text{مجموع الديون} / \text{مجموع الأصول}$$

1-3-3-2- الاستقلالية المالية:⁴ تقيس هذه النسبة استقلالية المؤسسة اتجاه دائنيها وأفضل نسبة لها هي 0,5، تعطى بالعلاقة:

$$\text{الاستقلالية المالية} = \text{أموال خاصة} / \text{مجموع الديون}$$

¹ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط2، دار البداية للنشر والتوزيع، فلسطين، 2008، ص61.

² محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2008، صص 145، 146.

³ وليد الشباني، مبادئ المحاسبة والتقرير المالي، ط1، العبيكان للنشر، السعودية، 2014، صص 639، 640.

⁴ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات للتحليل المالي، ط1، دار الإثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص6.

1-3-3-3- نسبة التمويل الدائم: تقيس هذه النسبة التوازن الموجود في الأموال الدائمة والأصول الثابتة، من الأفضل أن تكون أصغر أو تساوي 1، تعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

1-3-3-4- القدرة على السداد: تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على سداد ديونها المالية، من الأفضل أن تكون هذه النسبة أصغر أو تساوي 3/1، تعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{القدرة على السداد} = \frac{\text{قدرة التمويل الذاتي}}{\text{الديون المالية طويلة الأجل}}$$

حيث:

قدرة التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + مخصصات الإهلاكات والمؤونات - خسائر القيمة - الاسترجاع على المؤونات وخسائر القيمة ± فرق القيمة - أقساط إعانات الاستثمار.

1-4-4- نسب الربحية:

تقيس نسب الربحية درجة ربحية المشروع، فإذا لم يستطع المشروع تحقيق أرباح كافية، فإن بقاءه واستمراره يصبحان مهددين بالخطر، ومن بين تلك النسب التي تقيس درجة الربحية.¹

1-4-4-1- نسبة الهامش الصافي:² تعبر هذه النسبة على الفعالية التشغيلية للمؤسسة وبالتالي قدرة المؤسسة على تحقيق العوائد من المبيعات.

$$\text{نسبة الهامش الصافي} = \frac{\text{النتيجة الصافية للسنة المالية}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}$$

1-4-4-2- نسبة العائد على الأصول: تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على استغلال إجمالي أصولها لتحقيق نتائج وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة العائد على الأصول} = \frac{\text{النتيجة الصافية للسنة المالية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

¹ وليد الشباني، مرجع سابق، ص 646.

² بوشاشي بوعلام، المنير في التحليل المالي تحليل الاستغلال، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1997، ص 11.

1-5-5-1- نسب المردودية:

تعتبر نسب المردودية عن قدرة مسيري المؤسسة على الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة بفعالية وكفاءة للحصول على العائد، وتنقسم إلى:

1-5-5-1- المردودية التجارية:¹ تعبر عن قدرة المؤسسة على استخلاص فائض من التشغيل أو هامش تجاري، فهي تقدم معلومات تساعد على التعرف على مدى كفاءة النشاط التجاري و الصناعي الذي تمارسه المؤسسة وتعطى بالعلاقة التالية:

المردودية التجارية = الفائض الإجمالي للاستغلال / رقم الأعمال خارج الرسم

1-5-5-2- المردودية الاقتصادية:² تعبر عن العلاقة بين النتيجة الاقتصادية والأصول الاقتصادية، تقيس قدرة المؤسسة على استغلال الأصول الاقتصادية لتوليد النتائج الاقتصادية وتعطى بالعلاقة التالية:

المردودية الاقتصادية = الفائض الإجمالي للاستغلال / الأموال الدائمة

2-5-5-3- المردودية المالية: تعرف أيضا مردودية الأموال الخاصة، بحيث تهتم بإجمالي أنشطة المؤسسة، حيث تقيس حجم العائد المحقق عن استثمارات أصحاب المؤسسة تعطى بالعلاقة التالية:

المردودية المالية = النتيجة الصافية للسنة المالية / الأموال الخاصة

1-5-5-4- أثر الرفع المالي: والذي يعبر عن قدرة المؤسسة على استغلال أموال الغير ذات التكاليف الثابتة لزيادة حجم العائد المحقق لملاك المؤسسة يعطى بالعلاقة التالية:

أثر الرفع المالي = المردودية المالية - المردودية الاقتصادية

2- التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي:

يتفق جمهور المحللين الماليين على أنه توجد ثلاثة توازنات تتمثل في رأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل والخزينة الصافية.

¹ عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير مؤسسات الصناعية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2011، ص 82.

² إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 281، 290.

2-1- تعريف رأس المال العامل:

لا يوجد تعريف عام متفق عليه لرأس المال العامل، كثيرا ما يشار إلى رأس المال العامل على أنه الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة ويشار إليه أحيانا على أنه عبارة عن مجموعة من الموجودات المتداولة.¹ ويعرف رأس المال العامل على أنه الهامش أو الفائض من الأموال الدائمة الذي يزيد عن تمويلها الأصول الثابتة. ويمكن حساب رأس المال العامل بطريقتين:²

من أعلى الميزانية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

من أسفل الميزانية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{ديون قصيرة الأجل}$$

❖ حالاته:

هناك عوامل مؤثرة في رأس المال العامل نذكر دورة الاستغلال، التغيرات الموسمية، القيمة المضافة، لنشاط المؤسسة والمحلل المالي يصادف ثلاث حالات لرأس المال العامل وهي:

الحالة الأولى: رأس المال العامل يساوي الصفر

وتعبر هذه الحالة عن التوازن المالي الأدنى، ينتظر من خلالها تأمين قدرة المؤسسة على الوفاء من تاريخ استحقاقها، لكن هذا التوازن يبقى نظريا فقط خاصة إذا علمنا أن دورة الاستغلال للمؤسسة في تذبذب ينجم عنه عدم المطابقة بين السيولة من جهة والالتزامات من جهة أخرى.

¹ لقيطي الأخضر، دراسات مالية ومحاسبة، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 2018، ص94.

² إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص288.

الحالة الثانية: رأس المال العامل موجب

وتتحقق هذه الحالة عندما يكون هناك فائض في السيولة على المدى القصير، وتعبّر عن ضمان المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها عند حلول تاريخ الاستحقاق.

الحالة الثالثة: رأس المال العامل سالب

في مثل هذه الحالة تعرف المؤسسة صعوبات في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، مما يتطلب منها القيام بإجراءات تصحيحية والقيام بتعديلات فتلجأ المؤسسة عندئذ إلى سلفات مصرفية وهي ضرورة حتمية كونها قصيرة الأجل تمول الجزء الباقي من الاستثمارات، في هذه الحالة قد أدخلت المؤسسة بمبدأ سيولة الأصول مع استحقاقية الخصوم، تستدرك هذا إلا إذا حققت قيمة معتبرة من المبيعات تغطي بها الديون وخدمات الديون، كل هذا من أجل تحقيق التوازن المالي.

2-2- احتياج رأس المال العامل:

هي الأموال التي ينبغي توفيرها من أجل تغطية الاحتياجات الناتجة عن التباعد بين آجال الموردين، آجال العملاء، آجال المخزون ومختلف عناصر الاستغلال الأخرى.¹

يعبر عن الفرق بين احتياجات موارد دورة الاستغلال، التي يتوقف حجمه على طبيعة نشاط المؤسسة، وشروط التسييرية الخاصة بها، كما يعرف على أنه قياس لتوازن وخلل الخزينة، الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون قصيرة الأجل، باعتباره يتفاوت باستمرار تبعا لمستوى المخزونات في الموجودات الديون التشغيلية.²

وتتم عملية حساب احتياج رأس المال العامل من خلال العلاقة التالية:³

احتياج رأس المال العامل = استخدامات الاستغلال وخارج الاستغلال - ديون الاستغلال وخارج الاستغلال

احتياج رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية)

¹ زيد منير عبودي، إدارة مؤسسات عامة وأسس تطبيق الوظائف الإدارية، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009، ص239.

² وليد ناجي الخيالي، مرجع سابق، ص279.

³ زغيب مليكة، بوشنقىر الميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص52.

❖ حالاته: ¹

الحالة الأولى: احتياج رأس مال عامل موجب

يدل على أن موارد الدورة لم تكفي لتغطية احتياجات الدورة، أي أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن السنة لتغطية احتياجاتها.

الحالة الثانية: احتياج رأس مال عامل سالب

يدل على أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها ما يوحي بوضعية مالية مريحة للمؤسسة.

الحالة الثالثة: احتياج رأس مال عامل معدوم

يدل على أن موارد الدورة تغطي احتياجاتها، ما يوحي بالاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة.

2-3- الخزينة الصافية: ²

يمكن تعريف خزينة المؤسسة على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا وتحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين:

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

$$\text{الخزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{القروض المصرفية}$$

فالخزينة هي مجموعة الأموال السائلة التي تحت تصرف المؤسسة، لذلك فهي على درجة كبيرة بالنسبة للمؤسسة للتعبير عن توازنها المالي وسيولتها وتأخذ ثلاث حالات هي:

¹ ريمة يونس، مقارنة نتائج التحليل المالي بين تطبيق الأساليب التقليدية والأساليب الحديثة دراسة حالة: الشركة الوطنية للتأمين، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، مجلد 20، العدد 2، 2016، ص 53.

² بن خويا رشيدة، حموايعيش التالية، تقييم الوضعية المالية للمؤسسة للاستخدام مؤشرات التوازن المالي دراسة ميدانية وحدة إنتاج الكهرباء (sp) أدرار، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، شعبة العلوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2022، ص 17، 18.

الحالة الأولى: الخزينة الصفرية

تعتبر هذه الحالة هي الحالة المثلى للخزينة، وهنا تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي، وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل.

الحالة الثانية: الخزينة الموجبة

في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وبالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل.

الحالة الثالثة: الخزينة السالبة

في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من احتياج رأس المال العامل، وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة، وبالتالي المؤسسة في حالة عجز لذا يجب عليها أن تحصل حقوقها أو تطلب قروضا من البنك أو تتنازل عن بعض استثماراتها التي لا تؤثر على طاقاتها وسياساتها الانتاجية أو بعض من مواردها.¹

2-4- شروط التوازن المالي:²

حتى يتحقق التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية يجب توفر الشروط التالية:

الشرط الأول: يجب أن يكون رأس المال العامل موجب ويتحقق ذلك عندما تتمكن المؤسسة من تمويل الأصول الثابتة اعتمادا على الموارد الدائمة أي تمويل استثماراتها باللجوء إلى الموارد الطويلة والمتوسطة الأجل، والمتمثلة في رأس المال والديون المتوسطة وطويلة الأجل.

الشرط الثاني: يجب أن يغطي رأس المال العامل الاحتياج في رأس المال العامل إذ لا يكفي أن يكون رأس المال العامل موجب بل يجب أن يكفي هذا الهامش لتغطية احتياجات دورة الاستغلال.

¹ سارة شباري مريم، أمال لعشوري، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في ظل تبني السلوك البيئي دراسة حالة مؤسسة مؤسستي مصبرات عمر بن اعمر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، تخصص مالية مؤسسة، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2015، ص 18.

² بودهج أمينة، أثر سلوك الخزينة على التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مديرية المراقبة الجيولوجية سوناطراك، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015-2016، ص 4.

الشرط الثالث: الخزينة موجبة ويتحقق الشرطين السابقين، وبذلك تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية وبواسطة استخدامات الخزينة.

المطلب الثاني: مفاهيم عامة عن الفشل المالي

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى تعريف الفشل المالي ومعرفة مختلف أنواعه بالإضافة إلى مراحل وأسبابه.

الفرع الأول: تعريف الفشل المالي وأنواعه

أولاً: تعريف الفشل المالي

- **التعريف الأول:** "يتمثل الفشل المالي بعدم قدرة المنشأة على سداد التزاماتها والوفاء بديونها بتاريخ استحقاقها، وبالتالي فإن المنشأة في حالة من العجز المالي إلى درجة إعلان الإفلاس ووضع المنشأة في حالة التصفية"¹.
- **التعريف الثاني:** "يعني عدم القدرة على مواجهة وسداد الالتزامات المستحقة للغير بكامل قيمتها حيث تكون الأصول أقل من قيمتها الحقيقية من قيمة الخصوم"².
- **التعريف الثالث:** "يقصد به عدم قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها المستحقة في مواعيدها مما سيؤدي بها إلى عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات وكذا استغلال الفرص المتاحة"³.
- **التعريف الرابع:** "هو عبارة عن عدم قدرة المؤسسة المالية على دفع التزاماتها عندما يأتي موعد استحقاقها، فهو ليس نتاج اللحظة، ولكن ناجم عن العديد من الأسباب والعوامل التي تفاعلت وتفاعل عبر المراحل الزمنية وتؤدي إلى عدم مقدرة المؤسسة المالية من سداد التزاماتها أو استعادة توازنها المالي والنقدي أو التشغيلي"⁴.

¹ سلمان حسين حكيم، تحليل القوائم المالية مدخل صناعة القرارات الاستثمارية والائتمانية، دار الرسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2017، ص 417، 416.

² عادل رزق، إدارة الأزمات المالية العالمية (منظومة الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق)، ط1، القاهرة، مصر، 2010، ص 125.

³ محمد أحمد الحصري، الديون المتعثرة: "الظاهرة، الأسباب، العلاج"، ط1، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1997، ص 31.

⁴ شاهين، على عبد الله وآخرون، نموذج مقترح للتنبؤ بالعثور بالمنشآت المصرفية العاملة في فلسطين: دراسة تطبيقية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، مجلد 25، العدد 04، ص 859.

من خلالها تقدم يمكن تعريف الفشل المالي على أنه عدم قدرة إدارة الشركة على العمل بكفاءة مالية ينتج عنه عجز مالي يتمثل بعدم القدرة على تسديد الالتزامات في تاريخ استحقاقها بسبب النقص في السيولة والخسائر المتراكمة أو عجز اقتصادي ناتج عن عدم قدرة الإيرادات على تغطية التكاليف.

ثانياً: مصطلحات مشابهة للفشل المالي

1. **العسر المالي:** يقصد به عدم قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها المستحقة في مواعيدها مما سيؤدي بها على المستوى القريب إلى فقدان حرية الخيار، عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات وكذا استغلال الفرص المتاحة، أيضاً فوات فرص الحصول على الخصومات النقدية، أما على المستوى البعيد فتؤدي إلى تصفية بعض الاستثمارات والأصول في وقت غير مناسب مما يتسبب في أحداث خسائر كبيرة، كالإفلاس وتصفية المؤسسة وما يترتب عليهما من خسائر للدائنين والموردين والمستثمرين.¹

2. **التعثر المالي:** يعرف على أنه اختلال قد يصيب المؤسسة في مرحلة من مراحل تطورها وقد يحدث لعدة أسباب قد تكون عبارة عن اضطرابات مالية أو إدارية تسبق حالة الإفلاس، التي من الممكن أن تتخطاها المؤسسة عن طريق إجراء التغييرات اللازمة في الوقت المناسب كما يمكن أن تقع في فخ الإفلاس وبالتالي الزوال.²

3. **الإفلاس المالي:** يعرف بأنه إعلان الشركة أنها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها أمام الدائنين، وحينها تقوم الشركة بتصفية كل أملاكها وحساباتها البنكية لتسدّد أكبر قدر ممكن من هذه الالتزامات ثم تخرج من سوق العمل.³

¹ مصطفى الطويطي، دور التحليل النوعي في التنبؤ بفشل المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، 2013، ص10.

² انتصار سليمان، التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد المالي، جامعة باتنة، الجزائر، 2016/2015، ص ص6، 7.

³ عصام مهدي مجّد عابدين، الإفلاس، ط2، دار محمود للنشر والتوزيع، مصر، 2020، ص16.

الجدول رقم (01): يوضح الفرق بين الفشل المالي والعسر والتعثر والإفلاس المالي

الفشل المالي	<ul style="list-style-type: none"> ✓ التوقف الكلي عن سداد الالتزامات ✓ الإفلاس وتوقف النشاط ✓ مرحلة لاحقة للتعثر المالي
العسر المالي	<ul style="list-style-type: none"> ✓ ضعف النشاط ✓ تراكم الديون
التعثر المالي	<ul style="list-style-type: none"> ✓ التوقف عن سداد الالتزامات في مواعيدها ✓ نقص عوائد الأسهم أو توقفها (مشكلة تحقيق خسائر متتالية) ✓ مرحلة سابقة للفشل
الإفلاس المالي	<ul style="list-style-type: none"> ✓ يتم فيه التنازل عن أصولها لتسديد ديونها ✓ توقف النشاط

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا لما سبق.

ثالثا: أنواع الفشل المالي

تباين وجهات نظر المهتمين بظاهرة الفشل في تحديد أنواعه إلا أن الاجتماع يشير إلى أن للفشل الأنواع

التالية:

1. **الفشل الاقتصادي:** يتمثل في فشل المشروع في تحقيق عائد مناسب على الأموال المستثمرة فيه وتنطبق هذه الحالة على مشروع يحقق عائد على الاستثمار أقل من التكلفة المرجحة للأموال المستثمرة فيه.¹
2. **فشل الأعمال:**² حدد هذا النوع من الفشل من قبل مؤسسة التحليل المالي المعروفة *dun and Bradstreet* حيث تشير إلى أن هذا النوع من الفشل يرتبط مع أي أعمال تنتهي علاقتها مع الدائنين بخسارة.

¹ وائل رفعت خليل، إبراهيم السيد، التحليل المالي وإدارة المخاطر المالية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2016، ص 28.

² حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، ط2، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص53.

3. **الإعسار الفني:** وهو الموقف الذي تعجز فيه إدارة المنشأة من مواجهة الالتزامات المستحقة عليها بتواريخ استحقاقها رغم زيادة موجوداتها المتداولة على مطلوباتها المتداولة. ويعبر هذا النوع عادة عما يعرف بأزمة السيولة داخل المنشأة.

4. **الإعسار بالتصفية (الإعسار الحقيقي):**¹ يحدث عندما لا تستطيع المؤسسة الوفاء بالتزاماتها المستحقة، ولو امتلكت الوقت اللازم لذلك، وهنا لزيادة مطلوباتها على القيمة السوقية لمجموع موجوداتها، وهو الأكثر انتشارا مقارنة بالإعسار الفني، ويؤدي بالمؤسسة للتصفية.

5. **التصفية القانونية:** لا يمكن تصفية المؤسسة المفلسة ما لم:

✓ يتحقق الفشل بموجب معايير محددة من القواعد القانونية الحاكمة للإفلاس.

✓ تلتزم بحكم التصفية من المحكمة.

وهو آخر حل تلجأ إليه المؤسسة، ويعتبر من القرارات الصعبة التي يمكن للإدارة القيام به والحل النهائي الذي يجبرها عليه الدائنون.

الفرع الثاني: مراحل الفشل المالي وأسبابه

أولاً: مراحل الفشل المالي

للفشل خمس مراحل وتتمثل في:²

1. **مرحلة الحضانة (النشوء):** هي أول مرحلة للفشل المالي حيث تظهر بعض المؤشرات التي تدل عليه وهي:

✓ التغير في الطلب على المنتجات والتزايد المستمر في التكاليف غير المباشرة وتقدم طرق الإنتاج وتزايد الأعباء بدون رأس مال عامل.

✓ حدوث خسارة اقتصادية في حالة ما إذا كان العائد على الأصول أقل من النسب المعتادة له في الشركة.

¹ خير الدين مخلوف، رابع حشايشي، الفشل المالي في المؤسسات الناشئة وسبل مراقبتها للحد من تعثرها المالي، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 09، العدد 02، 11-09-2022، صص 118، 119.

² سليم عماري، دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، رسالة ماجستير، تخصص مالية كمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014-2015، صص 41، 43.

حيث أنه يمكن الكشف على هذه المشاكل من قبل الإدارة، واتخاذ التدابير اللازمة لأن إعادة التخطيط في هذه المرحلة يكون أكثر فاعلية.

2. **مرحلة الضعف المالي (عجز السيولة):** تحدث مرحلة عجز السيولة عندما يتبين لإدارة الشركة الاقتصادية المظاهر الآتية:

✓ أصول الشركة تكون أكبر من خصومها.

✓ صعوبة تحويل الأصول إلى سيولة نقدية لتغطية الديون المستحقة.

✓ عدم قدرة الشركة على مواجهة احتياجاتها النقدية الآنية.

يمكن للشركة أن تواجه هذا العجز في توفر السيولة الفورية بالاقتراض، مع العلم أن هذا الضعف المالي يمكن أن يستمر لعدة أشهر.

3. **مرحلة التدهور المالي (الإعسار المالي):** حيث أنه في هذه المرحلة تعاني الشركة من عدم قدرتها على تغطية ديونها ودفع مصاريفها المستحقة لضعف قدراتها الإيرادية، أي عدم قدرتها عن الحصول عن الأموال الضرورية، إلا أنه يمكن معالجة هذا التدهور المالي من خلال:

✓ إصدار أسهم أو سندات إضافية بمعدل عائد أعلى نسبياً من معدل الفائدة الذي يمكن أن يقبله حامل السند لاستثمار أمواله لدى شركة أخرى.

✓ إجراء تعديل في السياسات المالية للشركة.

لكن هذه المعالجة يمكن أن تأخذ فترة زمنية طويلة ومع ذلك معظم هذه الشركات تنجح في علاج التدهور المالي إذا تم الكشف عن الخلل في الوقت المناسب.

4. **مرحلة الفشل الكلي (الإعسار الكلي):** تظهر في هذه المرحلة عدة مؤشرات والتي تنذر باحتمالية إفلاس الشركة نذكر منها:

✓ اعتماد الشركة على الاقتراض وتدهور الأصول المتداولة ونسب السيولة.

✓ الارتفاع المستمر في حجم الديون وإعادة جدولتها.

✓ تدني الربحية وتدهورها لفترات متتالية وعدم قدرة الشركة على المنافسة.

مما يجعل من هذه المرحلة كنقطة حرجة في حياة الشركة، حينها تصبح محاولات الإدارة لمحاربة هذا العسر الكلي والمحقق غير مجدية.

5. مرحلة إعلان الإفلاس: في هذه المرحلة لا تستطيع الشركة دفع ديونها حيث يتم فيها التنازل عن أصولها والقيام بالإجراءات القانونية لحماية حقوق الدائنين، وهي المرحلة النهائية التي تؤدي إلى زوال الشكل القانوني للشركة أي إعلان إفلاسها والقيام بتصفيته.

مما سبق نلاحظ أن زوال الشكل القانوني للشركة وتصفيته تسبقه العديد من المراحل التي تعاني فيها من تعثر مالي، أو عجزها عن دفع التزاماتها... الخ. حيث تلجأ إدارة الشركة في كل مرة إلى الكشف عن هذه المراحل ومحاولة تجاوزها عن الطريق التعرف على أسباب هذا الفشل من أجل تجنب إفلاسها.

ثانياً: أسباب الفشل المالي

أسباب الفشل متعددة أهمها سوء الإدارة وعدم كفاية السياسات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية المتبعة، وعدم استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة بالكامل وضعف إنتاجية العامل بالساعة وإنتاجية الأصول بالساعة ومعدلات مرتفعة لدوران العمل مع نسبة عالية لهدر الوقت وضعف المراقبة وعدم العمل بنظام الجودة الشاملة، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وانخفاض الأرباح وضعف القدرة على المنافسة والاستمرار في السوق.

إن عدم الاعتماد على دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع عند الاستثمار الرأسمالي وعند اختيار وتنفيذ الاستثمارات الرأسمالية يولد خسائر كبيرة للشركة من خلال تحقيق عائد سلبي على الاستثمار إضافة إلى ارتفاع مخاطر الرافعة المالية والتشغيلية للشركة.¹

ومنهم من قسمها إلى أسباب داخلية وخارجية:

1. الأسباب الداخلية:² يمكن تلخيصها كما يلي:

✓ ضعف إدارة المؤسسة.

✓ عدم كفاءة السياسات التشغيلية المختلفة مثل سياسات البيع، التسيير والإنتاج وإجراء التوسعات غير المطلوبة واللجوء إلى تكنولوجيا تشغيلية غير متطورة.

¹ دريد كامل آل شبيب، إدارة مالية الشركات المتقدمة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 245.

² رائد محمد عبد ربه، نظرية المنظمة والمؤسسات، ط1، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 151، 152.

- ✓ الاعتماد الكلي على مصادر التمويل المقترضة كأساس في تمويل الاستثمار في الموجودات.
 - ✓ عدم كفاءة إدارة البيع في تحصيل المستحقات من المبيعات الآجلة وغيرها.
 - ✓ انخفاض القدرة الإنتاجية للمشروع بسبب وجود عطل على مستوى خطوط الإنتاج، ما يعني أن السياسة الإنتاجية المتبعة غير سليمة.
 - ✓ صعوبة تصريف منتجات المؤسسة، وانخفاض القدرة التسويقية، مما يؤدي إلى تباطؤ على مستوى المبيعات أي انخفاض الإيرادات.
 - ✓ انخفاض القدرة التحصيلية للمشروع، يؤدي إلى انخفاض أرباحه، أي عدم تناسب الأرباح مع مصاريف البيع، بالإضافة إلى أسباب أخرى.
2. الأسباب الخارجية: وتتمثل في العوامل الخارجية في الظروف الاقتصادية المحيطة ببيئة المؤسسة والبيئة المنافسة وعدم توفر مصادر التمويل اللازمة لإجراء التوسعات الضرورية وارتفاع كلفة تلك المصادر والتوقعات المتشائمة لعموم المستثمرين في سوق الأوراق المالية.

بصفة عامة، يحدث الفشل المالي عندما يحدث انخفاض كبير في المبيعات أو بسبب تقادم تكنولوجيا المؤسسة أو التوسع المفرط أو بسبب عدم كفاءة صافي رأس المال العامل، والاقتراض الكبير بأسعار فائدة عالية، أو زيادة الشراء بالأجل والإنتاج غير الكفاء والقيود الإقراضية الصارمة، والاحتيايل والتزوير والتغيرات في قوانين الدولة المنظمة للحياة الاقتصادية وكذلك المنافسة الشديدة في السوق إضافة إلى الكوارث الطبيعية وغيره.

إلا أن السبب الرئيسي للفشل المالي يكمن في عدم القدرة على تسديد الالتزامات المستحقة، وينتج ذلك من نقص النقد في المؤسسة، باعتباره أحد أهم عناصر التشغيل، إضافة إلى عدم كفاءة الإدارة.

الفرع الثالث: طرق معالجة الفشل المالي

لدى المؤسسة العديد من الخيارات حيث على طاقمها المسير المفاضلة بينهما حسب درجة خطورة الوضع، حيث في البداية تحاول القيام بإصلاحات داخلية والمتمثلة في إعادة الهيكلة المالية والإدارية، كما أن هناك إصلاحات خارجية تتمثل في التطهير المالي.¹

¹ بوطبة صبرينة، محاولة اختيار النموذج الأنسب للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتورا، تخصص الإدارة المالية والمحاسبية، جامعة الجزائر 3، سنة 2020-2021.

أولاً: ¹إعادة الهيكلة

ومعنى ذلك أن تتبع المنظمة استراتيجيات جديدة من شأنها أن تساعد على معالجة الخلل المالي والإبقاء على المنظمة وتطبيق استراتيجيات الجديدة. وحتى تكون إعادة الهيكلة فعالة فلا يجب أن تقتصر على إعادة الهيكلة المالية ولكن يجب أن تمتد لتشمل إعادة الهيكلة الإدارية حتى يتلائم الاثنان معا في تحقيق نتائج فعالة للتغلب على الخلل المالي ويمكن توضيح ذلك من خلال التالي:

1- إعادة الهيكلة المالية:

تتضمن إعادة الهيكلة المالية ما يلي:

1-1-إعادة تقييم الأصول: إن إعادة تقييم الأصول جميعها أو بعضها بما يعكس قيمتها السوقية لوضع بأفضل عن القيمة الدفترية يؤدي إلى تحسين المديونية بالنسبة لحقوق الملكية وهو الأمر الذي يتيح للمؤسسة مجالات أوسع للاقتراض أو البيع.

1-2- إعادة هيكلة الديون: وهو ما يساعد المؤسسة في التفاوض مع الدائنين على:

- ✓ تحويل الديون قصيرة الأجل إلى ديون طويلة الأجل مما يتيح للمؤسسة فترة أطول لاستثمار هذه الديون.
- ✓ وقف سداد أقساط الدين مؤقتا أو إعطاء فترة سماح جديدة مما يساعد على وقف جزء من التدفقات الديون.
- ✓ تخفيض سعر الفائدة أو التنازل عن الفائدة المستحقة.

1-3-مبادلة المديونية بالملكية: ويتم ذلك عن طريق تحويل جزء من الديون الحالية إلى مساهمات في رأس المال وذلك عن طريق إصدار أسهم العادية أو الممتازة بما يعادل قيمة الديون لتخفيف الأعباء الثابتة على المؤسسة.

¹ بوحفص يامنة، سلاحي إيناس، استخدام المؤشرات المالية للتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية برج بوعريش، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، شعبة محاسبة وجباية، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريش، الجزائر، 2022، ص ص65، 67.

1-4-4-زيادة رأس المال: وذلك من خلال إصدار الأسهم الجيدة من أجل توفير بعض السيولة وبالأخص اذا المؤسسة تستطيع تحقيق أرباح مستقبلا على ضوء توفير السيولة وذلك عن طريق زيادة رأس مال المؤسسة لإصدار أسهم جديدة.

1-5-زيادة التدفقات النقدية الداخلة: يمكن تحقيقها من خلال إتباع العديد من الاستراتيجيات التي تؤثر إيجابا عن النقدية الداخلة، منها:

✓ زيادة المبيعات لزيادة إيرادات المؤسسة.

✓ تغيير استراتيجيات.

✓ تحصيل ديون المؤسسة ومنح خصومات تعجيل الدفع.

✓ بيع الأصول منعدمة القيمة.

1-6-6-خفض التدفقات النقدية الخارجة: يمكن للمؤسسة أن تخفض مدفوعاتها النقدية أو تؤجل بعضها وذلك من أجل التغلب على بعض الصعوبات المالية ويتم ذلك من خلال:

✓ الاتفاق مع الدائنين على تأجيل سداد بعض الأقساط.

✓ الحصول على فترات سماح جديدة من الدائنين.

✓ تأجيل سداد الالتزامات قصيرة الأجل وتحويلها إلى التزامات طويلة الأجل.

2-إعادة الهيكلة الإدارية

تعد جزء متمم لإعادة الهيكلة المالية، والتي تتم من خلال:

✓ إعادة دراسة استراتيجيات الإنتاج بغرض تحسين الإنتاج وخفض تكاليفه.

✓ إعادة دراسة استراتيجيات التسويق لزيادة الفعالية التسويقية وخفض تكاليف التسويق.

✓ إعادة دراسة سياسات الأفراد لزيادة فعاليتها وخفض تكاليف عنصر العمل.

✓ زيادة المبيعات لخفض نصيب الوحدة من التكاليف الثابتة مما يخفض التكاليف الكلية، وكذا خفض

التكاليف الإدارية المختلفة.

ثانياً: التطهير المالي

إن التطهير المالي هو عملية القضاء عن العجز المالي وعلى مديونية المؤسسة اتجاه البنوك التجارية والخزينة العمومية ليصبح لها هيكل مالي متوازن.

ويقصد بتحقيق التوازن المالي للمؤسسة إعادة التوازن للأصول والخصوم في ميزانيتها وذلك من خلال تمويل الأصول الثابتة بموارد طويلة ومتوسطة الأجل، والأصول المتداولة بموارد قصيرة الأجل مع توفير بعض الشروط مثل القدرة على الوفاء بالديون المستحقة وتوفير السيولة النقدية الكافية.

المطلب الثالث: مفاهيم عامة عن التنبؤ بالفشل المالي

سنترك في هذا المطلب إلى ماهية التنبؤ بالفشل المالي، بالإضافة إلى طرقه وأساليبه، وفي الأخير تطرقنا إلى أهم نماذجه.

الفرع الأول: ماهية التنبؤ بالفشل المالي

أولاً: تعريف التنبؤ

- **التعريف الأول:** " يقصد به جميع الفعاليات التي تتناول جمع المعلومات والبيانات حول ظاهرة ما والتي توضح كل المتغيرات والظروف المحتملة في المستقبل والتي تؤثر على مجمل الفعاليات التي تؤديها المؤسسة".¹
- **التعريف الثاني:** "هو علم وفن توقع الأحداث في المستقبل القريب بناء على ما هو متوفر عليه من معلومات عن الماضي والحاضر".²

¹ مصطفى فهمي الشيخ، التحليل المالي، ط1، دار البازوري للنشر والتوزيع، فلسطين، 2008، ص67.

² محسن عبد الكريم، النجار صياغ مجيد، إدارة الإنتاج والعمليات، دار وائل للنشر، الأردن، 2011، ص87.

ثانياً: التنبؤ بالفشل المالي

لقد تعددت التي أعطيت للتنبؤ بالفشل المالي ونذكر منها:

• التعريف الأول:

لغة:¹ "اشتقت كلمة التنبؤ في اللغة من أصل الفعل نبأ، فالنبأ هو الخبر والنبأ هو المخبر والتنبؤ يقصد به الإخبار ومعرفة بالمستقبل".

اصطلاحاً: "يعرف بأنه تخمين أو تقدير لمستوى اقتصادي معين وحيث أن عملية التوقع ترتبط بالمستقبل وهو فترة يحيطها عدم التأكد فان نتائج التنبؤات لا تكون كاملة الصحة والدقة، وبالتالي تسعى الشركات بقدر الإمكان لأن تكون تنبؤاتها علمية حتى تكون درجة الدقة عالية".

• التعريف الثاني: "هو عبارة عن استنباط تقديرات مستقبلية يتم إعدادها على أسس علمية وإحصائية

باستخدام بيانات مالية لفترات سابقة بغرض الوصول إلى معلومات تساعد في معالجة أحداث وتجنب مشاكل الإفلاس والتعثر المالي في المستقبل".²

• التعريف الثالث: "يعتبر إحدى المسؤوليات الأساسية للمدير المالي، حيث أنه يزود المشروع بالإطار التي

تستند عليه عملية التخطيط والرقابة بالمشروع".³

مما سبق نستنتج أن التنبؤ بالفشل المالي يستخدم المنهج العلمي لاستقراء الأحداث المستقبلية ومحاولة السيطرة على حالة التغيير في عوامل البيئة، أو التكيف معها لتحقيق الأهداف المقصودة لتجنب المؤسسة التعرض لحالات التعثر والفشل.

¹ عوني مجد الصغير، زهواني رضا، التنبؤ بالفشل المالي من خلال دراسة الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 05، العدد 01، سنة 2022، ص 478.

² حسن الدباس، العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني في المصارف العاملة في سوريا، سوريا، 2014، ص 67.

³ عبد الغفار الحنفي، رسمية زكي قرياقص، أساسيات الاستثمار الرأسمالي وتقييم الأداء، الدار الجامعية الإسكندرية للنشر، مصر، 2013، ص 377.

ثالثا: أهمية التنبؤ بالفشل المالي

يحقق التنبؤ بالفشل المالي الكثير من المزايا الايجابية لمن يدركه في الوقت الملائم، كونه يتيح اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الفشل في المراحل المبكرة وتجنب الوصول إلى الإفلاس والتصفية، وللتنبؤ بالفشل أهمية كبيرة لدى الجهات التالية:¹

- **المصارف:** حيث تهتم بالتنبؤ بالفشل لما يترتب عليه من آثار في كل من:
 - ✓ قروضها القائمة.
 - ✓ قروضها قيد الدراسة.
 - ✓ أسعار وشروط قروضها.
 - ✓ إمكانية التعاون مع المقترضين لمعالجة مشاكل قديمة.
 - **المستثمرون:** حيث يهتم المستثمر بالتنبؤ بالفشل للأسباب الآتية:
 - ✓ ترشيده في اتخاذ قراراته الاستثمارية والمفاضلة بين البدائل المتاحة.
 - ✓ تجنب الاستثمارات ذات المخاطر العالية.
 - **الإدارة:** حيث:
 - تهتم لهذا الموضوع لأجل التعرف على مؤشرات الفشل والتعامل مع أسبابها ومعالجتها.
 - **الجهات الحكومية:** إن اهتمام الجهات الحكومية بهذا الموضوع يرجع إلى تمكينها من أداء وظيفتها الرقابية على المؤسسات العاملة في الاقتصاد حرصا على سلامته مثل ديوان الرقابة المالية.
 - **مراجعو الحسابات:** إن اهتمام هذه الجهة بالتنبؤ ينبع أساسا من أن لهم مسؤولية كبيرة في تدقيق القوائم المالية لتلك الشركات.
- بالإضافة إلى ذلك فالتنبؤ بالفشل المالي:
- ✓ يضمن وإلى حد كبير الكفاءة والفعالية للمؤسسة في المرونة مع البيئة الخارجية.
 - ✓ معرفة احتياجات المؤسسة مع المدى القصير والمتوسط.

¹ علاء الدين مجدوب، عبد الرزاق الحواس، دراسة لنموذج كيدا للتنبؤ بالفشل المالي للشركات بالتطبيق على شركات المساهمة في بورصة عمان، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، 2021، ص 167.

- ✓ تساهم في الحد من المخاطر التي قد تواجه المؤسسة.
- ✓ تعطي صورة للمؤسسة عن توجهها المستقبلي.
- ✓ تساهم بقدر كبير في اتخاذ القرارات وترقب آثارها مستقبلاً.¹

الفرع الثاني: طرق وأساليب التنبؤ بالفشل المالي

أولاً: الأساليب الكمية

يمكن تحديدها في:

1. السلاسل الزمنية:

هي مجموعة من المشاهدات أو القياسات التي تأخذ إحدى الظواهر (الاقتصادية، الاجتماعية، الطبية ...) على فترات زمنية متتابة عادة ما تكون متساوية الطول.²

2. تحليل الانحدار:

هو إجراء إحصائي يستخدم لوضع معادلة حسابية توضح كيف أن متغيرين أو أكثر من متغير يرتبطان، أو تحديد المدى الذي يتغير من خلاله أحد المتغيرات مع التغيرات التي تحدث في متغير آخر.³

كذلك يعبر الانحدار في العلاقة بين متغير تابع وبين واحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة فإذا احتوى النموذج على مستقل واحد فيعرف بنموذج الانحدار البسيط، وإذا احتوى على أكثر من مستقل فهو نموذج الانحدار المتعدد كما أن النموذج قد يكون خطي أو غير خطي.⁴

¹ سليمان انتصار، التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتورا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 01، الجزائر، 2015-2016. ص 87.

² خبابة دنيا، خبابة سارة، دور النماذج الرياضية في التنبؤ بالفشل المالي، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريش، الجزائر، 2018-2019، ص 15.

³ مصطفى باهي، محمد منى الأزهرى، معجم المصطلحات الإحصائية مزدوج، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2010، ص 569.

⁴ محمد قايد عبد الجواد وآخرون، التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام spss-win، ط 1، العبيكان للنشر، السعودية، 2010، ص 199.

3. تحليل التعادل:

تقوم هذه الطريقة على افتراض ثبات سعر الفائدة وتكلفتها، الأمر الذي ينتج عنه بالضرورة علاقة خطية لكل من منحى الإيرادات الكلية، ومنحنى التكاليف الكلية ومنحنى التكاليف المتغيرة، وعند رسم الشكل البياني يتم تحديد نقطة التعادل التي تمثل النقطة التي تتساوى عندها التكاليف الكلية والإيرادات الكلية عند حجم إنتاج مباع معين، والمنطقة الواقعة على يمين نقطة التعادل تعتبر منطقة الأرباح أو منطقة الأمان، أما المنطقة الواقعة على يسار نقطة التعادل فتعتبر منطقة الخسارة.¹

4. المؤشرات المالية:

هي التي تساعد المستثمرين على استطلاع الأسعار المستقبلية للأدوات المالية والسلع الاستراتيجية كما أنهم يعتمدون عليها في بناء استراتيجية الاستثمار للفترة الزمنية المتفاوتة من بضع دقائق وساعات إلى بضع أيام وأسابيع.²

ثانياً: الأساليب النوعية

وتتمثل في:

1. تحليل التغير والاتجاه:

يوصف هذا النوع من التحليل من الخطوات التقليدية المعتمدة لدى المحللين ومتخذي القرارات المالية. وتتوقف كفاءة هذه الأداة على دقة البيانات المنشورة في القوائم المالية وصحتها ويأخذ هذا التحليل اتجاهين، الأول التحليل الرأسي والثاني التحليل الأفقي.³

2. تحليل كشف مصادر الأموال واستخداماتها:

يعتبر تحليل الأنشطة والفعاليات المالية أمراً ضرورياً للحكم على مدى نجاح وفشل السياسات المالية المتبعة في المنشأة وبالتالي تمكين الإدارة من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، ويستلزم ذلك اتخاذ أداة يمكنها أن تعكس

¹ محمد غياث شيخة، الاستثمار (المبادئ، الأدوات، المخاطر، التقييم)، ط2، دار الرسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2021، ص281.

² محمد شاهين، أسعار صرف العملات العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي، دار حميثرا للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2017، ص72.

³ عدنان ثابت النعيمي، مرجع سابق، ص45.

حركة الأموال من وإلى المنشأة وتزويد من يهمله الأمر بالمعلومات التي يحتاجها سواء كان من داخل أو خارج المنشأة، ويمثل كشف المصادر الأداة المطلوبة.¹

3. تحليل التغير في التدفقات النقدية:

تهدف إلى توضيح مدى كفاية التدفقات النقدية لتغطية التزامات المؤسسة من جانب، وقدرة الإدارة على تحقيق التزامن الأمثل في هذه التدفقات من جانب آخر حيث يمكن المحلل المالي وغيره من المستفيدين من الوقوف عللا التطورات الحاصلة بالسياسة المالية، وتقييم التطور أو التراجع الحاصل في أهدافها.²

4. حدود التحليل المالي النوعي:

يقوم هذا المنهج على ركيزة أساسية هي الأرقام التي تظهر في البيانات المالية المنشورة ليست حقيقية الأمر سوى نتاجا لسياسات إدارية تحدد كل من نوع وطبيعة المبادئ والأساليب المحاسبية المنتجة في إعداد تلك البيانات، فوق هذا المنهج لم يعد المحلل المالي محصورا فقط بمحتوى الكمي للأرقام الدفترية التي تظهر البيانات المالية المنشورة، وإنما يتعدى اهتمامه ذلك إلى البحث عما وراء تلك الأرقام من دلالات تتمثل في مجموعة من السمات الخاصة بكل من ربحية المؤسسة ومركزها المالي.³

الفرع الثالث: نماذج التنبؤ بالفشل المالي

أولا: نموذج ألتمان Z-SCORE⁴

هو النموذج التحليلي الذي تم تطبيقه لأول مرة من طرف ألتمان 1968، حيث تمكن من استخدام التحليل التمييزي المتعدد للتمييز بين المجموعات السكانية وكمعيار تصنيف، كما أن تحليل التمييز الذي استخدمه ألتمان وتحديد عدة أنواع من النسب المالية، تم تطويرها إلى نموذج Z-SCORE والذي من خلاله يمكن الحكم عن الوضعيات المختلفة للشركات.

وفقا لألتمان يمكن تلخيص عناصر النموذج كالاتي:

¹ رشيد الجزاوي وآخرون، إدارة رؤوس الأموال، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2015، ص46.

² المرجع نفسه، ص53.

³ خبابة دنيا، خبابة سارة، مرجع سابق، ص17.

⁴ شهدان عادل الغرابوي، إدارة الجودة الشاملة وفقا للمعايير الدولية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2020، ص221.

$$Z=1, 2 x1+ 1, 4 x2 + 3, 3 x3 + 0, 6 x4 + 0, 1 x5$$

حيث أن:

X1: رأس المال العامل / مجموع الأصول.

X2: الاحتياطات / مجموع الأصول.

X3: الأرباح قبل الفوائد والضرائب / على مجموع الأصول.

X4: الأموال الخاصة / مجموع الخصوم.

X5: صافي المبيعات / مجموع الأصول.

إذا كان رصيد المؤشر (Z) يساوي 2,9 أو أكبر فإن الشركة مستمرة وغير معرضة لمخاطر الإفلاس¹، في حيث أن تلك الشركات إن وجدت (Z) تحت 1,81 فهي مفلسة، المنطقة بين 1,81 و 2,99 سوف تكون منطقة الجهل أو المنطقة الرمادية، حيث يصعب إعطاء قرار حاسم بشأنها ومن المستحسن وضع مبادئ توجيهية لتصنيف الشركات في المنطقة الرمادية.²

ثانياً: نموذج شيرود Sherrod

يستخدم هذا النموذج لهدفين رئيسيين هما:³

1. تقييم مخاطر الائتمان: حيث يستخدم من قبل البنوك لتقييم المخاطر الائتمانية عند منح القروض إلى

المشاريع الاقتصادية حيث يجرى تقسيم القروض إلى خمس فئات حسب درجة المخاطرة هي:

¹ شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبداع المالي، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، 2016، ص245.

² نعيمة برودي، دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد02، 2020، ص101.

³ وليد ناجي الخيالي، مرجع سابق، ص255.

الجدول رقم (02): درجات المخاطرة حسب نموذج شيرود

الفئة	درجة المخاطرة	قيمة z الفاصلة
الأولى	قروض ممتازة	$z \geq 25$
الثانية	قروض قليلة المخاطرة	$25 > z \geq 20$
الثالثة	قروض متوسطة المخاطرة	$20 > z \geq 5$
الرابعة	قروض عالية المخاطرة	$5 > z \geq -5$
الخامسة	قروض عالية المخاطرة جدا	$z < -5$

المصدر: وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، منشورات أكاديمية العربية المفتوحة في الدانيمارك، 2004، ص 255.

2. الفشل المالي: يستخدم للتأكد من مبدأ استمرار المشروع في الحياة الاقتصادية للتعرف على مدى قدرة المشروع على مزاولة نشاطه بالمستقبل.

ويصاغ هذا النموذج بموجب معادلة الارتباط التالية:

$$Z = 17x_1 + 9x_2 + 3,5x_3 + 20x_4 + 1,2x_5 + 0,1x_6$$

حيث أن:

Z: مؤشر الإفلاس.

X1: صافي رأس المال العامل / مجموع الأصول.

X2: القيم الجاهزة / مجموع الأصول.

X3: الأموال الخاصة / مجموع الأصول.

X4: صافي الأرباح قبل الضرائب / مجموع الأصول.

X5: مجموع الأصول / مجموع الديون.

X6: الأموال الخاصة / الأصول الثابتة.

الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي والتنبؤ بالفشل المالي

وقد منح كل مؤشر من المؤشرات السابقة وزنا ترجيحيا حسب أهمية كل واحد منهما وهذه الأوزان هي:

الجدول رقم (03): مؤشرات نموذج شيروود

المؤشر	الوزن	نوع المؤشر
X1	17	سيولة
X2	9	سيولة
X3	3,5	رفع
X4	20	ربحية
X5	1,2	رفع
X6	0,1	رفع

المصدر: وليد ناجي الحيايلى، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، منشورات أكاديمية العربية المفتوحة في الدانيمارك، 2004، ص256.

بذلك تكون الأوزان النسبية الترجيحية للمؤشرات السابقة قد حققت الأوزان التالية:

السيولة = 26.

الرفع = 4,5.

الربحية = 20.

ثالثا: نموذج كيدا 1981 kida

يعتبر هذا النموذج من الأساليب الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي، وهو مبنى على خمس متغيرات مستقلة من النسب والمؤشرات المالية وفقا لمعادلة الارتباط لتحديد المتغير التابع Z ، ولكل مؤشر وزن ترجيحي معين حسب أهمية كل نسبة أو مؤشر¹، من خلال المعادلة التالية:²

$$Z=1.042 X1 + 0.42 X2 -0.461 X3 +0.463X4 + 0.271X5$$

¹ مروة مبروكي، دور النماذج الكمية العالمية (springate,kida, Altman, Sherrod) في التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 12، العدد 02، 2022، ص243، 244.

² محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتماني (الأساليب، الأدوات، الاستخدامات العلمية)، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2003، ص369.

الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي والتنبؤ بالفشل المالي

وذلك حيث:

X1: صافي الربح بعد الضريبة / مجموع الأصول

X2: الأموال الخاصة / مجموع الديون

X3: القيم الجاهزة / ديون قصيرة الأجل

X4: المبيعات / مجموع الأصول

X5: القيم الجاهزة / مجموع الأصول

إذا كانت $Z > 0.38$ فإن هذا يدل على أن المؤسسة في وضعية مالية جيدة وهي في مأمن من الفشل المالي، وإذا كانت $Z < 0.38$ فالمؤسسة في وضعية مالية سيئة تواجه خطر الفشل المالي ومنه الإفلاس، كما أثبت هذا النموذج قدرة عالية في التنبؤ بحدوث الإفلاس وصلت إلى % 90 قبل سنة من حدوثه.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

بعدما تطرقنا لأهم الجوانب النظرية التي تناولت موضوع دور التحليل المالي في التنبؤ بالفشل المالي، تم التطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات التي تناولت موضوع المذكرة أو كانت لها علاقة به، إضافة إلى محاولة إجراء مقارنة بين هاته الدراسات والدراسة التي قمنا بها من حيث أوجه التشابه والاختلاف فيما بينها وكيفية الاستفادة منها.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

أولاً: دراسة بوطبة صبرينة

بعنوان محاولة اختيار النموذج الأنسب للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتورا، تخصص إدارة مالية ومحاسبية، جامعة الجزائر 3، سنة 2020-2021.

هدفت هذه الدراسة للتعرف على مدى فعالية نماذج التنبؤ بفشل المؤسسات القطاع الصناعي الجزائري، نظرا لمساهمة في عملية النمو الاقتصادي والآثار السلبية التي يمكن أن يتركها الفشل المالي على المؤسسات وعلى الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

وقد لخصت هذه الدراسة عدة نتائج أهمها اختلاف الآراء حول وجود أسباب حدوث الفشل المالي، غير أن أغلبها تتفق على وجود أسباب تنجم عن أخطاء تتم داخل المؤسسة وهي ناجمة عن سياسات خاطئة متبعة من طرف المسؤولين، أما الأسباب الخارجية الناجمة عن المحيط الذي تنشط فيه المؤسسة حيث أن تأثيرها ضعيف ونادر الحدوث، كما بينت هذه الدراسة أن النماذج الكمية هي الأفضل والأحسن في الكشف المبكر لاحتمال الفشل المالي.

ثانياً: دراسة كلاش مريم

بعنوان دور التحليل المالي في إدارة المخاطر المالية والتنبؤ بالفشل المالي دراسة حالة مؤسسة بلغيث الكبرى سوق أهراس، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 06، العدد 01، السنة 2021.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المفاهيم المرتبطة بنسب ومؤشرات التحليل المالي وكذلك المفاهيم المرتبطة بالمخاطر المالية، أيضا التعرف على مختلف النماذج الكمية المستخدمة في مجال التنبؤ بالفشل المالي.

وقد لخصت هذه الدراسة عدة نتائج أهمها أن مقاييس المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة ترتبط بمقاييس الربحية والسيولة والأمان، وعليه فإن المؤسسة تتحمل مختلف أنواع المخاطر لتحقيق الأرباح ورضا المالكين والمساهمين فضلا عن تحقيق تنمية اقتصادية.

ثالثا: دراسة حليلة خليل الجرجاوي

بعنوان دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم دراسة تطبيقية على المنشآت المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، سنة 2008.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أبعاد التحليل المالي ومزاياه وكيفية الاستفادة منه في التنبؤ بأسعار الأسهم والتعرف أيضا على انعكاسات عملية التحليل المالي على جودة المعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية التي تتداول أسهمها في سوق فلسطين للأوراق المالية.

وقد لخصت هذه الدراسة عدة نتائج أهمها الاهتمام بعملية التحليل المالي لما له دور فاعل في بيان الوضع المالي للمنشآت فضلا عن دوره في ترشيد قرارات الاستثمار بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بدقة البيانات التي تتضمنها القوائم المالية وتوافر الشفافية عن الإفصاح عن محتوياتها.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

أولا: دراسة abderrzakhous, brahimoucif

"financial ratios and the prediction financial failures of companies listed in Amman stock exchange, journal of advanced economic research, v 07, n⁰¹,2022."

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور النسب المالية في التنبؤ بالفشل المالي من خلال دراسة مدى الارتباط بين النسب المالية المصنفة إلى خلال دراسة مدى الارتباط بين النسب المالية المصنفة إلى خمس مجموعات رئيسية هي: السيولة، النشاط، المديونية، الربحية، السوق.

ولخصت هذه الدراسة عدة نتائج أهمها أن الفشل حالة مالية لا تحدث فجأة بل هي نتيجة سلسلة من التراكمات والتعقيدات التي تبدأ من موقف معين، ودرجة معينة من نقص السيولة والتي تتطور في حالة عدم الانتباه

من وضع سيئ إلى وضع أسوأ لمرحلة العجز في الموارد المالية المتاحة للوفاء بالالتزامات المستحقة للدائنين، كذلك توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية بين نسب السيولة والمديونية والربحية والسوق مع الفشل المالي على مستوى العينة.

ثانيا: دراسة nehad hosny Yusuf essayed

"Using kida model in prediction financial failure in Egyptian, journal of research finance and accounting, v 08, n⁰ 01, 2023."

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من مدى صلاحية نموذج كيدا في التنبؤ بالفشل المالي في الشركات المصرية حيث تسعى إلى استكشاف عوامل الفشل المالي في هذه الشركات.

وقد لخصت هذه الدراسة عدة نتائج أهمها أن نموذج كيدا يمكن أن يكون مؤشرا قيما للتنبؤ بالفشل المالي في مصر وبالنسبة للعديد من مستخدمي البيانات المالية مثل المدير، المراجعين والدائنين والمستثمرين.

ثالثا: دراسة habtom woldemchael kidane

"Predicting Financial distress in it and services companies in South Africa, the degree magister, business management, university of the free state, 2004".

هدفت هذه الدراسة أن استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي المستمدة من تحليل البيانات المالية، ك تقنية للتنبؤ بالضائقة المالية أمرا شائعا في العصر الحديث، حيث يعد نموذجا ألتمان وسبرين غاية من أبرز نماذج التنبؤ والتي يبدو أنها تستخدم بشكل روتيني لتحليل الوضعية المالية للشركات).

وقد لخصت هذه الدراسة عدة نتائج أهمها أن نموذج ألتمان 1968 كان أكثر موثوقية عند استخدامه للتنبؤ بعينة رأس المال الاستثماري الفاشلة، والعقارات والترفيه والفنادق وشركات رأس المال التنموي وخدمات الدعم. ولم ينجح في تصنيف الشركات غير الفاشلة على أنها شركات غير فاشلة في العام أو العامين السابقين للفشل. أما نموذج سبرين غاية ناجح في التنبؤ بفشل شركات رأس المال الاستثماري لتصنيف القطاعات الفرعية، ولم ينجح في التنبؤ بشكل صحيح بالفشل في قطاعات الترفيه والفنادق ورأس المال التنموي وخدمات الدعم.

الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي والتنبؤ بالفشل المالي

المطلب الثالث: الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

بعد معرفتنا لبعض الدراسات السابقة التي تم إجرائها في نفس مجال الدراسة يمكن أن نستخلص أن هناك أوجه اختلاف وتشابه بين دراستنا والدراسات الأخرى وهي:

الجدول رقم (04): الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
<p>- التطرق إلى الجانب النظري للتحليل والتنبؤ بالفشل المالي.</p>	<p>- قمنا في دراستنا بالتطرق إلى بعض النماذج لمعرفة دور التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي.</p> <p>- تطرقت في أطروحتنا إلى عدة نماذج بهدف اختيار النموذج الأنسب للتنبؤ بالفشل المالي.</p>	<p>- زدتنا بأفكار تلزمنا في موضوع بحثنا خاصة في الجانب النظري كذلك توفرها على العديد من المراجع.</p>
<p>- تم التطرق إلى الإطار النظري للتحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي ومختلف نماذجه الكمية.</p>	<p>- تعرفنا إلى دور التحليل المالي في التنبؤ بالفشل المالي فقط.</p> <p>- تعرفت في دراستها على دور التحليل المالي في إدارة المخاطر والتنبؤ بالفشل المالي.</p>	<p>- مكنتنا من معرفة كيفية تناول الباحثين للآخرين لهذا الموضوع، وبالتالي تمكننا من الوصول للمتغيرات التي لم يتحدثوا عنها.</p>
<p>- التعرف على الجانب النظري للتحليل المالي.</p>	<p>- تعرفنا على دور التحليل المالي في التنبؤ بالفشل المالي وقمنا بدراسة القوائم المالية لمؤسسة واحدة لعدة سنوات.</p> <p>- أما في دراستها تعرفت على دور التحليل المالي في التنبؤ بأسعار الأسهم وتمت الدراسة على منشآت مدرجة في سوق</p>	<p>- استفدنا من توصيات الباحث الواردة في هذه الدراسة.</p>

الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي والتنبؤ بالفشل المالي

	للأوراق المالية لسنة واحدة.		
- ساعدتنا في اكتساب الخبرة وبينت لنا وجهة نظر الباحث في موضوعنا.	- تطرقنا إلى دور التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي. قاموا بدراسة دور نموذج كيدا في التنبؤ بالفشل المالي.	- تم التطرق في كلا الدراستين إلى الإطار النظري للتنبؤ في الفشل المالي.	دراسة nehad hosny Yusuf essayed سنة 2023
- نبهتنا للعديد من الأفكار التي لم تكن تخطر في أذهاننا.	- تعرفنا في دراستنا على دور التحليل المالي في التنبؤ بالفشل المالي لمؤسسة واحدة لعدة سنوات. - تعرف في دراسته على دور النسب المالية في التنبؤ بالفشل المالي لعدة شركات لسنة واحدة.	- التطرق إلى الجانب النظري للتحليل المالي و التنبؤ بالفشل المالي.	دراسة Abderrzzak houas, brahimoucif سنة 2022
- وجود هذه الدراسة الأجنبية أكدت لنا على مدى أهمية الموضوع الذي نتناوله.	- تعرفنا على كيفية التنبؤ بالفشل المالي باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي (ألتمان، شيرود، كيدا) في مؤسسة واحدة لعدة سنوات. - تعرف في دراسته على كيفية التنبؤ بالفشل المالي باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي (ألتمان، سبرين غايت) لعدة مؤسسات لسنة واحدة.	- تم التعرف في كلا الدراستين على كيفية التنبؤ بالفشل المالي باستخدام البيانات المالية.	دراسة habtom woldemchael kidane سنة 2004

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الدراسات السابقة

خلاصة الفصل الأول

حاولنا من خلال هذا الفصل الإمام بمختلف الحثيات النظرية لموضوع البحث، فقد تطرقنا إلى ماهية التحليل المالي باعتباره من أهم الوسائل التي يتم من خلالها تحليل القوائم المالية لأي مؤسسة، وبيننا أنواعه ومخلف أهدافه إضافة إلى أساليبه وأهدافه. وتطرقنا كذلك لتعريف الفشل المالي، أنواعه ومراحله وتعرفنا فيما تتمثل أسبابه.

وكذا معرفة مفهوم التنبؤ بالفشل المالي وأساليبه بالإضافة إلى أهميته، كما حرصنا على تقديم بعض النماذج الرياضية التي تسمح لنا بالتنبؤ بالفشل المالي.

وقد تم الاعتماد على الدراسات السابقة التي لها صلة بالموضوع ووجدنا أن لها أوجه تشابه خاصة في الجانب النظري وأوجه اختلاف، كما أن كلا منها تطرقت إلى مختلف الوضعيات المالية التي تمر بها المؤسسة.

الفصل الثاني:

دراسة حالة مؤسسة أنابيب الوطنية

تمهيد:

بعد تطرقنا في الفصل الأول لأهم الأسس النظرية لموضوع الدراسة فيما يتعلق بتحليل المالي والنسب المالية ومختلف مؤشرات ودوره في تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة و التنبؤ بالفشل المالي، حيث سنقوم في هذا الفصل بالاعتماد على دراسة حالة مؤسسة من خلال جمع البيانات وتفسير النتائج وفقا لفرضيات الدراسة، حيث سنتخذ مؤسسة الأنابيب العمومية ميدانا لدراستنا، حيث سنقوم بتحليل قوائمها المالية للفترة الممتدة من 2020 إلى 2024 وذلك باستعمال النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي، لإعطاء صورة أولية عن وضعية المؤسسة ومقارنة النتائج المتحصل عليها وإعطاء تفسيرات، كما سنقوم بمحاولة تطبيق أهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي على المؤسسة محل الدراسة .

تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين: المبحث الأول سيتم فيه تقديم عام للمؤسسة محل الدراسة، أما المبحث الثاني: فسيتم فيه حساب مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وتطبيق أهم النماذج المستخدمة للتنبؤ بالفشل المالي على المؤسسة محل الدراسة، التي تقوم بدراسة الوضعية المالية للمؤسسة انطلاقا من القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة.

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة محل الدراسة

بعد الاستقلال ظهرت العديد من المؤسسات خاصة الاقتصادية، حيث يلاحظ المتتبع لواقع القطاع الاقتصادي أنه عاش الكثير من الإصلاحات التي تهدف إلى تنظيم الاقتصاد الوطني وإعطاء الدور الريادي للمؤسسات وأصبحت تشكل قاعدة أساسية للاقتصاد ومن بين هذه المؤسسات نذكر مؤسسة السقي الزراعي أنابيب بروج بوعريريج.

وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى التعريف بالمؤسسة من حيث النشأة وعرض هيكلها التنظيمي والأنشطة التي تقوم بها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة

سيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى التعريف بمؤسسة السقي الزراعي أنابيب وصنفها ونشأتها، والتطلع على تاريخها وموقعها الجغرافي وذكر لمحة ديموغرافية عنها.

الفرع الأول: ¹صنفها

مؤسسة السقي الزراعي هي مؤسسة اقتصادية عمومية ذات طابع إنتاجي صناعي، تختص في صناعة الأنابيب وملحقاتها ذات الأقطار المختلفة، وهي شركة ذات أسهم، رقم سجلها التجاري 462655، كما تبلغ طاقتها الإنتاجية لهذه الوحدة 31 ألف هكتار موزعة كما يلي:

- 11000 هكتار حديد مكلفن.
- 10000 هكتار ألومنيوم + محاور الرش بمختلف طاقات السقي.

الفرع الثاني: لمحة تاريخية عن الشركة

بعد إعادة هيكلة المؤسسة الأم للحديد والصلب التي كانت تابعة لوزارة الصناعة الثقيلة، انفصلت منها عدة شركات من بينها الشركة العمومية الاقتصادية لأنابيب السقي الزراعي، التي تختص في صناعة الأنابيب وملحقاتها ذات الأقطار المختلفة، حيث بدأت أشغالها بموجب قرار وزاري رقم 576-87 المؤرخ في يوم 21-10-1987 من طرف مؤسسة (كوسيدار) ومكتب الدراسات (سيدام). انتهت الأشغال بها سنة 1989م، حيث تم تجهيزها من

¹ بناء على المعلومات المقدمة أثناء الدراسة التطبيقية في مؤسسة أنابيب الوطنية

طرف مؤسسة كوسيدار إضافة إلى المؤسسة النمساوية (بور)، وبدأت في الإنتاج سنة 1990م، وبعد الاجتماع الذي تم على مستوى مجمع أنابيب بالرغاية في يوم 10-10-2000م أصبحت في شكل شركة ذات أسهم سنة 2001م.

الفرع الثالث: لمحة جغرافية

تقع الشركة جنوب برج بوعريريج بالمنطقة الصناعية، حيث تتربع على مساحة إجمالية تقدر ب 11 هكتار، يجدها شرقا طريق ولاية المسيلة، وغربا مؤسسة كوندور، وشمالا مؤسسة توضيب الأوراق، وجنوبا شركة كرسفور.

الفرع الرابع: لمحة ديموغرافية

تشغل الشركة حاليا 199 عاملا منهم 182 دائمون و 17 مؤقتين موزعين كما يلي:

- 55 إطار منهم 2 مؤقتا.
- 27 عاملا ماهرا منهم 1 مؤقتا.
- 117 عوننا تنفيذيا منهم 14 مؤقتا.

الشكل رقم (01): بطاقة فنية لمؤسسة أنابيب

اسم المؤسسة: شركة السقي الزراعي أنابيب
الشركة: مؤسسة الحديد والصلب
الشكل القانوني: مؤسسة اقتصادية عمومية ذات طابع صناعي
إنتاجي
عدد العمال: 199 عاملا منهم 182 دائمون و 17 مؤقتين
رقم السجل التجاري: 462655
عنوان ومقر المؤسسة: المنطقة الصناعية برج بوعريريج
موقعها على الأنترنت: Email: pts_du@anabib.com
رقم الهاتف: Fax: +213(0)21.96.53.81

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

وفقا للهيكل التنظيمي لمؤسسة السقي الزراعي تم تقسيم الأعمال كما يلي:

المديرية العامة: وتتكون من الرئيس المدير العام وله مساعدين:

- ✓ مساعد مدير عام للتدقيق ومراقبة التسيير.
- ✓ مساعد مدير عام للتسويق والعلاقات العامة.
- ✓ مساعد مدير عام للرقابة والأمن الصناعي.
- ✓ الأمانة.

وتنقسم المؤسسة إلى 5 مديريات مركزية:

1) مديرية المصنع: وتعتبر العمود الفقري للمؤسسة وهي المسؤولة عن العملية الإنتاجية، التموين وصيانة التجهيزات وتنقسم إلى الدوائر التالية:

- ✓ **مصلحة البرمجة:** وهي مسؤولة عن برمجة نوع المنتج وجميع ملحقاته مما يؤدي إلى احترام مواعيد التسليم المتفق عليه.
- ✓ **دائرة صناعة الملحقات ومحور الرش:** وهي مسؤولة عن تصنيع كل الملحقات الخاصة بمنتج المؤسسة.
- ✓ **دائرة المشتريات:** وتتكفل بشراء وتوفير كافة المواد الأولية الخاصة بالعملية الإنتاجية وقطع الغيار من السوق الداخلية أو الاستيراد.
- ✓ **دائرة تسيير المخزونات:** وتقوم بتسيير المخزونات بما فيها المواد الأولية أو المنتج النصف المصنع أو التام.
- ✓ **دائرة الصيانة:** تسهر على صيانة الآلات والمعدات الإنتاجية وإصلاحها عند حدوث أي عطب أو خلل.
- ✓ **دائرة صناعة الأنابيب:** وهي مسؤولة عن تصنيع الأنابيب منذ دخول المواد الأولية إلى الورشات حتى خروجها على شكل منتج تام أو نصف تام.

2) المديرية التقنية: وهي المسؤولة عن تأمين النوعية، التخطيط الاستراتيجي وتطوير المنتجات والخدمات وتنقسم إلى الدوائر التالية:

✓ دائرة النوعية: ويتمثل عملها في المراقبة العملية للمنتجات والسهر على احترام المعايير والمقاييس العالمية للمنتجات والخدمات التي تقوم بها المؤسسة، وتقوم أيضا بدراسة واستخدام جميع التطورات الإنتاجية والصناعية في السوق.

✓ دائرة المناهج: وهي مسؤولة عن عمليات التجديد والتغيير وحتى الإبداع في مجال الصناعات الميكانيكية والدراسات.

✓ دائرة التنمية: وهي مكلفة بالدراسات التقنية ووضع البرامج التنموية فيما يخص الإنتاج.

✓ خلية الإعلام الآلي: ويتم على مستواها تخزين كل المعلومات الخاصة بالمؤسسة، ومعالجتها بصورة سريعة ودقيقة، ويتركز عملها على الشبكات المعلوماتية في المؤسسة.

(3) المديرية التجارية: وتعتبر من أهم المديريات في المؤسسة حيث تشرف على عدة مسؤوليات كبيع المنتج وتحديد التسويق، وكذا عمليات التصدير والخدمات وتنقسم إلى الدوائر التالية:

✓ دائرة التصدير والخدمات: وتقوم بدراسة الطلبية المقدمة إلى المؤسسة وخدمات ما بعد البيع وعملية التصدير.

✓ دائرة المبيعات: وهي التي تقوم بجميع عمليات البيع، استقبال العملاء وتقنيات التسويق، وتشمل أهم مصلحة ألا وهي مصلحة تقنيات التسويق.

(4) مديرية المحاسبة والمالية: تركز مهام هذه المديرية في تسيير ومراقبة جميع العمليات المحاسبية للمحافظة على أموال المؤسسة، كما تقوم بمقارنة العمليات الإنتاجية مع البرامج المسطرة في الميزانية التقديرية وتضم كل من:

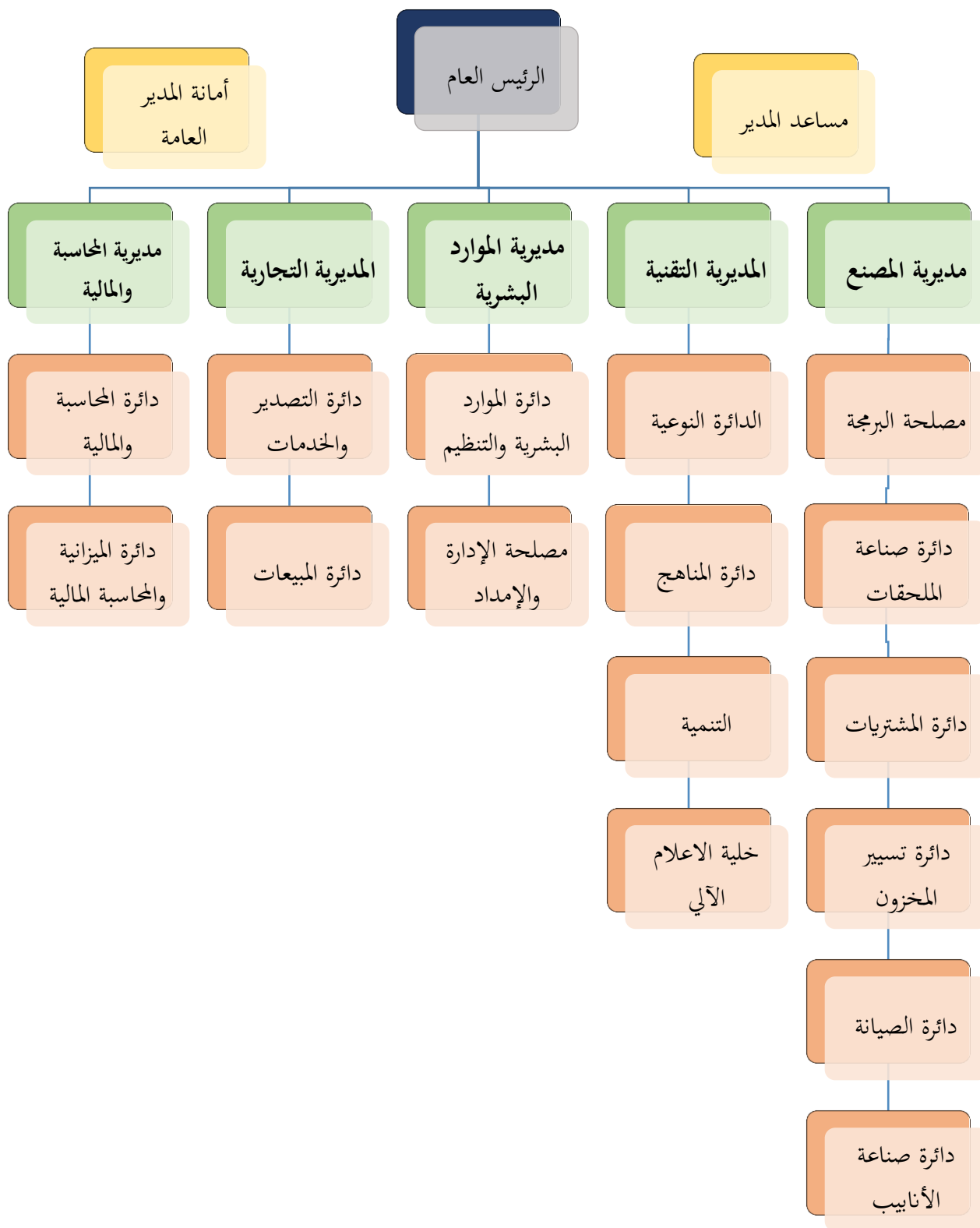
✓ دائرة المحاسبة والمالية: تقوم بدراسة وتحليل كل القرارات التي تتخذها المؤسسة في إطار مالي، وكذا تنفيذ العمليات المالية بعد التأكد من صحتها.

✓ دائرة الميزانية والمحاسبة المالية: تقوم بمتابعة الحسابات التي لها علاقة بالنظام الداخلي للمؤسسة، كما تقوم بتحضير الميزانية الختامية والميزانية التقديرية.

(5) مديرية الموارد البشرية: تركز مسؤولية هذه المديرية على تنظيم وتسيير العمل داخل المؤسسة، حيث تقوم بعملية التنظيم والتوجيه والرقابة على العمال، وتظم الدوائر التالية:

- ✓ دائرة الموارد البشرية والتنظيم: ويتم على مستواها دراسة جميع الجوانب المتعلقة بالعمال والتنظيم الداخلي للمؤسسة، وكذلك فيما يخص الاتفاقيات الجماعية.
- ✓ مصلحة الإدارة والإمداد: وهي المسؤولة عن توفير عتاد الإدارة مثل التجهيزات المكتبية، وكذلك المسؤولة عن إمداد جميع الإدارات بالوثائق الإدارية، وهي مسؤولة أيضا على توفير وسائل النقل وكل ما يخص المطعم.

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لمؤسسة أنابيب الوطنية



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة

المطلب الثالث: وظائف وأهداف مؤسسة السقي أنابيب

سنتعرف من خلال هذا المطلب على وظائف المؤسسة محل الدراسة وكذا أهدافها التي تسعى إليها وذلك

عبر فرعين:

الفرع الأول: وظائفها

تقوم شركة أنابيب وعتاد السقي بالرش كغيرها من المؤسسات الصناعية على مبدأ التصنيع، التوزيع، الخدمات.

تقوم هذه المؤسسة على صنع عتاد الري الحديث، والمتمثل في الأنابيب ذات الأقطار المختلفة، بالإضافة إلى مختلف لواحقها، كما تقوم بصنع وتركيب الرشاشات بمختلف أنواعها بالإضافة إلى تركيب المحور الذي يستعمل لسقي المساحات الكبيرة، ومن مميزات هذا العتاد أنه سهل التركيب مع أحدث تقنيات السقي.

الفرع الثاني: أهدافها

إن الهدف الرئيسي للشركة هو وضع كافة أنظمة السقي المعروفة حالياً في متناول الجميع (الأنابيب، المرشاة، نظام السقي بالجاذبية، نظام السقي في البيوت البلاستيكية)، والتي بواسطتها استطاعت تشجيع الفلاحين وتحفيزهم على استعمال تقنيات الرش، من أجل تطوير القطاع الفلاحي والحفاظ على الثروة المائية من جهة ورفع مقدار المبيعات من جهة أخرى، كما تسعى في إطار مخطط التنمية إلى:

- ✓ تغطية حاجات السوق بالعتاد لمختلف الأنظمة.
- ✓ تحسين وتطوير القطاع الفلاحي فيما يخص تقنيات الري.
- ✓ تحقيق الأرباح بما يهدف توسيع النشاط وتوفير أشغال جديدة.
- ✓ توفير منتج ذو جودة عالمية لتغطية الاحتياجات المحلية ومواجهة الاستيراد.
- ✓ التوجه إلى الأسواق العالمية وتمثيل الجزائر في الخارج.

وقد كانت تعمل الشركة وتسعى للحصول على شهادة المنظمة الدولية للمواصفات (إيزو للجودة) وتم الحصول عليها سنة 2003، أما تمثيل الجزائر عالمياً فتسعى المؤسسة إلى غزو أسواق أخرى على غرار ليبيا والعراق (قبل الاحتلال).

المبحث الثاني: نتائج الدراسة تحليلها وتفسيرها ومناقشتها

بعدما تطرقنا في الفصل الأول إلى الدراسة النظرية لكل من التحليل المالي والفشل المالي إضافة إلى التنبؤ بالفشل المالي سنحاول في هذا المبحث إسقاط ما تم عرضه على أرض الواقع بمؤسسة أنابيب، حيث سنعرض في هذا المبحث الميزانية المالية لها خلال أربع سنوات متتالية (2020، 2021، 2022، 2023)، ثم نقوم بتحليلها باستخدام النسب المالية، ثم نقوم بدراسة بعض من نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

المطلب الأول: عرض الميزانيات المختصرة لمؤسسة أنابيب الوطنية

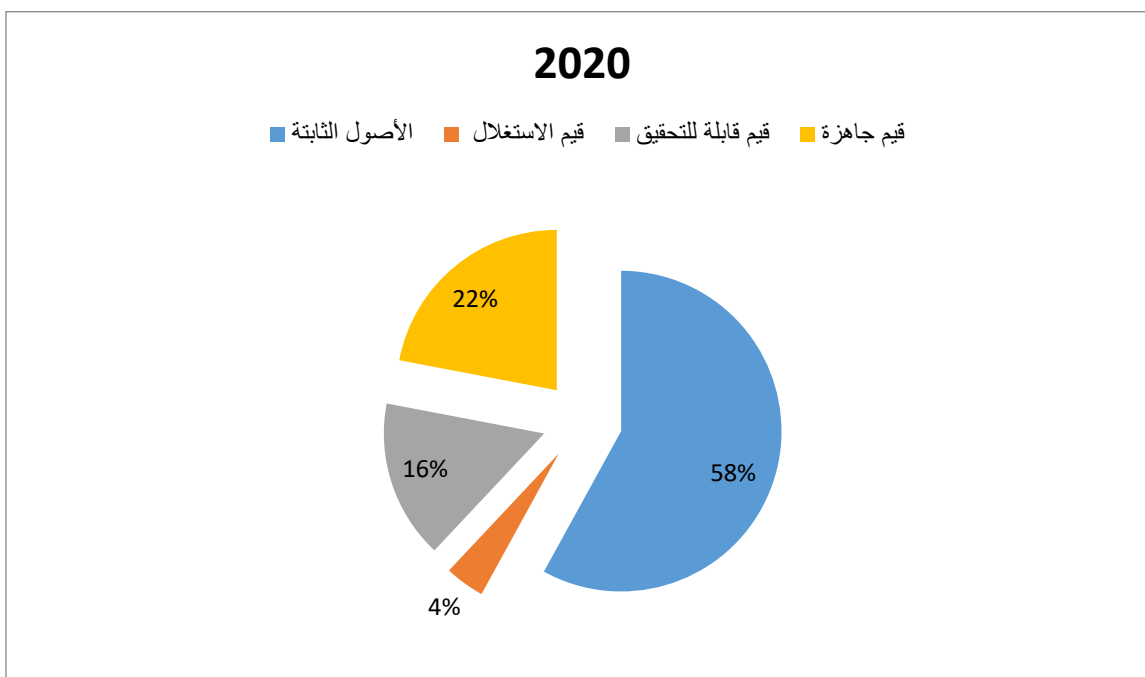
من خلال ما قدم لنا من القوائم المالية (ميزانية الأصول، ميزانية الخصوم، جدول حسابات النتائج) الخاصة بمؤسسة أنابيب، سنقوم في هذا المطلب بعرض ميزانياتها المالية للسنوات 2020، 2021، 2022، 2023 المتمثلة في الجداول التالية:

جدول رقم (05): الميزانية المالية للسنوات 2020، 2021، 2022، 2023 جانب الأصول

2023	2022	2021	2020	الأصول / السنوات
68 110 157.77	15 990 191.21	20 590 407.12	20 486 292.51	الأصول الثابتة
90 161 896.66	113 355 007.9	23 711 609.01	15 049 971.47	الأصول المتداولة
28 973 073.85	36 629 959.03	6 729 571.33	1 469 611.16	قيم الاستغلال
33 892 554.10	13 945 075.27	8 382 539.22	5 585 470.93	قيم قابلة للتحقيق
27 296 268.71	62 779 973.60	8 599 498.46	7 994 889.38	قيم جاهزة
158272054.43	129345199.11	44302016.13	35 536 263.98	المجموع

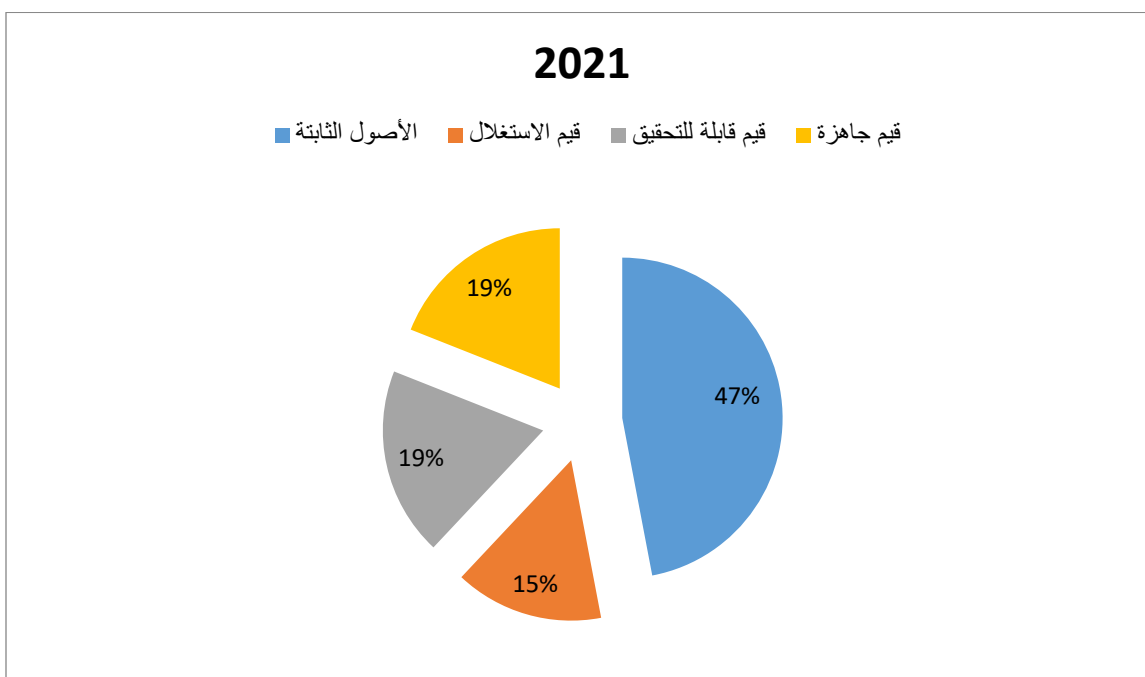
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق رقم (1، 2، 3، 4)

الشكل رقم (03): التمثيل البياني للأصول لسنة 2020



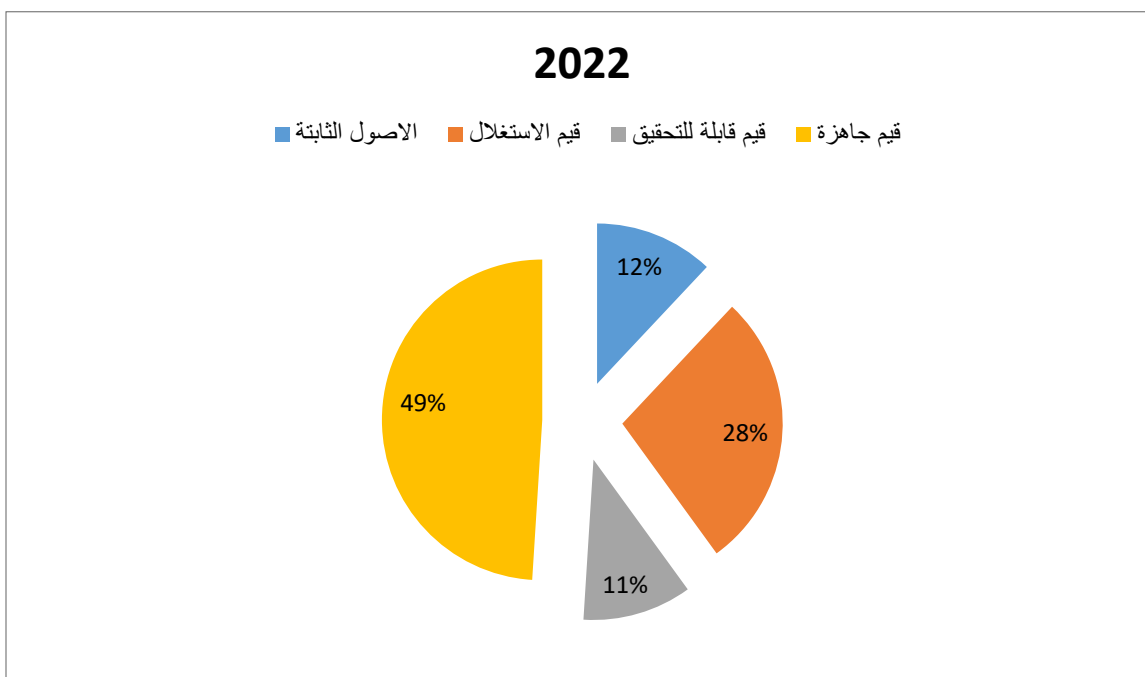
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على EXCEL

الشكل رقم (04): التمثيل البياني للأصول لسنة 2021



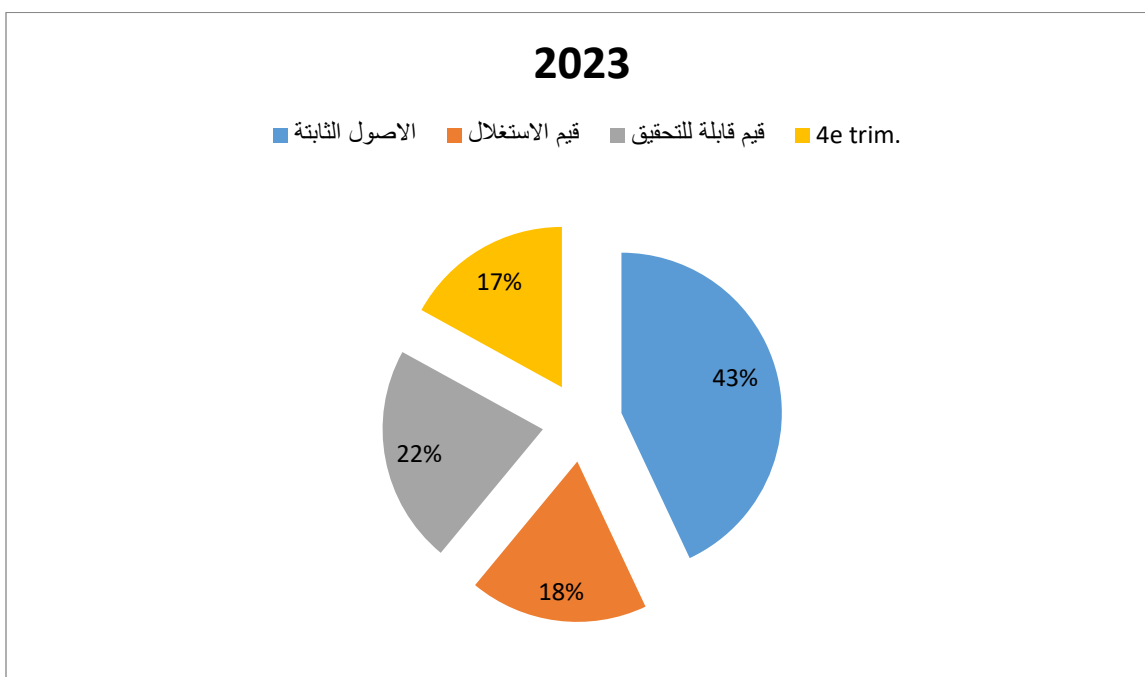
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على EXCEL

الشكل رقم (05): التمثيل البياني للأصول لسنة 2022



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على EXCEL

الشكل رقم (06): التمثيل البياني للأصول لسنة 2023



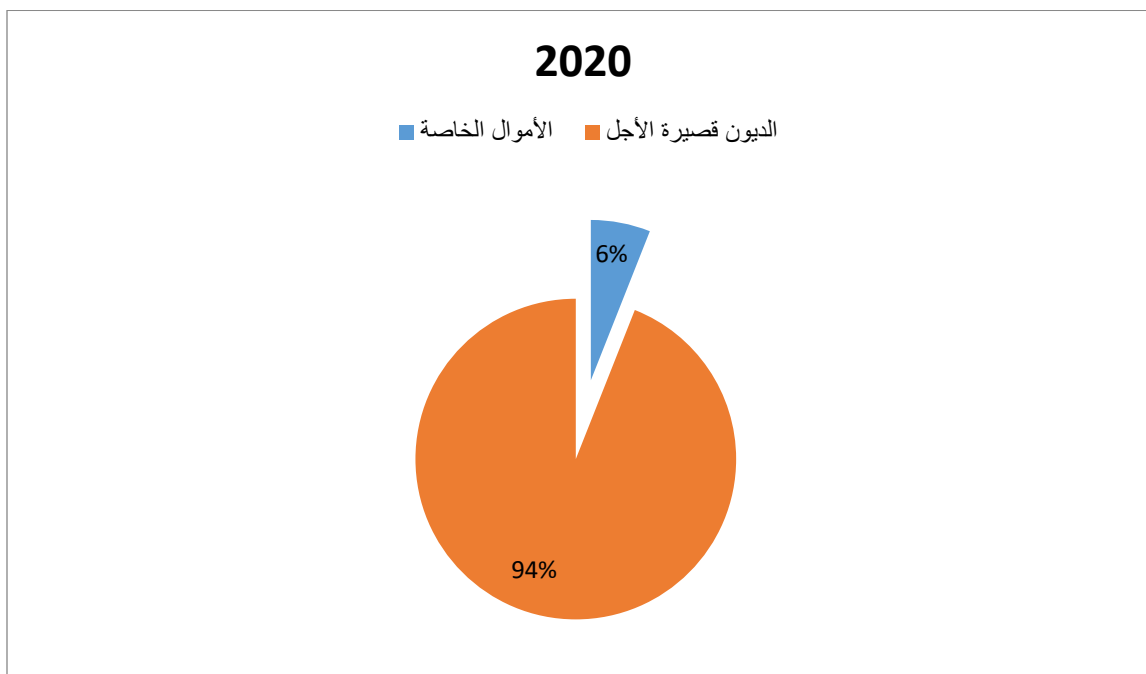
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على EXCEL

جدول رقم (06): الميزانية المالية للسنوات 2020، 2021، 2022، 2023 جانب الخصوم

2023	2022	2021	2020	الخصوم/ السنوات
51 495 112.72	42 449 324.98	1 043 250.89	2 278 531.26	الأموال الدائمة
19 495 112.72	10 449 324.98	1 043 250.89	2 278 531.26	الأموال الخاصة
32 000 000.00	32 000 000.00	-	-	ديون طويلة الأجل
106 776 941.71	86 895 874.13	43 258 765.24	33 257 732.72	ديون قصيرة الأجل
158 272 054.43	129 345 199.11	44 302 016.13	35 536 263.98	المجموع

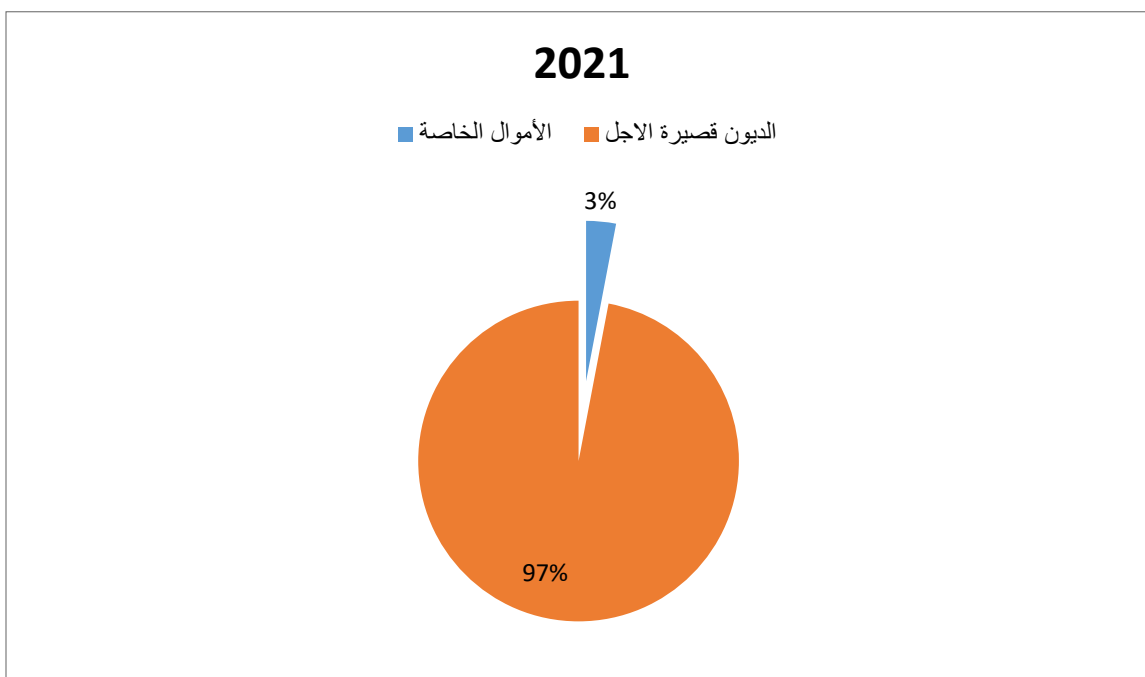
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (5، 6، 7، 8)

الشكل رقم (07): التمثيل البياني للخصوم لسنة 2020



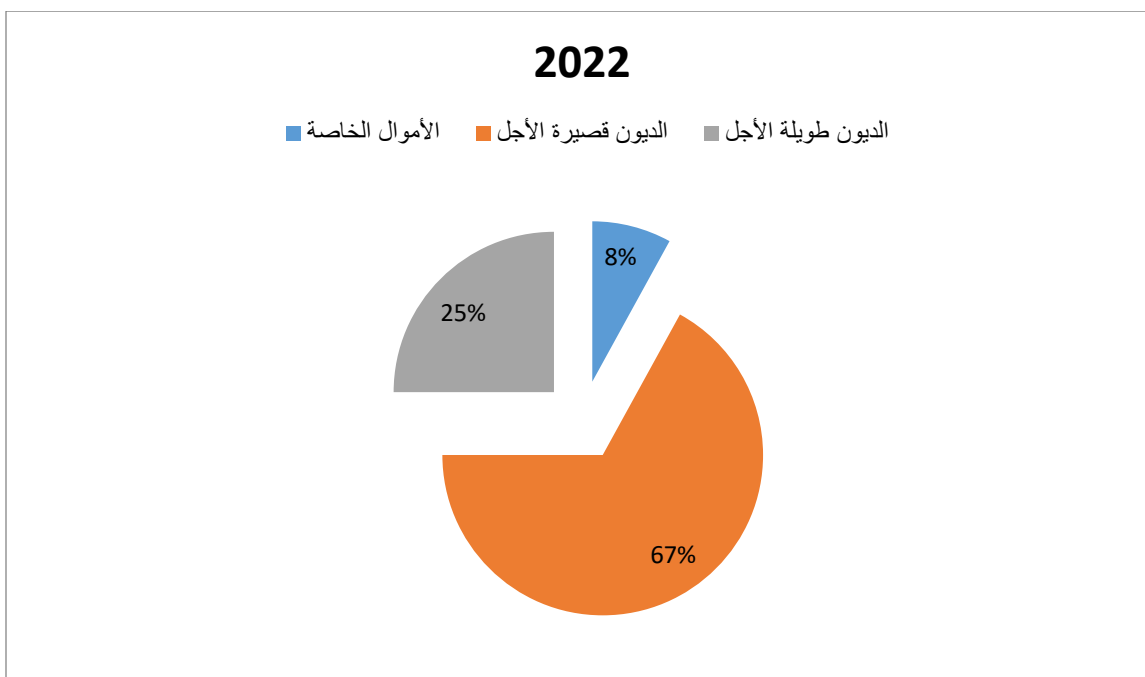
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على EXCEL

الشكل رقم (08): التمثيل البياني للخصوم لسنة 2021



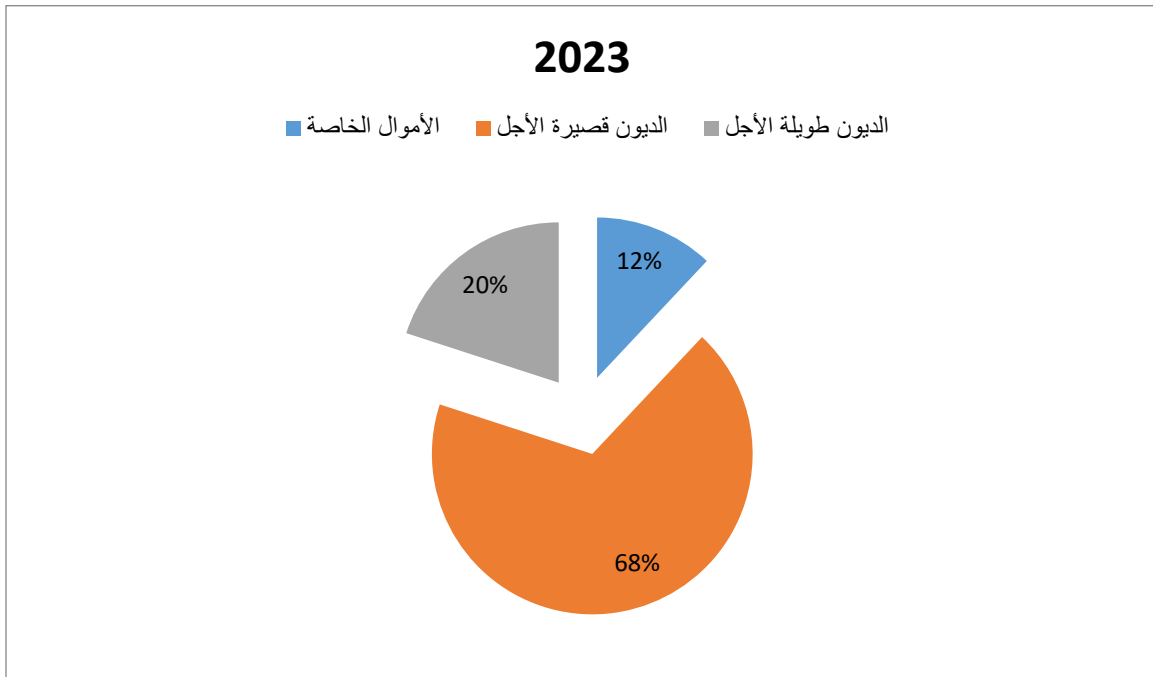
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على EXCEL

الشكل رقم (09): التمثيل البياني للخصوم لسنة 2022



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على EXCEL

الشكل رقم (10): التمثيل البياني للخصوم لسنة 2023



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على EXCEL

جدول رقم (07): يمثل جانب حسابات النتائج حسب الطبيعة للسنوات 2020، 2021، 2022، 2023

2023	2022	2021	2020	حسابات النتائج حسب الطبيعة
257 979 766.60	296 878 837.94	128 102 174.06	113 422 971.43	رقم الأعمال
-	-	-	-	إنتاج مخزن
-	-	-	-	إنتاج مثبت
-	-	-	-	إعانات الاستغلال
257 979 766.60	296878837.94	128102174.06	113422971.43	1- إنتاج السنة المالية
(241 119 896.41)	(284 613 989.49)	(120 956 453.54)	(107 819 587.46)	مشتريات مستهلكة
(1 104 355.03)	(5 436 508.47)	(3 380 745.31)	(5 857 008.31)	اللوازم الأخرى
-	(1 200 027.66)	(573 486.40)	(2 697 721.07)	استهلاكات أخرى
	5 083 303.65	2 363 831.46	9 450 829.24	الخصومات التي تم الحصول عليها من المشتريات
(963 540.92)	(84 266.88)	(70 110.00)	(35 000.00)	خدمات خارجية
(3 562 880.40)	(129 123.47)	(130 963.50)	(131 116.99)	خدمات خارجية أخرى
(246 650 672.76)	(286 380 612.32)	(122 747 927.29)	(107 089 604.59)	2- استهلاك السنة المالية
11 229 093.84	10 498 225.62	5 354 246.77	6 333 366.84	3- القيمة المضافة
(662 824.06)	(2 044 140.20)	(1 254 183.15)	(1 756 994.55)	أعباء المستخدمين
(10 376.00)	(3 377 078.76)	(1 590 718.00)	(1 645 329.00)	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة عن الأجور
10 555 893.78	5 077 006.66	2 509 345.62	2 931 043.29	4- الفائض الإجمالي للاستغلال
-	809 518.40	100 000.62	3 452 142.00	منتجات أخرى
(0,19)	(321 875.53)	(178 354.22)	(30 375.02)	أعباء عملياتية أخرى
(1 510 105.85)	(2 809 039.44)	(3 255 885.39)	(2 951 330.77)	مخصصات للاهلاك والمؤونات وخسائر القيمة
-	-	-	-	استرجاعات

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة أنابيب الوطنية

				الاستغلال من خسائر القيمة والمؤونات
9 045 787.74	2 755 610.09	(824 893.37)	3 401 479.50	5-النتيجة العمليانية
-	-	-	-	المنتجات المالية
-	-	-	-	الأعباء المالية
-	-	-	-	6-النتيجة المالية
9 045 787.74	2 755 610.09	(824 893.37)	3 401 479.50	7-النتيجة العادية قبل الضرائب
0	(1 149 536.00)	(410 387.00)	(1 244 504.00)	ضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
-	-	-	-	ضرائب مؤجلة
9 045 787.74	3 905 146.09	(414 506.37)	4 645 983.5	8-النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-	-	-	-	منتجات غير عادية
-	-	-	-	أعباء غير عادية
-	-	-	-	9-النتيجة غير العادية
9 045 787.74	2 755 610.09	(1235280.37)	3 401 479.50	10-النتيجة الصافية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق رقم (9، 10، 11، 12)

المطلب الثاني: استخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية للتنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة
الفرع الأول: مؤشرات التوازن المالي

أولاً: رأس المال العامل

الجدول رقم (08): رأس المال العامل من أعلى الميزانية

2023	2022	2021	2020	البيان
51 495 112.72	42 449 324.98	1 043 250.89	2 278 531.26	الأموال الدائمة
68 110 157.77	15 990 191.21	20 590 407.12	20 486 292.51	الأصول الثابتة
-16615045.05	26 459 133.77	-19 547 156.23	-18 207 761.25	رأس المال العامل من أعلى الميزانية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية

الجدول رقم (09): رأس المال العامل من أسفل الميزانية

2023	2022	2021	2020	البيان
90 161 896.66	113 355 007.9	23 711 609.01	15 049 971.47	الأصول المتداولة
106 776 941.71	86 895 874.13	43 258 765.24	33 257 732.72	ديون قصيرة الأجل
-16615045.05	26 459 133.77	-19 547 156.23	-18 207 761.25	رأس المال العامل من أسفل الميزانية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية

من خلال النتائج نلاحظ أن رأس المال العامل خلال السنوات 2020، 2021، 2023 كان سالبا، هذا يعني أن جزء من الأصول الثابتة تم تمويله بالأموال الدائمة، وذلك من أجل تغطية الاستثمار الجديد وهذا مخالف لقاعدة التوازن المالي مما يجعل المؤسسة في خطر مالي.

أما في سنة 2022 نلاحظ أن رأس المال العامل موجب خلال فترة الدراسة وهو ما يؤكد أن المؤسسة تمتلك هامش أمان، إضافة إلى قدرتها على تغطية أصولها المتداولة انطلاقا من ديونها قصيرة الأجل.

ثانيا: احتياج رأس المال العامل

الجدول رقم (10): احتياج رأس المال العامل

2023	2022	2021	2020	البيان
62 865 627,95	50 575 070,3	15 112 110,55	7 055 082,09	الأصول المتداولة – القيم الجاهزة
106 776 941.71	86 895 874.13	43 258 765.24	33 257 732.72	ديون قصيرة الأجل – السلفات المصرفية
-43911313.76	-36320839.83	-28146654.69	-26202650.63	احتياج رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة احتياج رأس المال العامل كانت سالبة خلال سنوات الدراسة وهذا يعني أن الديون قصيرة الأجل أكبر من مجموع قيم الاستغلال والقيم المحققة، وهذا يعني أن المؤسسة لا تستغل كافة الموارد المالية.

ثالثا: الخزينة

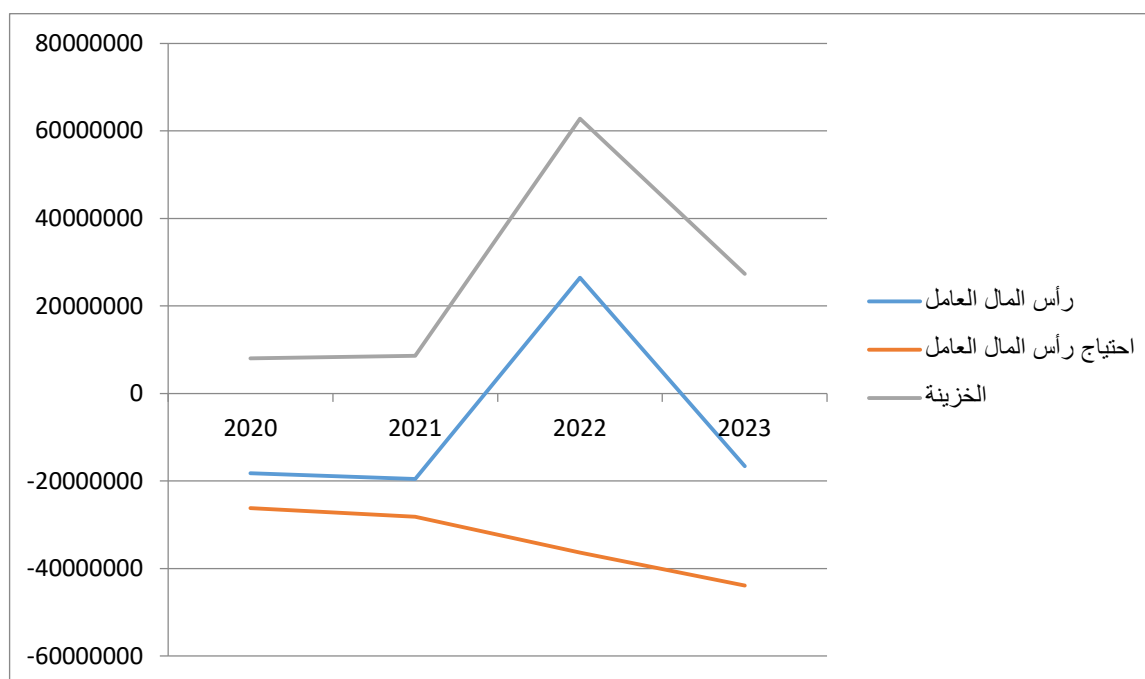
الجدول رقم (11): الخزينة

2023	2022	2021	2020	البيان
-16 615 045.05	26 459 133.77	-19 547 156.23	-18 207 761.25	رأس المال العامل
-43911313.76	-36320839.83	-28146654.69	-26202650.63	احتياج رأس المال العامل
27 296 268.71	62 779 973.6	8 599 498.46	7 994 889.38	الخبزينة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية

نلاحظ من خلال الجدول أن الخزينة موجبة خلال السنوات الأربع وهذا ناتج عن أن رأس المال العامل أكبر من احتياج رأس المال العامل.

الشكل رقم (11): تطور مؤشرات التوازن المالي



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (8، 9، 10، 11)

الفرع الثاني: النسب المالية

أولا: نسب السيولة

1- السيولة العامة:

الجدول رقم (12): نسبة السيولة العامة

السنوات	2020	2021	2022	2023
الأصول المتداولة	15 049 971.47	23 711 609.01	113 355 007.9	90 161 896.66
ديون قصيرة الأجل	33 257 732.72	43 258 765.24	86 895 874.13	106 776 941.71
السيولة العامة	0.4525	0.5481	1.3045	0.8444

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة السيولة العامة خلال السنتين 2020 و 2021 أقل من الواحد أي أن المؤسسة تعاني من مشاكل مالية، أما بالنسبة لسنة 2022 كانت أكبر من واحد أي أن المؤسسة قادرة على تغطية ديونها قصيرة الأجل، بالاعتماد على الأصول المتداولة وهي في وضعية مالية جيدة، حيث انخفضت في السنة الأخيرة لتصل إلى 0,8444 ومنه يمكن القول أن الوضعية المالية للمؤسسة غير منتظمة.

2 - السيولة السريعة:

الجدول رقم (13): نسبة السيولة السريعة

السنوات	2020	2021	2022	2023
الأصول المتداولة- المخزونات	13 580 360.31	16 982 037.68	76 725 048.87	61 188 822.81
ديون قصيرة الأجل	33 257 732.72	43 258 765.24	86 895 874.13	106 776 941.71
السيولة السريعة	0,4083	0,3926	0,8829	0,5731

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة السيولة السريعة في السنتين 2020 و2021 أقل من [0,6-0,5] أي أن المؤسسة لا تستطيع تغطية ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على مخزونها، أما خلال السنتين 2022 و2023 ارتفعت إلى 0,8829 و0,5731 وهي أكبر من [0,6 -0,5] هذا يعني أن المؤسسة يمكنها تسديد ديونها قصيرة الأجل دون الاعتماد على المخزون.

3 - نسبة السيولة الجاهزة:

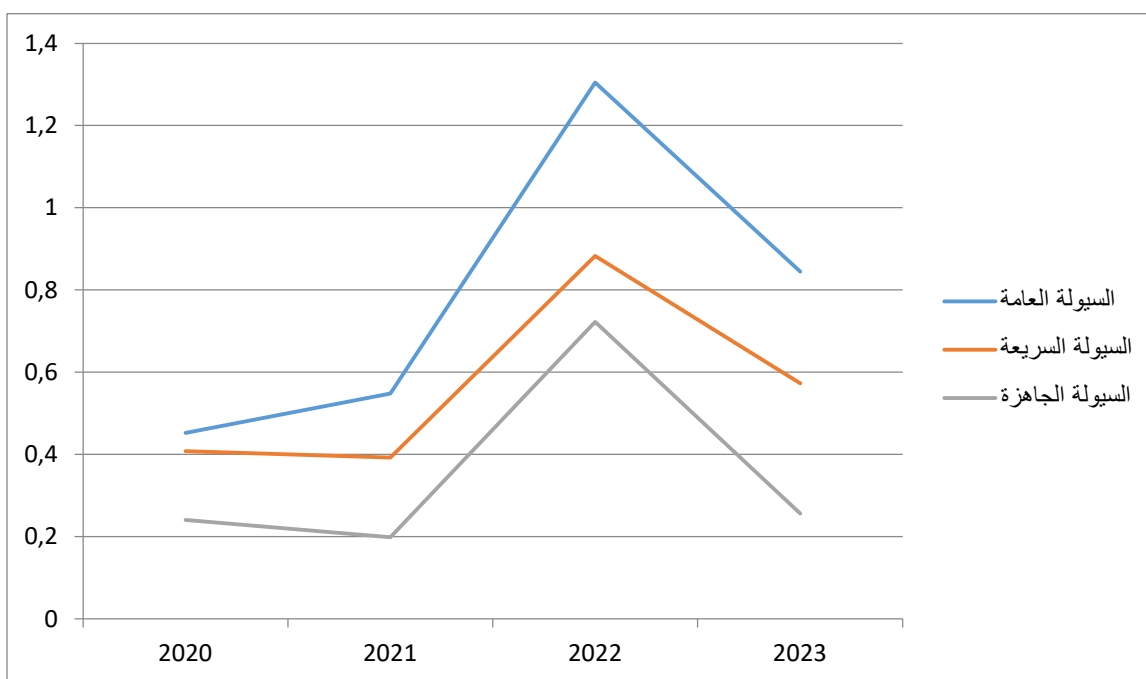
الجدول رقم (14): نسبة السيولة الجاهزة

السنوات	2020	2021	2022	2023
قيم جاهزة	7 994 889.38	8 599 498.46	62 779 973.60	27 296 268.71
ديون قصيرة الأجل	33 257 732.72	43 258 765.24	86 895 874.13	106 776 941.71
السيولة الجاهزة	0,2404	0,1988	0,7225	0,2566

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية

من خلال النتائج السابقة نلاحظ أن نسبة السيولة الجاهزة خلال سنة 2021 كانت غير محصورة في المجال [0,3-0,2] حيث أنها فاقت هذه النسبة 0,2 مما يدل على أن المؤسسة كان لديها فائض في القيم الجاهزة وبالتالي فهي قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل باستخدام أصولها السائلة، متى استحققت الدفع.

الشكل رقم (12): تطور نسب السيولة



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (12، 13، 14)

ثانيا: نسب النشاط

1 - معدل دوران الأصول:

الجدول رقم (15): معدل دوران الأصول

السنوات	2020	2021	2022	2023
رقم الأعمال خارج الرسم	113 322 971.43	128 102 174.06	296 878 837,94	257 979 766.60
مجموع الأصول	35 536 263.98	44 302 016.13	129 345 199.11	158 272 054.43
معدل دوران الأصول	3.1918	2.8916	2.2952	1.6299

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل دوران الأصول يقدر ب: 3,1918 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر في المؤسسة سنة 2020 يولد 3,1918 دينار من المبيعات وهذا يدل على كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة أنابيب الوطنية

أصولها، وهذا يعني أن المؤسسة يمكنها زيادة حجم مبيعاتها دون زيادة رأس مالها، وانخفضت مع السنوات لتصل إلى 1,6299 وهذا يدل على تراجع أداء الإدارة.

2 - معدل دوران الأصول الثابتة:

الجدول رقم (16): معدل دوران الأصول الثابتة

السنوات	2020	2021	2022	2023
رقم الأعمال خارج الرسم	113 322 971.43	128 102 174.06	296 878 837,94	257 979 766.60
الأصول الثابتة	20 486 292.51	20 590 407.12	15 990 191.21	68 110 157.77
معدل دوران الأصول الثابتة	5,5365	6,2214	18,5663	3,7877

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية

نلاحظ من خلال الجدول أن كل دينار مستثمر للأصول الثابتة المموسسة تولد ما يقارب 5,5365 دينار من صافي المبيعات في سنة 2020 وارتفع خلال السنتين 2021 و2022 إلى 6,2214 و18,5663 مما يدل على أن المؤسسة تحسنت في استخدام أصولها أما في سنة 2023 انخفضت إلى 3,7877، هذا يدل على تراجع أداء الإدارة مقارنة بالسنوات السابقة.

3 - معدل دوران الأصول المتداولة:

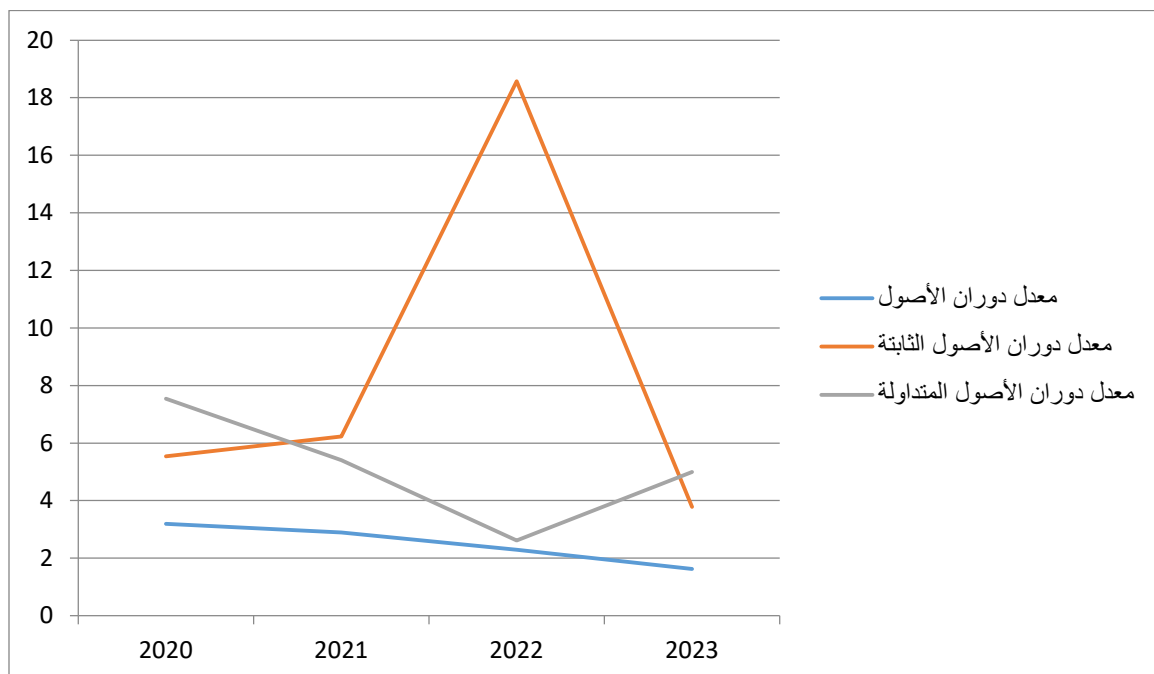
الجدول رقم (17): معدل دوران الأصول المتداولة

السنوات	2020	2021	2022	2023
رقم الأعمال خارج الرسم	113 322 971.43	128 102 174.06	296 878 837,94	257 979 766.60
الأصول المتداولة	15 049 971.47	23 711 609.01	113 355 007.9	90 161 896.66
معدل دوران الأصول المتداولة	7,5364	5,4025	2,6190	2,8613

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية

نلاحظ من خلال الجدول أن كل دينار مستثمر في الأصول المتداولة يولد 7,5364 دينار من المبيعات سنة 2020 وانخفض خلال السنوات 2021 و2022 وهذا ما يدل على عدم كفاءة إدارة المؤسسة، أما في سنة 2023 كان هناك ارتفاع طفيف وبالتالي وضع المؤسسة متذبذب.

الشكل رقم (13): تطور نسب النشاط



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (15، 16، 17)

ثالثا: نسب المديونية

1- الملاءة العامة

الجدول رقم (18): الملاءة العامة

السنوات	2020	2021	2022	2023
مجموع ديون	33 257 732.72	43 258 765.24	118 895 874.1	138 776 941.7
مجموع الأصول	35 536 263.98	44 302 016.13	129 345 199.11	158 272 054.43
الملاءة العامة	0,9359	0,9765	0,9192	0,8768

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الملاءة العامة من 0,5 خلال السنوات الدراسة وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على تغطية موجوداتها باستخدام أموال خارجية.

2 - الاستقلالية المالية:

الجدول رقم (19): الاستقلالية المالية

السنوات	2020	2021	2022	2023
أموال الخاصة	2 278 531.26	1 043 250,89	10 449 324,98	19 495 112.72
مجموع الديون	33 257 732.72	43 258 765.24	118 895 874.1	138 776 941.7
استقلالية مالية	0,0685	0,02411	0,0878	0,1405

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية من خلال سنوات الدراسة أقل من 0,5 وهذا يعني أن المؤسسة لا تتمتع بالاستقلالية المالية اتجاه دائيتها أي أنها مثقلة بالديون.

3 - نسبة التمويل الدائم:

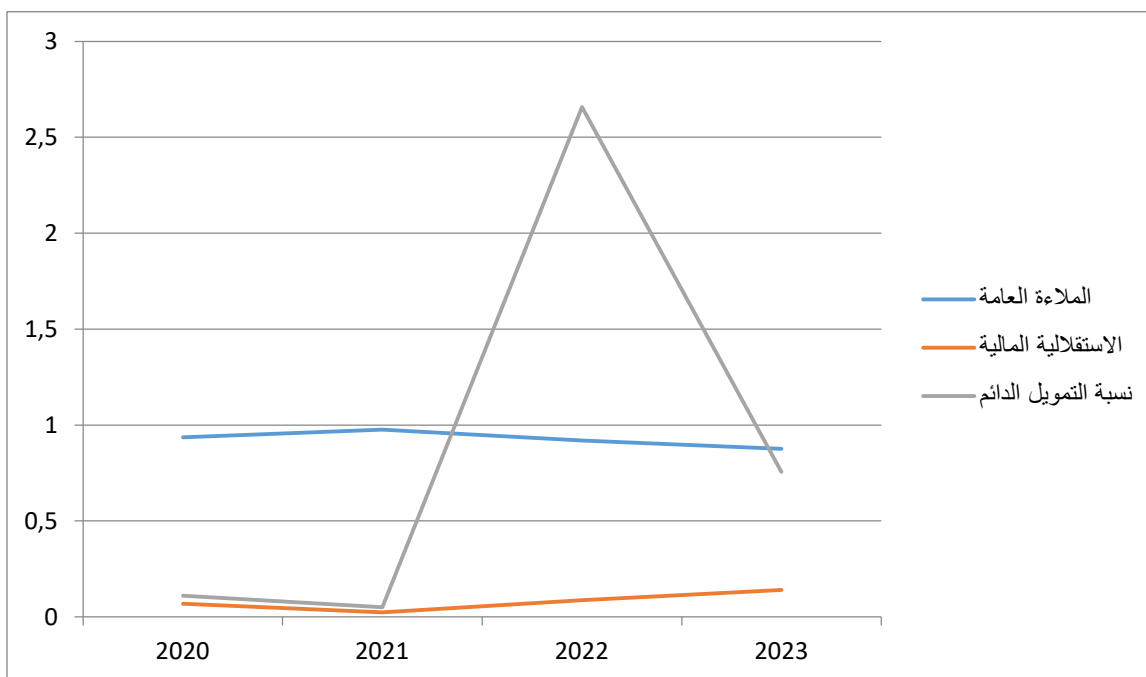
الجدول رقم (20): نسبة التمويل الدائم

السنوات	2020	2021	2022	2023
الأموال الدائمة	2 278 531.26	1 043 250,89	42 449 324.98	51495 112.72
الأصول الثابتة	20 486 292.51	20 590 407.12	15 990 191.21	68 110 157.77
نسبة التمويل الدائم	0,1112	0,0507	2,6574	0,7561

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية

نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم اقل من 1 وهذا يدل على وجود رأس مال عامل سالب وأن المؤسسة لا تحقق توازن بين التمويل والاستثمار أما خلال سنة 2022 كامن أكبر من 1(2,6574) أي أن المؤسسة تتوفر على هامش أمان ومنه المؤسسة تعتمد على الديون طويلة الأجل في تمويل أصولها الثابتة أي أنها متوازنة ماليا، أما في السنة الأخيرة انخفضت إلى 0,7561، أي أن المؤسسة لا تتوفر على هامش أمان وأنها غير متوازنة ماليا (رأس مال عامل سالب).

الشكل رقم (14): تطور نسب المديونية



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (17، 18، 19)

رابعا: نسب الربحية والمردودية

1 - المردودية التجارية:

الجدول رقم (21): المردودية التجارية

السنوات	2020	2021	2022	2023
فائض إجمالي الاستغلال	2931043.29	2 509 345.62	5 077 006.66	10 555 893.78
رقم الأعمال خارج الرسم	113 322 971.43	128 102 174.06	296 878 837,94	257979766.60
المردودية التجارية	0,0258	0,0196	0,0171	0,4092

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية

نلاحظ من خلال الجدول إن نسبة المردودية التجارية خلال السنوات 2020-2021-2022 كانت 1%، 2%، 1%، وهذا يدل على عدم كفاءة الإدارة في إدارة رقم أعمالها، أما في سنة 2023 ارتفعت إلى 40%، أي أن الإدارة تمكنت من تسيير إدارة رقم أعمالها.

2 - معدل العائد على الأصول:

الجدول رقم (22): معدل العائد على الأصول

السنوات	2020	2021	2022	2023
النتيجة الصافية	2 156 975.50	(1235280.37)	1 606 074.09	9 045 787.74
مجموع الأصول	35 536 263.98	44 302 016.13	129 345 199.11	158 272 054.43
معدل العائد على الأصول	0,0607	-0,0278	0,0124	0,0572

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية

نلاحظ من الجدول أن نسبة العائد على الأصول تقدر ب 0,0607 في عام 2020، وفي سنة 2021 انخفضت إلى -0,0278 وهذا دليل على عدم كفاءة إدارة المؤسسة، ثم ارتفعت خلال السنتين خلال السنتين 2022، 2023 إلى 0,0124 و0,0572 وهذا يدل على استثمار الشركة لأصولها.

3 - هامش الربح الصافي:

الجدول رقم (23): هامش الربح الصافي

السنوات	2020	2021	2022	2023
النتيجة الصافية	2 156 975.50	(1235280.37)	1 606 074.09	9 045 787.74
رقم الاعمال خارج الرسم	113 322 971.43	128 102 174.06	296878837,94	257 979 766.60
هامش الربح الصافي	0,0191	-0,0096	0,0054	0,3506

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية

نلاحظ من خلال الجدول أن هامش الربح الصافي خلال 3 سنوات الأولى تتراوح بين 0,0191 و-0,0096 وهي نسب ضعيفة وهذا يدل على عدم قدرة المؤسسة في التحكم والسيطرة على تكاليفها، أما في سنة 2023 ارتفعت لتصل إلى 0,3506، وهذا يدل على تحسن كفاءة الإدارة.

4 - المرودية الاقتصادية:

الجدول رقم (24): المرودية الاقتصادية

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة أنابيب الوطنية

2023	2022	2021	2020	السنوات
10 555 893.78	5 077 006.66	2 509 345.62	2 931 043.29	فائض الإجمالي الاستغلال
51 495 112.72	42 449 324.98	1 043 250,89	2 278 531.26	الأموال الدائمة
0,2049	0,1196	2,4053	1,2865	المردودية الاقتصادية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالي

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن كل 100 دينار من الأصول الاقتصادية تعطينا 1,2865 من الفائض الخام للاستغلال لسنة 2022، وارتفعت هذه النسبة في سنة 2021 لتصل إلى 2,4053 ثم انخفضت إلى سنة 2022 إلى 0,1196 ثم ارتفعت إلى 0,2049 وهذا يعني أن وضع المؤسسة غير مستقر.

5 - المردودية المالية:

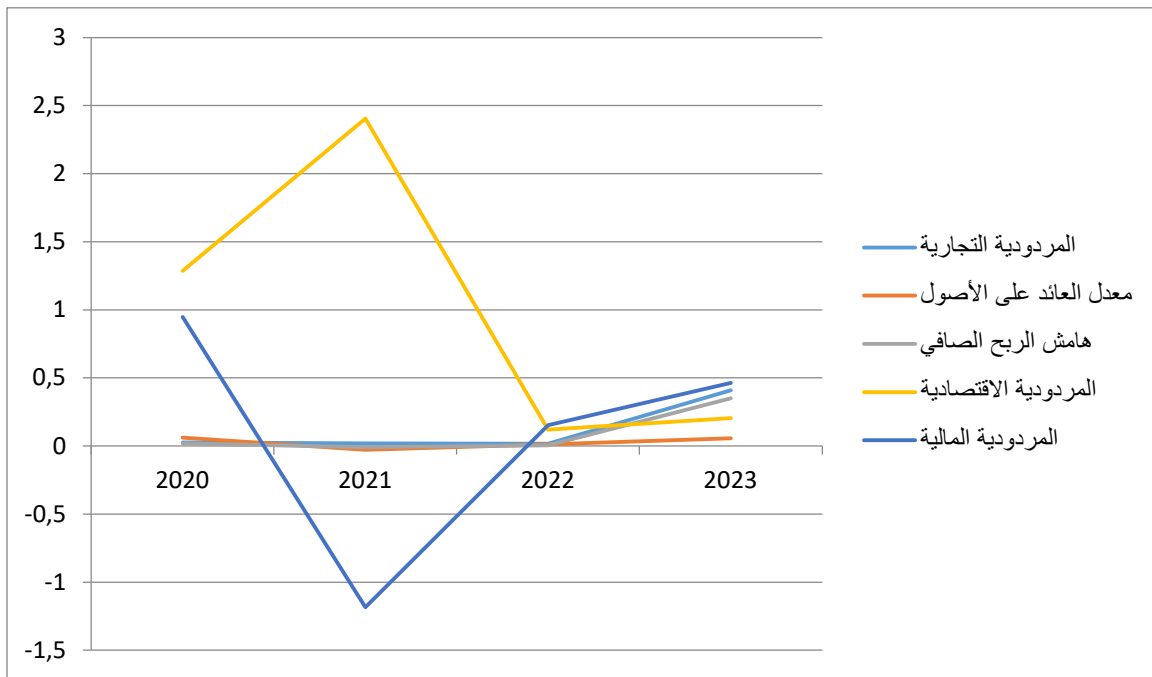
الجدول رقم (25): المردودية المالية

2023	2022	2021	2020	السنوات
9 045 787.74	1 606 074.09	(1235280.37)	2 156 975.50	النتيجة الصافية
19 495 112.72	10 449 324,98	1 043 250,89	2 278 531.26	الأموال الخاصة
0,4640	0,1537	-1,1841	0,9467	المردودية المالية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة المالية خلال سنة 2020 قدرت ب 0,9467 ثم انخفضت هذه النسبة خلال سنة 2021 إلى -1,1841 وهذا يدل على تناقص حجم المبيعات وهي عبارة على ما تقدمه وحدة واحدة من الأموال الخاصة على النتيجة الصافية، لتحسن هذه النسبة ثم ارتفعت خلال السنتين 2022، 2023 إلى 0,1537 و 0,4640 وبالتالي فان المؤسسة عملت على زيادة رقم أعمالها.

الشكل رقم (15): تطور نسب الربحية والمردودية



المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على الجدول رقم (20، 21، 22، 23، 24)

المطلب الثالث: النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة محل الدراسة

الفرع الأول: قياس الإفلاس المالي باستخدام نموذج ألتمان Altman

الجدول رقم (26): نتائج نموذج ألتمان

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة أنابيب الوطنية

2023	2022	2021	2020	السنوات
-16 615 045.05	26 459 133.77	-19 547 156.23	-18 207 761.25	رأس المال العامل
158 272 054.43	129 345 199.11	44 302 016.13	35 536 263.98	مجموع الأصول
-0,1049	0,2046	-0,4412	-0,5124	X1
0	0	0	0	الأرباح المحتجزة
158 272 054.43	129 345 199.11	44 302 016.13	35 536 263.98	مجموع الأصول
0	0	0	0	X2
9 045 787.74	2 755 610.09	(824 893.37)	3 401 479.50	النتيجة العادية قبل الضرائب
158 272 054.43	129 345 199.11	44 302 016.13	35 536 263.98	مجموع الأصول
0,0571	0,0213	-0,0162	0,0957	X3
19 495 112.72	10 449 324.98	1 043 250.89	2 278 531.26	الأموال الخاصة
158 272 054.43	129 345 199.11	44 302 016.13	35 536 263.98	مجموع الخصوم
0,1232	0,0808	0,0235	0,0641	X4
249 333 108.60	296 878 837.94	128 102 174.06	113 422 971.43	المبيعات
158 272 054.43	129 345 199.11	44 302 016.13	35 536 263.98	مجموع الأصول
1,5753	2,2952	2,8916	3,1918	X5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية

$$Z2020=1,2(-0,5124) + 1,4(0) + 3,3(0,0957) + 0,6(0,0641) + 0,1(3,1918)=0,05857$$

$$Z2021=1,2(-0,4412) + 1,4(0) + 3,3(-0,0162) + 0,6(0,0235) + 0,1(2,8916)=-0,27964$$

$$Z2022=1,2(0,2046) + 1,4(0) + 3,3(0,0213) + 0,6(0,0808) + 0,1(2,2952)= 0,59381$$

$$Z2023=1,2(-0,1049) + 1,4(0) + 3,3(0,0571) + 0,6(0,1232) + 0,1(1,5753)= 0,294$$

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أن رصيد المؤشر Z خلال سنوات الدراسة أقل من 1,81 وبالتالي

فإن المؤسسة مهددة بخطر الإفلاس المالي بشكل كبير.

الفرع الثاني: قياس الفشل المالي باستخدام نموذج شيرود

الجدول رقم (27): نتائج نموذج شيرود

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة أنابيب الوطنية

2023	2022	2021	2020	السنوات
-16 615 045.05	26 459 133.77	-19 547 156.23	-18 207 761.25	صافي رأس المال العامل
158 272 054.43	129 345 199.11	44 302 016.13	35 536 263.98	مجموع الأصول
-0,1049	0,2046	-0,4412	-0,5124	X1
27 296 268.71	62 779 973.60	8 599 498.46	7 994 889.38	القيم الجاهزة
158 272 054.43	129 345 199.11	44 302 016.13	35 536 263.98	مجموع الأصول
0,1725	0,4854	0,1941	0,2249	X2
19 495 112.72	10 449 324.98	1 043 250.89	2 278 531.26	الاموال الخاصة
158 272 054.43	129 345 199.11	44 302 016.13	35 536 263.98	مجموع الأصول
0,1232	0,8079	0,0235	0,0641	X3
9 045 787.74	2 755 610.09	(824 893.37)	3 401 479.50	النتيجة العادية قبل الضرائب
158 272 054.43	129 345 199.11	44 302 016.13	35 536 263.98	مجموع الأصول
0,0572	0,0213	-0,0186	0,0957	X4
158 272 054.43	129 345 199.11	44 302 016.13	35 536 263.98	مجموع الأصول
138 776 941.7	1 189 587 874.1	43 258 765.24	33 257 732,72	مجموع الديون
1,1405	1,0879	1,0241	1,0685	X5
19 495 112.72	10 449 324.98	1 043 250.89	2 278 531.26	الاموال الخاصة
68 110 157.77	15 990 191.21	20 590 407.12	20 486 292.51	الأصول الثابتة
0,2862	0,6535	0,0507	0,1112	X6

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية

$$Z_{2020}=17(-0,5124) + 9 (0,2249) + 3,5 (0,0641) + 20 (0,0957) + 1,2 (1,0685) + 0,1 (0,1112) = -3,25503$$

$$Z_{2021}=17(-0,4412) + 9 (0,1941) + 3,5 (0,0235) + 20 (-0,0186) + 1,2 (1,0241) + 0,1 (0,0507) = -4,80926$$

$$Z_{2022}=17(0,2046) + 9 (0,4854) + 3,5 (0,8079) + 20 (0,0213) + 1,2 (1,0879) + 0,1 (0,6535) = 12,74128$$

$$Z_{2023}=17(-0,1049) + 9 (0,1725) + 3,5 (0,1232) + 20 (0,0572) + 1,2 (1,1405) + 0,1 (0,2862) = 2,74162$$

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أن مؤسسة الأنابيب خلال السنتين 2020، 2021، كانت قيمة Z محصورة في المجال $-5 \leq Z \leq 5$ أي لها درجة مخاطرة عالية وبالتالي عدم قدرتها على الحصول على قروض وذلك لعدم تسديدها لالتزاماتها وبالتالي فهي معرضة للفشل المالي وعدم استمراريته.

أما في سنة 2022 فإن قيمة Z محصورة ما بين $5 \leq Z \leq 20$ أي أن درجة المخاطرة متوسطة وهي في تحسن حيث بلغت قيمة $Z=12,47128$ وهذا ينبئنا بتحسن وضعية المؤسسة وبالتالي استمرارية نشاطها.

أما في سنة 2023 انخفضت قيمة Z لتصل إلى 2,74162 أي كانت قيمة Z محصورة في المجال $-5 \leq Z \leq 5$ أي لها درجة مخاطرة عالية ومنه المؤسسة غير قادرة على سداد التزاماتها.

الفرع الثالث: قياس الإفلاس المالي باستخدام نموذج كيدا kida

الجدول رقم (28): نتائج نموذج كيدا

السنوات	2020	2021	2202	2023
صافي الربح بعد الضريبة	4 645 983.5	(414 506.37)	3 905 146.09	9 045 787.74

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة أنابيب الوطنية

158 272 054.43	129 345 199.11	44 302 016.13	35 536 263.98	مجموع الأصول
0,0572	0,0301	-0,0093	0,1307	X1
19 495 112.72	10 449 324.98	1 043 250.89	2 278 531.26	الأموال الخاصة
138 776 941.7	118 895 874.1	43 258 765.24	33 257 732.72	مجموع الديون
0,1404	0,0879	0,0241	0,0685	X2
27 296 268.71	62 779 973.60	8 599 498.46	7 994 889.38	القيم الجاهزة
106 776 941.71	86 895 874.13	43 258 765.24	33 257 732.72	ديون قصيرة الأجل
0,2556	0,7225	0,1988	0,2404	X3
249 333 108.60	296 878 837.94	128 102 174.06	113 422 971.43	المبيعات
158 272 054.43	129 345 199.11	44 302 016.13	35 536 263.98	مجموع الأصول
1,5753	2,2952	2,8916	3,1918	X4
27 296 268.71	62 779 973.60	8 599 498.46	7 994 889.38	القيم الجاهزة
158 272 054.43	129 345 199.11	44 302 016.13	35 536 263.98	مجموع الأصول
0,1725	0,4853	0,1941	0,2249	X5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية

$$\mathbf{Z2020} = 1,042 (0, 1307) + 0, 42 (0, 0685) - 0,461 (0, 2404) + 0,463 (3, 1918) + 0,271 (0, 2249) = 1, 5929$$

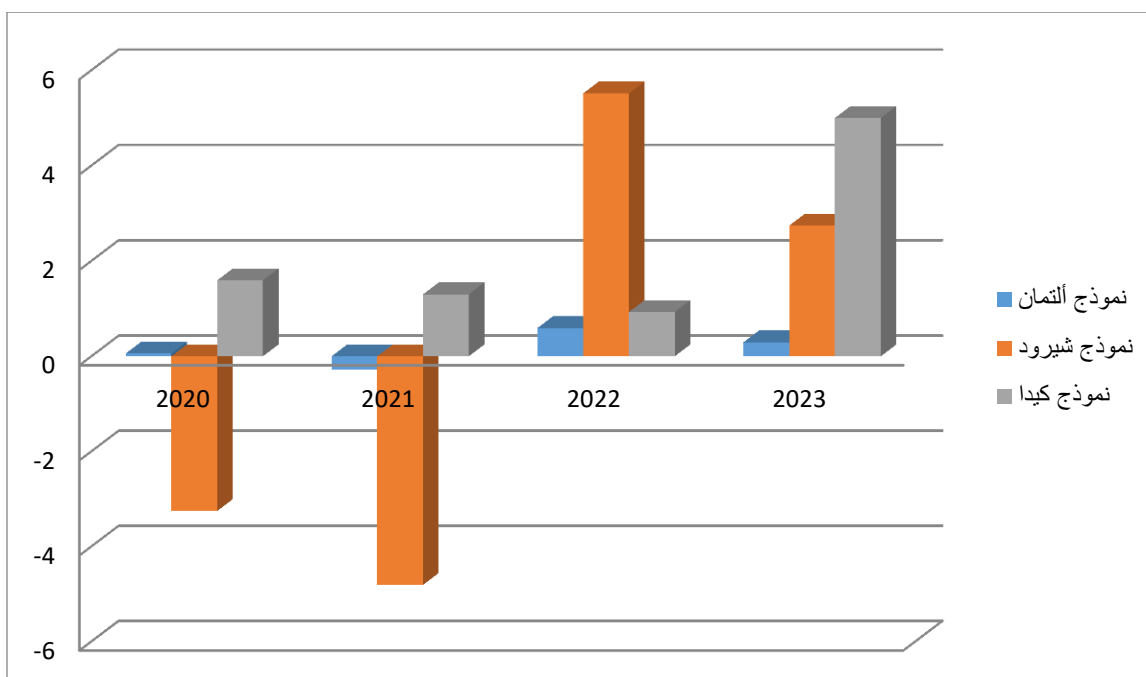
$$\mathbf{Z2021} = 1,042 (-0, 0093) + 0, 42 (0,0241) - 0,461 (0, 1988) + 0,463 (2, 8916) + 0,271 (0, 1941) = 1, 3002$$

$$\mathbf{Z2022} = 1,042 (0, 0301) + 0, 42 (0, 0879) - 0,461 (0, 7225) + 0,463 (2, 2952) + 0,271 (0, 4853) = 0, 9294$$

$$Z_{2023} = 1,042 (0, 0572) + 0, 42 (0, 1404) - 0,461 (0, 2556) + 0,463 (1,5753) + 0,271 (0, 1725) = 0,7768$$

نلاحظ أن مؤشر Z خلال سنوات الدراسة كان أكبر من 0,38 وهذا يدل على أن المؤسسة في وضعية مالية سليمة وهي في مأمن من الفشل.

الشكل رقم (16): تطور نماذج التنبؤ بالفشل المالي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على EXCEL والجدول (25, 26, 27)

خلاصة الفصل الثاني:

لقد خصصنا هذا الفصل للجانب التطبيقي للدراسة، وكان الهدف منه تطبيق ما تم التوصل له في الجانب النظري واختبار مدى قابلية تطبيقه على الواقع الميداني واعتمدنا في ذلك على مؤسسة أنابيب الوطنية حيث قمنا بعرضها من جهة ومن جهة أخرى قمنا بدراسة وضعها المالي من خلال تطبيق النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي وكذلك تطبيق أهم وأشهر نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

الخاتمة

الخاتمة

إن التحليل المالي يهتم بدراسة وتفسير محتويات القوائم المالية، بغية فهم مضمونها ومعرفة حالة المؤسسة الاقتصادية، وتحديد أدائها في الحاضر وتفيد في رسم الخطط المستقبلية للمؤسسة واتخاذ قرارات سليمة تساعد على توجيه سياسات المؤسسة نحو الملائمة والمنهج الصحيح، ومن هنا فإن تحليل الوضعية المالية للمؤسسة أمراً ضرورياً يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات لتحقيق الأهداف المحددة، ولقد اخترنا في دراستنا هذه أحد أهم الأدوات المستخدمة في دراسة الوضع المالي للمؤسسة، هي التحليل المالي وتطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي باعتبارها تعمل على تحسين المعلومات المالية التي تعتمد عليها.

إن اعتماد التحليل المالي على القوائم المالية يعد أداة لاتخاذ قرارات صحيحة باعتبار ان المعلومات المالية اعتمدت على المعايير المحاسبية الدولية الأقرب للواقع، هنا يستطيع المحلل من خلال تشخيص السياسة المالية المتبعة، وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارات اللازمة في تحسين الوضع المالي في المؤسسة وبالتالي الأداء الكلي لها، والذي يفترض أن يتسم بالكفاءة والفعالية حتى يتسنى لها البقاء والاستمرار، وهذا هو الهدف الأول للمؤسسة وهو ما يتبين في نماذج التنبؤ بالفشل الذي يعتبر أداة مكتملة للتحليل المالي، ولحماية المؤسسة يجب الاعتماد على أدوات التسيير الحديثة معتمدة على التحليل المالي الدوري لمراقبة مركزها المالي لمواجهة خطر الفشل.

نتائج الدراسة:

من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولاتنا للإجابة على الإشكالية توصلنا إلى النتائج التالية:

أولاً: استنتاجات الجانب النظري

- ✓ من خلال عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالفشل المالي، والمصطلحات المشابهة له كالعسر المالي، التعثر المالي، الإفلاس، نجد أنها كلها تدور حول حالة عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية المستحقة.
- ✓ المؤسسة التي تعاني الفشل المالي ليست بالضرورة التي تعرضت للتصفية وتوقف نشاطها.
- ✓ النسب المالية أدوات تحليلية بالغة الأهمية في التحليل المالي، تعطي صورة عن الوضعية المالية الحالية والمستقبلية للمؤسسة.

✓ هناك العديد من النماذج الكمية الشهيرة مختصة في التنبؤ بالفشل المالي بالاعتماد على النسب المالية والتي توصل لها الباحثون مثل نموذج ألتمان وشيروود، كيدا، وقد بلغت هذه النماذج دقة عالية في التنبؤ بالفشل المالي.

ثانياً: نتائج الجانب التطبيقي

- ✓ لم تستطع المؤسسة تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة ماعدا سنة 2022 وهذا ما يعني أنها غير قادرة على تمويل استثماراتها عن طريق أصولها الثابتة.
- ✓ المؤسسة التي لا تتمتع بالاستقلالية المالية.
- ✓ المؤسسة لديها نسبة رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول (نسبة السيولة)، منخفضة ماعدا سنة 2022 وبالتالي هذا ما يعكس صعوبات السيولة التي تواجهها المؤسسة، وعدم تمتعها بالقدرة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.
- ✓ بعد تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل لمؤسسة أنابيب لاحظنا أنها تختلف من نموذج لآخر، فحسب نموذج ألتمان وشيروود فإن المؤسسة مهددة بخطر الفشل المالي أما نموذج كيدا يتوقع أن المؤسسة في وضعية سليمة وهي في مأمن من الفشل المالي.

اختبار صحة الفرضيات:

- ✓ إن التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي له القدرة على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة فهو يمكننا من كشف الاختلال في التوازن المالي وبالتالي العمل على معالجته وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- ✓ إن الاعتماد على النسب المالية يوضح مدى سلامة الوضعية المالية للمؤسسة، هذا ما يساعد الإدارة على وضع استراتيجية لتقييم وتقويم الوضعية المالية للمؤسسة وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.
- ✓ إن استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي يمكننا من إعطاء صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة ومعرفة مؤشراتها وبالتالي التنبؤ بالوضع المستقبلي لها وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

الاقتراحات:

- على ضوء النتائج السابقة الذكر يمكن اقتراح التوصيات التالية:
- ✓ ضرورة لجوء المؤسسات الاقتصادية إلى تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل كونها الإطار الذي يضمن سلامتها.

- ✓ يجب على المؤسسات والمراكز المختصة القيام بالمزيد من الأبحاث والدراسات في مجال التنبؤ بالفشل المالي.
- ✓ لا بد من الاهتمام بالأزمات ومحاولة إيجاد مؤشرات تتسم بالقدرة التنبؤية قبل وقوعها.

آفاق الدراسة:

لا شك أنه رغم الجهد المبذول في اتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث تمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

- التنبؤ بخطر الفشل باستعمال أساليب الاقتصاد القياسي.
- التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة من خلال استخدام كل نماذج التنبؤ بالفشل المالي.



قائمة المراجع

قائمة الكتب:

1. إبراهيم السيد، المحاسبة الدولية وعلاقتها بالتجارة الالكترونية، ط1، دار الغيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
2. إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
3. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي والإدارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
4. بوشاشي بوعلام، المنير في التحليل المالي تحليل الاستغلال، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1997.
5. توفيق عبد الرحيم يوسف وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
6. جابر شعيب إسماعيل، المالية للقادة أفضل الممارسات المالية للقادة وكبار التنفيذيين، ط1، دار الكتب العلمية، عمان، الأردن، 2018.
7. حسن الدباس، العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني في المصارف العاملة في سوريا، سوريا، 2014.
8. حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
9. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، ط2، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
10. دريد كامل آل شبيب، إدارة مالية الشركات المتقدمة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
11. رائد محمد عبد ربه، مبادئ المحاسبة المالية، ط1، دار اليافا العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2016.
12. رائد محمد عبد ربه، نظرية المنظمة والمؤسسات، ط1، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
13. رشيد الجرزاوي وآخرون، إدارة رؤوس الأموال، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2015.
14. زيد منير عبودي، إدارة مؤسسات عامة وأسس تطبيق الوظائف الإدارية، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009.
15. زغيب مليكة، بوشنقىر الميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

16. سلمان حسين حكيم، تحليل القوائم المالية مدخل صناعة القرارات الاستثمارية والائتمانية، دار الرسائل للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2017.
17. شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبداع المالي، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، 2016.
18. شهدان عادل الغرباوي، إدارة الجودة الشاملة وفقا للمعايير الدولية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2020.
19. صلاح التيسي، الموسوعة المصرفية العلمية والعملية، الجزء الثاني، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2011.
20. عادل رزق، إدارة الأزمات المالية العالمية (منظومة الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق)، ط1، القاهرة، مصر، 2010.
21. عاطف وليم أندروس، التمويل والإدارة المالية، ط2، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2006.
22. عبد الرحمان توفيق، المناهج التدريبية المتكاملة، ط3، مركز الخبرات المهنية للإدارة، مصر، 2004.
23. عبد الغفار الحنفي، رسمية زكي قرياقص، أساسيات الاستثمار الرأسمالي وتقييم الأداء، الدار الجامعية الإسكندرية للنشر، مصر، 2013.
24. عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي (الاتجاهات المعاصرة)، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
25. عصام مهدي محمد عابدين، الإفلاس، ط2، دار محمود للنشر والتوزيع، مصر، 2020.
26. فريد فهمي زيارة، وظائف منظمات الأعمال، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2022، الأردن.
27. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط2، دار البداية للنشر والتوزيع، فلسطين، 2008.
28. لقيطي الأخضر، دراسات مالية ومحاسبية، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 2018.
29. مايك باير، المحاسبة بمنتهى البساطة، ط1، دار حميثرا، القاهرة، مصر، 2023.
30. مايكل جريفين، كيفية قراءة وتفسير القوائم المالية، ط1، دار حميثرا للنشر والترجمة، 2023.
31. محسن عبد الكريم، النجار صياغ مجيد، إدارة الإنتاج والعمليات، دار وائل للنشر، الأردن، 2011.
32. محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2008.

33. مُجَّد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والتطبيقية، عمان، الأردن، 2008.
34. مُجَّد أحمد الخصيري، الديون المتعثرة: "الظاهرة، الأسباب، العلاج"، ط1، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1997.
35. مُجَّد الفاتح البشير المغربي، الإدارة المالية، دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة، مصر، 2014.
36. مُجَّد أيمن عزت، الإدارة التمويلية في الشركات، ط6، مكتبة العكيان، الرياض، السعودية، 2010.
37. مُجَّد شاهين، أسعار صرف العملات العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي، دار حميثرا للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2017.
38. مُجَّد عبد الله شاهين مُجَّد، محافظ الأوراق المالية (إدارة، تحليل، تقييم)، ط1، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 2017.
39. مُجَّد غياث شيخة، الاستثمار (المبادئ - الأدوات - المخاطر - التقييم)، ط2، دار الرسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2021.
40. مُجَّد قايد عبد الجواد وآخرون، التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام **spss-win**، ط1، العبيكان للنشر، السعودية، 2010.
41. مُجَّد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني (الأساليب، الأدوات، الاستخدامات العلمية)، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2003.
42. مصطفى باهى، مُجَّد منى الأزهرى، معجم المصطلحات الإحصائية مزدوج، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2010.
43. مصطفى فهمي الشيخ، التحليل المالي، ط1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، فلسطين، 2008.
44. مصطفى يوسف كافي، بورصة الأوراق المالية، ط1، دار رسلان، دمشق، سوريا، 2014.
45. مفلح مُجَّد عقل، الإدارة المالية والتحليل المالي، ط1، مكتبة المجتمع العربي، الأردن.
46. ناصر دادى عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، ط1، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1988.
47. هادي رضا الصفار، مبادئ المحاسبة المالية الأسس العلمية في القياس المحاسبي، الجزء الأول، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
48. وائل رفعت خليل، إبراهيم السيد، التحليل المالي وإدارة المخاطر المالية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2016.
49. وليد الشباني، مبادئ المحاسبة والتقرير المالي، ط1، العبيكان للنشر، السعودية، 2014.

50. وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، منشورات أكاديمية العربية المفتوحة في الدانيمارك، 2004.

أطروحات الدكتوراه:

1. انتصار سليمان، التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية، دكتورا في الاقتصاد المالي، جامعة باتنة، الجزائر، 2016 / 2015.
2. بن فرج زويينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية والتطبيق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014/2013.
3. بوطبة صبرينة، محاولة اختيار النموذج الأنسب للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتورا، تخصص الإدارة المالية والمحاسبية، جامعة الجزائر 3، سنة 2021/2020.
4. مصطفى الطويطي، دور التحليل النوعي في التنبؤ بفشل المؤسسة الاقتصادية، مذكرة في الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، 2013.

رسائل الماجستير:

1. سليم عماري، دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، رسالة ماجستير، تخصص مالية كمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014-2015.
2. عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير مؤسسات الصناعية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2011.

مذكرات الماستر:

1. بن خويا رشيدة، حموايعيش التالية، تقييم الوضعية المالية للمؤسسة للاستخدام مؤشرات التوازن المالي دراسة ميدانية وحدة إنتاج الكهرباء (sp) أدرار، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، شعبة العلوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2022.
2. خبابة دنيا، خبابة سارة، دور النماذج الرياضية في التنبؤ بالفشل المالي، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييح، الجزائر، 2018-2019.

3. علاق وليد، تحليل المؤشرات المالية كتقنية للتنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات لولاية ورقلة، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص وتأمينات تسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2015-2016.
4. مزهود طارق، بلعاب حمزة، دور التحليل المالي في التنبؤ بخطر الإفلاس، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2018-2019.
5. بن خويا رشيدة، حموايعيش التالية، تقييم الوضعية المالية للمؤسسة للاستخدام مؤشرات التوازن المالي دراسة ميدانية وحدة إنتاج الكهرباء (sp) أدرار، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، شعبة العلوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2022.
6. سارة شباري مريم، أمال لعشوري، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في ظل تبني السلوك البيئي دراسة حالة مؤسستي مصبرات عمر بن اعمر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، تخصص مالية مؤسسة، جامعة 8 ماي 1945، قلمة، الجزائر، 2015

المقالات والمجلات:

1. خير الدين مخلوف، رابح حشايشي، الفشل المالي في المؤسسات الناشئة وسبل مرافقتها للحد من تعثرها المالي، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 09، العدد 02، 11-09-2022.
2. شاهين، على عبد الله وآخرون، نموذج مقترح للتنبؤ بالتعثر بالمنشآت المصرفية العاملة في فلسطين: دراسة تطبيقية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، مجلد 25، العدد 04.
3. علاء الدين مجدوب، عبد الرزاق الحواس، دراسة لنموذج كيدا للتنبؤ بالفشل المالي للشركات بالتطبيق على شركات المساهمة في بورصة عمان، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، 2021.
4. عوني محمد الصغير، زهواني رضا، التنبؤ بالفشل المالي من خلال دراسة الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 05، العدد 01، 2022.
5. محمد البشير مركان، وآخرون، التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسات دراسة حالة مؤسسة بريد الجزائر، مجلة العلوم الادارية والمالية، مجلد 04، العدد 03، 2020.
6. مروة مبروكي، دور النماذج الكمية العالمية (springate,kida, Altman, Sherrod) في التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 12، العدد 02، 2022.

7. نعيمة برودي، دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، 2020.



قائمة الملاحق

الملحق رقم 01:

Adresse : Pts_du@anabib.com

Exercice clos le 31/12/2020

BILAN (ACTIF)

ACTIF	N			N-1
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-Good will positif ou negatif				
Immobilisation Incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Machines	12 328 833.45		12 328 833.45	12 328 833.45
Autres immobilisations Corporelles	12 357 218.55	4 199 759.49	8 157 459.06	8 377 697.39
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours				
Immobilisations financières				
Titres mis en equivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actif financiers non courants				
Impôts differés actifs				
TOTAL ACTIF NON	24 686 052.00	4 199 759.49	20 486 292.51	20 706 530.84
ACTIFS COURANT				
Stocks en cours	1 469 611.16		1 469 611.16	39 795.12
Créances et emplois assimilés				
Clients	1 037 998.61		1 037 998.61	2 250 056.08
Autres debiteurs	2 264 893.32		2 264 893.32	4 575 331.80
Impôts et assimilés	2 282 579.00		2 282 579.00	3 040 479.48
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs Financiers				
Trésorerie	7 994 889.38		7 994 889.38	5 940 133.27
TOTAL ACTIF	15 049 971.47		15 049 971.47	15 845 795.73
TOTAL GENERAL	39 736 023.47	4 199 759.49	35 536 263.98	36 552 326.57

الملحق رقم 02:

Designation de l'entreprise

Adresse : Pts_du@anabib.com

Exercice clos 31/12/2021

BILAN (ACTIF)

ACTIF	N			N-1
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-Good will positif ou négatif				
Immobilisation Incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Machines	12 328 833.45		12 328 833.45	12 328 833.45
Autres immobilisations Corporelles	15 717 218.55	7 455 644.88	8 261 573.67	8 157 459.08
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actif financiers non courants				
Impôts différés actifs				
TOTAL ACTIF NON	28 046 052.00	7 455 644.88	20 590 407.12	20 486 292.51
ACTIFS COURANT				
Stocks en cours	6 729 571.33		6 729 571.33	1 469 611.16
Créances et emplois assimilés				
Clients	6 374 193.03		6 374 193.03	1 037 998.61
Autres débiteurs	103 146.83		103 146.83	2 264 893.32
Impôts et assimilés	1 905 199.36		1 905 199.36	2 282 579.00
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs Financiers				
Trésorerie	8 599 498.46		8 599 498.46	7 994 889.38
TOTAL ACTIF	23 711 609.01		23 711 609.01	15 049 971.47
TOTAL GENERAL	51 757 661.01	7 455 644.88	44 302 016.13	35 536 263.98

الملحق رقم 03:

: Adresse : Pts_du@anabib.com

Exercice clos 31/12/2022

ACTIF	N			N-1
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-Good will positif ou négatif				
Immobilisation Incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Machines	12 328 833.45		12 328 833.45	12 328 833.45
Autres immobilisations Corporelles	11 070 159.72	7 408 801.96	3 661 357.76	8 261 573.67
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actif financiers non courants				
Impôts différés actifs				
TOTAL ACTIF NON	23 398 993.17	7 408 801.96	15 990 191.21	20 590 407.12
ACTIFS COURANT				
Stocks en cours	36 629 959.03		36 629 959.03	6 729 571.33
Créances et emplois assimilés				
Clients	8 316 812.48		8 316 812.48	6 374 193.03
Autres débiteurs	423 946.83		423 946.83	103 146.83
Impôts et assimilés	5 204 315.96		5 204 315.96	1 905 199.36
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs Financiers				
Trésorerie	62 779 973.60		62 779 973.60	8 599 498.46
TOTAL ACTIF	113 355 007.90		113 355 007.90	23 711 609.01
TOTAL GENERAL	136 754 001.07	7 408 801.96	129 345 199.11	44 302 016.13

الملحق رقم 04:

Adresse : pts_du@anabib.com

Exercice clos 31/12/2023

BILAN (ACTIF)

ACTIF	N			N-1
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-Good will positif ou negatif				
Immobilisation Incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Machine	12 328 833.45	2 054 805.57	10 274 027.88	12 328 833.45
Autres immobilisations Corporelles	64 700 232.13	6 864 102.24	57 836 129.89	3 661 357.76
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours				
Immobilisations financières				
Titres mis en equivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actif financiers non courants				
Impôts différés actifs				
TOTAL ACTIF NON	77 029 065.58	8 918 907.81	68 110 157.77	15 990 191.21
ACTIFS COURANT				
Stocks en cours	28 973 073.85		28 973 073.85	36 629 959.03
Créances et emplois assimilés				
Clients	23 273 933.85		23 273 933.85	8 316 812.48
Autres debiteurs	7 314 566.95		7 314 566.95	423 946.83
Impôts et assimilés	3 304 053.30		3 304 053.30	5 204 315.96
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs Financiers				
Trésorerie	27 296 268.71		27 296 268.71	62 779 973.60
TOTAL ACTIF	90 161 896.66		90 161 896.66	113 355 007.90
TOTAL GENERAL	167 190 962.24	8 918 907.81	158 272 054.43	129 345 199.11

f

الملحق رقم 05 :

Adresse Pts_du@anabib.com

Exercice clos le 31/12/2020

PASSIF	Montant N	Montant N-1
CAPITAUX PROPRES	-	-
Capital émis	200 000.00	200 000.00
Capital non appelé	-	-
Primes et Réserves	-	-
Ecart de réévaluation	-	-
Ecart d'équivalence	-	-
Resultat Net	2 156 975.50	195 979.76
Autres Capitaux propres-Report à Nouveau	(78 444.24)	-
TOTAL I	2 278 531.26	395 979.76
PASSIF NON COURANT	-	-
Emprunts et Dettes Financières	-	-
Impôts différés et provisionnés	-	-
Autres Dettes non courantes	-	-
Provisions et Produits Constatés d'avance	-	-
TOTAL II	-	-
PASSIFS COURANTS	-	-
Fournisseurs et comptes rattachés	8 526 627.53	15 193 491.81
Impôts	1 635 881.72	291 510.00
Autres dettes	23 095 223.47	20 671 345.00
Tresorerie Passives	-	-
TOTAL III	33 257 732.72	36 156 346.81
TOTAL PASSIF (I+II+III)	35 536 263.98	36 552 326.57

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers

الملحق رقم 06:

Adresse Pts_du@anabib.com

Exercice clos le 31/12/2021

	Montant N	Montant N-1
CAPITAUX PROPRES	-	-
Capital émis	200 000.00	200 000.00
Capital non appelé	-	-
Primes et Réserves	-	-
Ecart de réévaluation	-	-
Ecart d'équivalence	-	-
Resultat Net	(1 235 280.37)	2 156 975.50
Autres Capitaux propres-Report à Nouveau	2 078 531.26	(78 444.24)
TOTAL I	1 043 250.89	2 278 531.26
PASSIF NON COURANT	-	-
Emprunts et Dettes Financières	-	-
Impôts différés et provisionnés	-	-
Autres Dettes non courantes	-	-
Provisions et Produits Constatés d'avance	-	-
TOTAL II	-	-
PASSIFS COURANTS	-	-
Fournisseurs et comptes rattachés	14 999 605.69	8 526 627.53
Impôts	571 209.00	1 635 881.72
Autres dettes	27 687 950.55	23 095 223.47
Tresorerie Passives	-	-
TOTAL III	43 258 765.24	33 257 732.72
TOTAL PASSIF (I+II+III)	44 302 016.13	35 536 263.98

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers

A
A

الملحق رقم 07:

Adresse Pts_du@anabib.com

Exercice clos le 31/12/2022

PASSIF	Montant N	Montant N-1
CAPITAUX PROPRES	-	-
Capital émis	10 000 000.00	200 000.00
Capital non appelé	-	-
Primes et Reserves	-	-
Ecart de réévaluation	-	-
Ecart d'équivalence	-	-
Resultat Net	1 606 074.09	(1 235 280.37)
Autres Capitaux propres-Report à Nouveau	(1 156 749.11)	2 078 531.26
TOTAL I	10 449 324.98	1 043 250.89
PASSIF NON COURANT	-	-
Empruns et Dettes Financières	32 000 000.00	-
Impôts différés et provisionnés	-	-
Autres Dettes non courantes	-	-
Provisions et Produits Constatés d'avance	-	-
TOTAL II	32 000 000.00	-
PASSIFS COURANTS	-	-
Fournisseurs et comptes rattachés	6 780 610.64	14 999 605.69
Impôts	1 415 637.00	571 209.00
Autres dettes	78 699 626.49	27 687 950.55
Tresorerie Passives	-	-
TOTAL III	86 895 874.13	43 258 765.24
TOTAL PASSIF (I+II+III)	129 345 199.11	44 302 016.13

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers

الملحق رقم 08:

Adresse Pts_du@anabib.com

Exercice clos 31/12/2023

PASSIF	Montant N	Montant N-1
CAPITAUX PROPRES	-	-
Capital émis	10 000 000.00	10 000 000.00
Capital non appelé	-	-
Primes et Reserves	-	-
Ecart de réévaluation	-	-
Ecart d'équivalence	-	-
Resultat Net	9 045 787.74	1 606 074.09
Autres Capitaux propres-Report à Nouveau	449 324.98	(1 156 749.11)
TOTAL I	19 495 112.72	10 449 324.98
PASSIF NON COURANT	-	-
Emprunts et Dettes Financières	32 000 000.00	32 000 000.00
Impôts différés et provisionnés	-	-
Autres Dettes non courantes	-	-
Provisions et Produits Constatés d'avance	-	-
TOTAL II	32 000 000.00	32 000 000.00
PASSIFS COURANTS	-	-
Fournisseurs et comptes rattachés	51 709 522.26	6 780 610.64
Impôts	2 041 212.46	1 415 637.00
Autres dettes	53 026 206.99	78 699 626.49
Tresorerie Passives	-	-
TOTAL III	106 776 941.71	86 895 874.13
TOTAL PASSIF (I+II+III)	158 272 054.43	129 345 199.11

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'etas financiers

الملحق رقم 09:

Adresse : Pts_du@anabib.com

Exercice du 01/01/2020 au 31/12/2020

COMPTES DE

DESIGNATION	N		N-1	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Vente de Marchandises	-	113 422 971.43	-	25 113 184.88
Produits Fabriqués	-	-	-	-
Production vendue	-	-	-	-
Prestations de services	-	-	-	-
Vente de travaux	-	-	-	-
Prduits Annexes	-	-	-	-
Rabais,remises,ristournes accordées	-	-	-	-
Chiffre d'affaire net des rabais remises et ristou	-	113 422 971.43	-	25 113 184.88
Production stockée ou destockée	-	-	-	-
Production immobilisée	-	-	-	-
Subvention d'exploitation	-	-	-	-
I- Production de l'exercice	-	113 422 971.43	-	25 113 184.88
Achats de marchandises vendues	107 819 587.46	-	23 901 102.26	-
Matières premières	-	-	-	-
Autres approvisionnements	5 857 008.31	-	-	-
Variation des Stocks	-	-	-	-
Achat d'études et de prestations de services	-	-	-	-
Autres consommations	2 697 721.07	-	-	-
Rabais ristournes remises obtenues sur Achats	-	9 450 829.24	-	-
Sous-traitance Générale	-	-	-	-
SERVICES Location	-	-	-	-
Entretiens réparation et maintenance	-	-	-	-
Prime d'assurance	-	-	-	-
EXTERIEUR Personnel extérieur à l'entreprise	-	-	-	-
Rémunérations d'intermédiaires et hono	35 000.00	-	-	-
Publicité	-	-	30 110.00	-
Déplacements missions et réception	-	-	-	-
Autres services	131 116.99	-	42 867.69	-
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services e	-	-	-	-
II-Consommations de l'exercice	107 089 604.59	-	23 974 079.95	-
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)	-	6 333 366.84	-	1 139 104.93
Charges de personnel	1 756 994.55	-	1 278 228.38	-
Impôts et taxes et versements assimilés	1 645 329.00	-	371 266.00	-
IV-Excédent brut d'exploitation	-	2 931 043.29	510 389.45	-

Exercice du	01/01/2020	au	31/12/2020		
DESIGNATION	N		N-1		
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT	
Autres produits opérationnels	-	3 452 142.00	-	3 460 473.67	
Autres charges opérationnelles	30 375.02	-	1 505 675.74	-	
Dotations aux amortissements	2 951 330.77	-	1 248 428.72	-	
Provision	-	-	-	-	
Pertes de valeur	-	-	-	-	
Reprise sur pertes de valeur et provisions	-	-	-	-	
V-Résultat opérationnel	-	3 401 479.50	-	195 979.76	
Produits financiers	-	-	-	-	
Charges financières	-	-	-	-	
VI-Résultat financier	-	-	-	-	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)	-	3 401 479.50	-	195 979.76	
Eléments extraordinaires (produits)	-	-	-	-	
Eléments extraordinaires (Charges)	-	-	-	-	
VIII-Résultat extraordinaire	-	-	-	-	
Impôts exigibles sur résultats	1 244 504.00	-	-	-	
Impôts différés (variations) sur résultats ordinai	-	-	-	-	
IX - RESULTAT DE L'EXERCICE	-	2 156 975.50	-	195 979.76	

(*) à détailler sur état annexe

الملحق رقم 10:

Adresse : Pts_du@anabib.com

Exercice du 01/01/2021 au 31/12/2021

COMPTES DE

DESIGNATION	N		N-1	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Vente de Marchandises	-	128 102 174.06	-	113 422 971.43
Produits Fabriqués	-	-	-	-
Production vendue	-	-	-	-
Prestations de services	-	-	-	-
Vente de travaux	-	-	-	-
Prduits Annexes	-	-	-	-
Rabais,remises,ristournes, accordées	-	-	-	-
Chiffre d'affaire net des rabais remises et ristou	-	128 102 174.06	-	113 422 971.43
Production stockée ou destockée	-	-	-	-
Production immobilisée	-	-	-	-
Subvention d'exploitation	-	-	-	-
I. Production de l'exercice	-	128 102 174.06	-	113 422 971.43
Achats de marchandises vendues	120 956 453.54	-	107 819 587.46	-
Matières premières	-	-	-	-
Autres approvisionnements	3 380 745.31	-	5 857 008.31	-
Variation des Stocks	-	-	-	-
Achat d'études et de prestations de services	-	-	-	-
Autres consommations	573 486.40	-	2 697 721.07	-
Rabais ristournes remises obtenues sur Achats	-	2 363 831.46	-	9 450 829.24
Sous-traitance Générale	-	-	-	-
SERVICES Location	-	-	-	-
Entretiens réparation et maintenance	-	-	-	-
Prime d'assurance	-	-	-	-
EXTERIEUR Personnel extérieur à l'entreprise	-	-	-	-
Rémunérations d'intermediaires et honos	40 000.00	-	35 000.00	-
Publicité	30 110.00	-	-	-
Déplacements missions et réception	-	-	-	-
Autres services	130 963.50	-	131 116.99	-
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services e	-	-	-	-
II-Consommations de l'exercice	122 747 927.29	-	107 089 604.59	-
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)	-	5 354 246.77	-	6 333 366.84
Charges de personnel	1 254 183.15	-	1 756 994.55	-
Impôts et taxes et versements assimilés	1 590 718.00	-	1 645 329.00	-
IV-Excédent brut d'exploitation	-	2 509 345.62	-	2 931 043.29

Exercice du	01/01/2021	au	31/12/2021	
DESIGNATION	N		N-1	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Autres produits opérationnels	-	100 000.62	-	3 452 142.00
Autres charges opérationnelles	178 354.22	-	30 375.02	-
Dotations aux amortissements	3 255 885.39	-	2 951 330.77	-
Provision	-	-	-	-
Pertes de valeur	-	-	-	-
Reprise sur pertes de valeur et provisions	-	-	-	-
V-Résultat opérationnel	824 893.37	-	-	3 401 479.50
Produits financiers	-	-	-	-
Charges financières	-	-	-	-
VI-Résultat financier	-	-	-	-
VII-Résultat ordinaire (V+VI)	824 893.37	-	-	3 401 479.50
Eléments extraordinaires (produits)	-	-	-	-
Eléments extraordinaires (Charges)	-	-	-	-
VIII-Résultat extraordinaire	-	-	-	-
Impôts exigibles sur résultats	410 387.00	-	1 244 504.00	-
Impôts différés (variations) sur résultats ordinai	-	-	-	-
IX - RESULTAT DE L'EXERCICE	1 235 280.37	-	-	2 156 975.50

(*) à détailler sur état annexe

الملحق رقم 11:

Adresse : Fts_du@anabib.com

Exercice du 01/01/2022 au 31/12/2022

COMPTES DE

DESIGNATION	N		N-1	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Vente de Marchandises	-	296 878 837.94	-	128 102 174.06
Produits Fabriqués	-	-	-	-
Production vendue Prestations de services	-	-	-	-
Vente de travaux	-	-	-	-
Prduits Annexes	-	-	-	-
Rabais remises ristournes accordées	-	-	-	-
Chiffre d'affaire net des rabais remises et ristou	-	296 878 837.94	-	128 102 174.06
Production stockée ou destockée	-	-	-	-
Production immobilisée	-	-	-	-
Subvention d'exploitation	-	-	-	-
I- Production de l'exercice	-	296 878 837.94	-	128 102 174.06
Achats de marchandises vendues	-	-	120 956 453.54	-
Matières premières	284 613 989.49	-	-	-
Autres approvisionnements	5 436 508.47	-	3 380 745.31	-
Variation des Stocks	-	-	-	-
Achat d'études et de prestations de services	-	-	-	-
Autres consommations	1 200 027.66	-	573 486.40	-
Rabais ristournes remises obtenues sur Achats	-	5 083 303.65	-	2 363 831.46
Sous-traitance Générale	-	-	-	-
SERVICES Location	-	-	-	-
Entretiens réparation et maintenance	-	-	-	-
Prime d'assurance	-	-	-	-
EXTERIEUR Personnel extérieur à l'entreprise	-	-	-	-
Rémunérations d'intermediaires et hono	-	-	40 000,00	-
Publicité	84 266,88	-	30 110,00	-
Déplacements missions et réception	-	-	-	-
Autres services	129 123.47	-	130 963.50	-
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services e	-	-	-	-
II-Consommations de l'exercice	286 380 612.32	-	122 747 927.29	-
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)	-	10 498 225.62	-	5 354 246.77
Charges de personnel	2 044 140.20	-	1 254 183.15	-
Impôts et taxes et versements assimilés	3 377 078.76	-	1 590 718.00	-
IV-Excédent brut d'exploitation	-	5 077 006.66	-	2 509 345.62

Exercice du	01/01/2022	au	31/12/2022	
DESIGNATION	N		N-1	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Autres produits opérationnels	-	809 518.40	-	100 000.62
Autres charges opérationnelles	321 875.53	-	178 354.22	-
Dotations aux amortissements	2 809 039.44	-	3 255 885.39	-
Provision	-	-	-	-
Pertes de valeur	-	-	-	-
Reprise sur pertes de valeur et provisions	-	-	-	-
V-Résultat opérationnel	-	2 755 610.09	824 893.37	-
Produits financiers	-	-	-	-
Charges financières	-	-	-	-
VI-Résultat financier	-	-	-	-
VII-Résultat ordinaire (V+VI)	-	2 755 610.09	824 893.37	-
Eléments extraordinaires (produits)	-	-	-	-
Eléments extraordinaires (Charges)	-	-	-	-
VIII-Résultat extraordinaire	-	-	-	-
Impôts exigibles sur résultats	1 149 536.00	-	410 387.00	-
Impôts différés (variations) sur résultats ordinai	-	-	-	-
IX - RESULTAT DE L'EXERCICE	-	1 606 074.09	1 235 280.37	-

(*) à détailler sur état annexe

الملحق رقم 12:

Adresse : Pts_du@anabib.com

Exercice du 01/01/2023 au 31/12/2023

COMPTES DE

DESIGNATION	N		N-1	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Vente de Marchandises	-	249 333 108.60	-	296 878 837.94
Produits Fabriqués	-	-	-	-
Production vendue	-	8 646 658.00	-	-
Prestations de services	-	-	-	-
Vente de travaux	-	-	-	-
Produits Annexes	-	-	-	-
Rabais,remises,ristournes, accordées	-	-	-	-
Chiffre d'affaire net des rabais remises et ristou	-	257 979 766.60	-	296 878 837.94
Production stockée ou destockée	-	-	-	-
Production immobilisée	-	-	-	-
Subvention d'exploitation	-	-	-	-
I- Production de l'exercice	-	257 979 766.60	-	296 878 837.94
Achats de marchandises vendues	241 119 896.41	-	-	-
Matières premières	-	-	284 613 989.49	-
Autres approvisionnements	1 104 355.03	-	5 436 508.47	-
Variation des Stocks	-	-	-	-
Achat d'études et de prestations de services	-	-	-	-
Autres consommations	-	-	1 200 027.66	-
Rabais ristournes remises obtenues sur Achats	-	-	-	5 083 303.65
Sous-traitance Générale	-	-	-	-
SERVICES Location	-	-	-	-
Entretiens réparation et maintenance	-	-	-	-
Prime d'assurance	963 540.92	-	-	-
EXTERIEUR Personnel extérieur à l'entreprise	-	-	-	-
Rémunérations d'intermediaires et hono	-	-	-	-
Publicité	-	-	84 266.88	-
Déplacements missions et réception	-	-	-	-
Autres services	3 562 880.40	-	129 123.47	-
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services e	-	-	-	-
II-Consommations de l'exercice	246 750 672.76	-	286 380 612.32	-
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)	-	11 229 093.84	-	10 498 225.62
Charges de personnel	662 824.06	-	2 044 140.20	-
Impôts et taxes et versements assimilés	10 376.00	-	3 377 078.76	-
IV-Excédent brut d'exploitation	-	10 555 893.78	-	5 077 006.66

Exercice du	01/01/2023	au	31/12/2023		
DESIGNATION	N		N-1		
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT	
Autres produits opérationnels	-	-	-	809 518.40	-
Autres charges opérationnelles	0.19	-	321 875.53	-	-
Dotations aux amortissements	1 510 105.85	-	2 809 039.44	-	-
Provision	-	-	-	-	-
Pertes de valeur	-	-	-	-	-
Reprise sur pertes de valeur et provisions	-	-	-	-	-
V-Résultat opérationnel	-	9 045 787.74	-	2 755 610.09	-
Produits financiers	-	-	-	-	-
Charges financières	-	-	-	-	-
VI-Résultat financier	-	-	-	-	-
VII-Résultat ordinaire (V+VI)	-	9 045 787.74	-	2 755 610.09	-
Eléments extraordinaires (produits)	-	-	-	-	-
Eléments extraordinaires (Charges)	-	-	-	-	-
VIII-Résultat extraordinaire	-	-	-	-	-
Impôts exigibles sur résultats	-	-	1 149 536.00	-	-
Impôts différés (variations) sur résultats ordinai	-	-	-	-	-
IX - RESULTAT DE L'EXERCICE	-	9 045 787.74	-	1 606 074.09	-

(*) à détailler sur état annexe



فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	شكر وعرفان
-	ملخص الدراسة
II	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول
V	قائمة الأشكال
VI	قائمة الملاحق
ب	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي والتنبؤ بالفشل المالي	
6	تمهيد
7	المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي والتنبؤ بالفشل المالي
7	المطلب الأول: مفاهيم عامة عن التحليل المالي
24	المطلب الثاني: مفاهيم عامة عن الفشل المالي
33	المطلب الثالث: مفاهيم عامة عن التنبؤ بالفشل المالي
43	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
43	المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية
44	المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الاجنبية
46	المطلب الثالث: الفرق بين المذكرة الحالية والدراسات السابقة
48	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة أنابيب الوطنية	
50	تمهيد
51	المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة محل الدراسة
51	المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة
53	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

57	المطلب الثالث: وظائف وأهداف مؤسسة السقي الزراعي انايب
58	المبحث الثاني: نتائج الدراسة تحليلها وتفسيرها ومناقشتها
58	المطلب الأول: عرض الميزانيات المختصرة لمؤسسة محل الدراسة (2020، 2021، 2022، 2023)
65	المطلب الثاني: استخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية للتنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة
77	المطلب الثالث: نماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة محل الدراسة
82	خلاصة الفصل الثاني
83	الخاتمة
87	قائمة المراجع
95	قائمة الملاحق
112	فهرس المحتويات